

## ممثلو الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي

### تقييم لدورهم الاقتصادي و الاجتماعي ١٩٢٥ - ١٩٥٨

المبحث الاول :التكوين الاجتماعي لنواب الاقليات غير المسلمة ١٩٢٥-١٩٥٨

المبحث الثاني : نواب الاقليات غير المسلمة ودورهم في مناقشات مجلس النواب في القضايا الاقتصادية ١٩٢٥ - ١٩٥٨ .

١-اهم القرارات التي اصدرها مجلس النواب في القطاع النفطي.

٢- مناقشات مجلس النواب العراقي للقطاع الصناعي.

٣- اقرار الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥ - ١٩٥٨

٤- مداولات مجلس النواب في شؤون القطاع الزراعي

أ-المشاريع الإروائية والزراعية

ب-الكوارث و مكافحة الآفات الزراعية

ج- الخدمات الزراعية و البيطرية

د- الفلاح والارض

المبحث الثالث : دور ممثلو الاقليات غير المسلمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية ١٩٢٥-١٩٥٨ .

١- التربية و التعليم

٢- الاوضاع الصحية

٣-المواصلات

أ-سكك الحديد

ب- الطرق والجسور

٤-قضايا العمال والموظفين

أ-العمال ب- الموظفين



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية التربية  
قسم التاريخ

# ممثلوا الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي تقييم لدورهم الاقتصادي و الاجتماعي (١٩٢٥-١٩٥٨)

إعداد

طالبة الماجستير  
وفاء هادي حبيب الخفاجي

الاستاذ المساعد الدكتور  
محمد صالح الزبيادي

٢٠١٣ م

١٤٣٤ هـ

## المقدمة

تشكل دراسة دور نواب الأقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي حلقة مهمة تضاف إلى ما سلف من دراسات تتصل بالحياة النيابية ، و الاهداف التي تنشدها هذه الدراسة لقاء الضوء على الدور الذي أضطلع به هؤلاء النواب للكشف عن نشاطاتهم و مواقفهم واطروحاتهم من خلال استعراض هذا الدور تجاه القضايا الاجتماعية و الثقافية منذ انتخابات اول مجلس نيابي عراقي حتى نهاية الحكم الملكي ومن هنا تأتي اهمية الموضوع و سبب اختياري الموضوع

" ممثلو الأقليات غير مسلمة في مجلس النواب العراقي تقييم لدورهم الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٥-١٩٥٨ " .

تألفت الدراسة من ثلاثة مباحث و خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة تناول المبحث الاول الذي كان بعنوان : " الخلفية الاجتماعية لنواب الأقليات غير المسلمة في العراق ١٩٢٥-١٩٥٨ " ، اي خلفياتهم الاجتماعية من ولادة و نشأة و رحلات في طلب العلم و البيئة الفكرية و الثقافية .

اما المبحث الثاني الذي حمل عنوان : " موقف ممثلو الأقليات غير المسلمة من القضايا الاقتصادية ) المهمة حيث تطرقنا إلى موضوع النفط من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة بين العراق وشركات النفط فضلاً عن مناقشة الميزانية المالية ، وقضايا التمويل والتجارة من أجل إبراز مواطن الضعف والخلل فيها وطرحهم الآراء والحلول الناجحة لإصلاحها ومعالجتها ، وكذلك المشاريع الصناعية واهم القوانين و اللوائح التي شرعت لهذه المشاريع كما

تطرق الفصل إلى الزراعة ومشاكلها وفي مقدمتها مشاريع الري والأرض وذلك لمساسها بحياة أوسع شريحة في المجتمع ، و أشار إلى موضوعات أخرى تخص الزراعة ، منها الآفات الزراعية والسدود والخدمات الزراعية و البيطرية وعن الأرض و الفلاح و المشاكل التي تتصل بعالم الفلاح وهمومه و تطلعاته.

و اختص المبحث الثالث الذي كان بعنوان : " دور ممثلو الاقليات غير المسلمة من القضايا الاجتماعية و الثقافية ) والذي اوضحنا فيه طروحاتهم من القضايا الصحية ويجاد ابرز الحلول لمعالجة هذه الاوضاع و كذلك قضايا المواصلات وسكك الحديد و النقل و كذلك الجسور وقضايا العمال و الموظفين ومعالجة اهم المشاكل ويجاد الحلول لها من خلال طرحها داخل جلسات مجلس النواب.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر المهمة التي تستوفي جانباً اساسياً من موضوع الدراسة يأتي في مقدمتها الوثائق و لعل اهمها وثائق غير منشورة ومنها وثائق البلاط الملكي ووزارة الداخلية و الوثائق المنشورة مثل محاضر مجلس النواب ، كما اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر العربية و الاجنبية و لعل في مقدمتها كتاب "تاريخ الوزارات العراقية" لمؤلفه عبد الرزاق الحسني ، وكتاب اعلام السياسة في العراق الحديث و اعلام اليهود في العراق الحديث لمؤلفه مير بصري ، وكتاب مسيحيو العراق لمؤلفه سهيل قاشا . وقد استفادت الباحثة منها في اغناء مفاصل الدراسة في كثير من جوانبها و لاسيما الاوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مر بها العراق خلال مدة البحث .

كما اعتمدت الدراسة على الرسائل الجامعية غير منشورة وقد سدت جانباً مهماً لاسيما سياسة الدولة في النواحي الاجتماعية و الاقتصادية كما لم تغفل الدراسة من الدوريات سواء كانت صحف ام مجلات كذلك من المواقع الانترنيت التي ساعدت الباحثة في سد بعض الثغرات التي واجهتها.

## الخاتمة

تظهر اهمية هذه الدراسة من خلال المشاركة الفاعلة للأقليات غير المسلمة في بناء المؤسسة التشريعية في العراق ، لاسيما و انه متعدد الطوائف و المكونات الدينية و العرقية و الاثنية ، الى جانب ذلك اهمية التوافق و توحيد الاتجاهات في اتخاذ القرار في مجتمعاً يسوده مثل هذا التنوع بعيداً عن الدوافع الفئوية و المناطقية وقد يبقى الدافع الوطني هو الاساس في ذلك ، و قد اظهرت هذه الدراسة مدى قوة هذا التنوع منذ اقرار القانون الاساسي (الدستور ) وقانون انتخابات المجلس التأسيسي والتي منحت بموجبها الاقليات غير المسلمة حق العضوية و المشاركة في جلسات المجلس التأسيسي العراقي و مجلس النواب العراقي ، وتأتي مهمة هذه الدراسة انها اظهرت مواقف الاقليات و نواياهم في هذا الاتجاه، من خلال اظهار التعايش و المشاركة الاخوية بالهوية الوطنية التي هي اسمى رابطة و اقوى صلة من الدوافع الحزبية و التخلفات السياسية لذلك فان الدستور العراقي في العهد الملكي اكد هذه الحقيقة التي مفادها ان النائب ليس ممثلاً عند منطقتة الانتخابية فحسب بل هو ممثل للعراق كله بفئاته و طوائفه سواء كانت مسلمة ام غير مسلمة . وقد مثل نواب الأقليات غير المسلمة ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبداية الحكم الوطني في العراق دوراً مهماً في ارساء دعائم هذه الدولة اذ كانوا من اصول اجتماعية و ثقافية مختلفة اذ كان هؤلاء من الطبقات المتعلمة و المثقفة في العراق آنذاك منهم الطبيب و المحامي و الصحفي و الملاك التاجر .

ولابد من الإشارة إن الاجتماع الأول لمجلس النواب العراقي ترأسه عن الأقلية المسيحية ( سليمان غزالة ) في الجلسة الأولى باعتباره اكبر سنأ في المجلس .

وخلال المناقشات التي دارت في مجلس النواب أبدى نواب الأقليات غير المسلمة دوراً فاعلاً فيها من خلال أطروحاتهم التي أسهموا فيها في مناقشة مختلف شؤون البلاد الداخلية مطالبين الحكومات المتعاقبة بتطويرها في الأصدء الاقتصادية و  
الاجتماعية.

## الخلاصة

تعد دراسة موضوع ممثلوا الاقليات غير المسلمة من الدراسات المهمة وذلك بوصفها حلقة تضاف الى الدراسات التي تتصل بالحياة النيابية في العراق و الهدف الذي تنشده هذه الدراسة هو القاء الضوء على فاعلية الدور الذي لعبه هؤلاء النواب من خلال ابراز نشاطاتهم و طروحاتهم و مواقفهم تجاه القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ومن هنا تأتي الاهمية و سبب الاختيار لموضوع " ممثلوا الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي تقييم لدورهم الاقتصادي و الاجتماعي ١٩٢٥-١٩٥٨ .

قسمت الدراسة على مقدمة و ثلاثة مباحث و خاتمة وضعت الباحثة فيها اهم ما توصلت اليه من نتائج ، تناول المبحث الاول الذي كان بعنوان : " الخلفية الاجتماعية لنواب الاقليات غير المسلمة ١٩٢٥-١٩٥٨ "، السيرة الذاتية و نشأتهم و رحلاتهم في طلب العلم و المعرفة و التعرف على البيئة الفكرية و الثقافية ، اما المبحث الثاني فكان بعنوان : " موقف الاقليات غير المسلمة و دورهم في مناقشات مجلس النواب في القضايا الاقتصادية ، اذ تم التطرق الى موضوع النفط من خلال اعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة بين العراق و شركات النفط الى جانب ذلك مناقشة الميزانية المالية و قضايا التمويل و التجارة من اجل ابراز مواطن الضعف و الخلل فيها و طرح الآراء و الحلول الناجحة لإصلاحها و معالجتها وكذلك المشاريع الصناعية و في مقدمتها القوانين و اللوائح التي شرعت لهذه المشاريع ، كما تطرق المبحث الى القطاع الزراعي و مشاكله و في مقدمتها مشاريع الري و الارض و الافات الزراعية و السدود و الخدمات الزراعية و البيطرية ، فيما ركز المبحث الثالث الذي حمل عنوان : "موقف ممثلوا الاقليات غير المسلمة من القضايا الاجتماعية " الذي تم فيه القاء الضوء فيه على طروحات النواب من القضايا الصحية و ايجاد



ابرز الحلول لمعالجة هذه الاوضاع الى جانب ذلك قضايا المواصلات وسكك الحديد و النقل و الجسور و قضايا العمال و الموظفين و معالجة اهم المشاكل و ايجاد الحلول لها من خلال طرحها داخل جلسات المجلس .

وتظهر اهمية هذه الدراسة من خلال المشاركة الفاعلة للأقليات غير المسلمة في بناء المؤسسة التشريعية في العراق ، لاسيما و انه متعدد الطوائف و المكونات الدينية و العرقية ، الى جانب اهمية التوافق في اتخاذ القرارات في مجتمعاً يسوده مثل هذا التنوع بعيداً عن الدوافع الفئوية و المناطقية قد يبقى الدافع الوطني هو الاساس في ذلك ، كما اظهرت الدراسة مدى قوة هذا التنوع منذ اقرار القانون الاساسي (الدستور) و قانون انتخابات مجلس النواب من قبل المجلس التأسيسي و التي منحت بموجبها الاقليات غير المسلمة حق العضوية و المشاركة في جلسات المجلس التأسيسي و مجلس النواب ، و بينت الدراسة التعايش و المشاركة الاخوية بالهوية الوطنية هي اسمى رابطة و لهذا ادى نواب الاقليات غير المسلمة دوراً اساسياً في ارساء دعائم هذه الدولة ، اذ كانوا من اصول اجتماعية وثقافية مختلفة ، و قد ابدى هؤلاء دوراً فاعلاً فيها من خلال طروحاتهم التي طروحتها في مناقشات التي اسهموا فيها في مختلف القضايا .

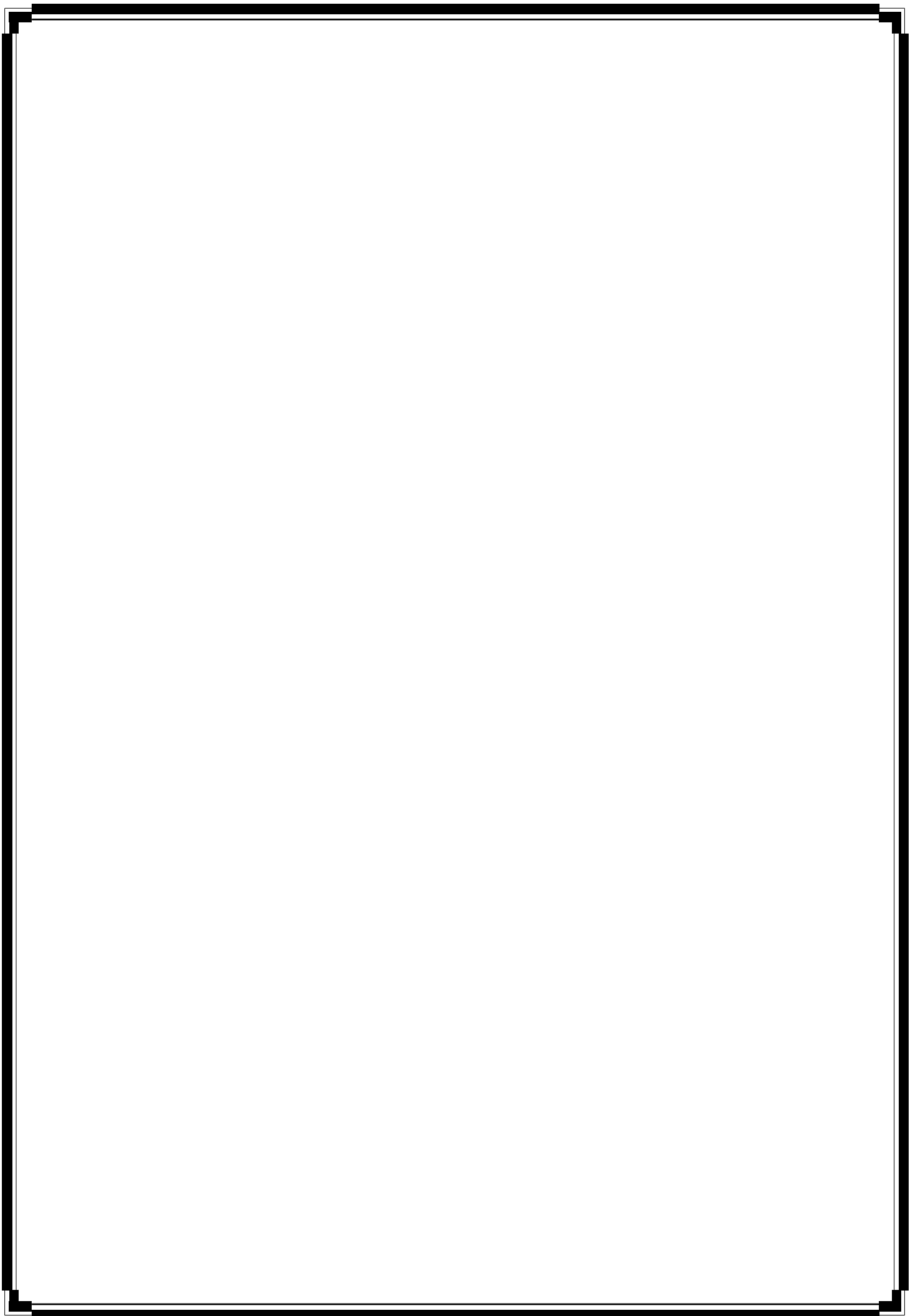
## **Abstract**

Is the study of representatives of non-Muslim minorities of studies the task and that as a loop added to the studies that relate to life representative in Iraq, and the goal pursued by this study is to shed light on the effectiveness of the role played by these MPs by highlighting their and their attitudes toward economic issues and Trouhlthm activities and Social and Cultural Rights, and here comes the important and why the choice of the theme "the role of representatives of non-Muslim minorities in the Iraqi Council of Representatives votes for the economic and social .role from 1925 to 1958

Divided the study on the introduction and three sections and a conclusion and put the researcher in which the most important findings of the results, taking first section, which was titled: "Social Background Congress non-Muslim minorities 1925-1958", CV and origin and their journeys in the application of science, knowledge and recognition on the environment of intellectual, cultural, either second topic was titled: "The position of non-Muslim minorities and their role in the discussions of the House of Representatives on economic issues, as it was addressed to the subject of oil through reconsider the agreements concluded between Iraq and the oil companies as well as a discussion of the fiscal budget and issues of Supply and Trade in order to highlight the weaknesses and imbalances which put the views and successful solutions to repair and processing as well as industrial projects, particularly the laws and regulations that have initiated these projects, also touched on topic to the agricultural sector and its problems and in the forefront of irrigation projects and the earth and

agricultural pests and dams and agricultural services and veterinary, while focused third section, titled: "The position of representatives of non-Muslim minorities from social issues" on which it is to shed light where the arguments of Representatives of health issues and finding the most prominent solutions to address this situation besides transportation issues, railways and bridges and transport workers and staff issues and address the most important problems and find solutions to them through raised in .the meetings of the Council

The importance of this study through the active participation of non-Muslim minorities in the construction of the legislative institution in Iraq, in particular, and that a multi-ethnic and components religious and ethnic, as well as the importance of consistency in decision-making in a society dominated by such diversity away from the motives factionalism and regionalism may remain Motivation is the national foundation in it, study also showed the strength of this diversity since the adoption of the Basic Law (Constitution) and the Law Council of Representatives elections by the Constituent Assembly, which was granted under which non-Muslim minorities the right to membership and participation in the sessions of the Constituent Assembly and the House of Representatives, and showed The study coexistence and sharing brotherly national identity is sublime Association and this led deputies non-Muslim minorities a key role in laying the foundations of this country, as it were from the assets of that different social and cultural, have expressed such an active role in by Trouhha in the discussions that have contributed to the in Trouhlthm various issue



ممثلو الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي

تقييم لدورهم الاقتصادي و الاجتماعي ١٩٢٥ - ١٩٥٨

المبحث الاول :التكوين الاجتماعي لنواب الاقليات غير المسلمة ١٩٢٥-١٩٥٨

المبحث الثاني : نواب الاقليات غير المسلمة ودورهم في مناقشات مجلس النواب في

القضايا الاقتصادية ١٩٢٥ - ١٩٥٨ .

١-اهم القرارات التي اصدرها مجلس النواب في القطاع النفطي.

٢- مناقشات مجلس النواب العراقي للقطاع الصناعي.

٣- اقرار الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥ - ١٩٥٨

٤- مداولات مجلس النواب في شؤون القطاع الزراعي

أ-المشاريع الإروائية والزراعية

ب-الكوارث و مكافحة الآفات الزراعية

ج- الخدمات الزراعية و البيطرية

د- الفـلاح والارض

المبحث الثالث : دور ممثلو الاقليات غير المسلمة في القضايا الاجتماعية و

الثقافية ١٩٢٥-١٩٥٨ .

١- التربية و التعليم

٢- الاوضاع الصحية

٣-المواصلات

أ-سكك الحديد

ب- الطرق والجسور

٤-قضايا العمال والموظفين

أ-العمال

ب-الموظفين



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة القادسية

كلية التربية/ قسم التاريخ

ممثلو الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي

تقييم لدورهم الاقتصادي و الاجتماعي ١٩٢٥ - ١٩٥٨

## أعداد

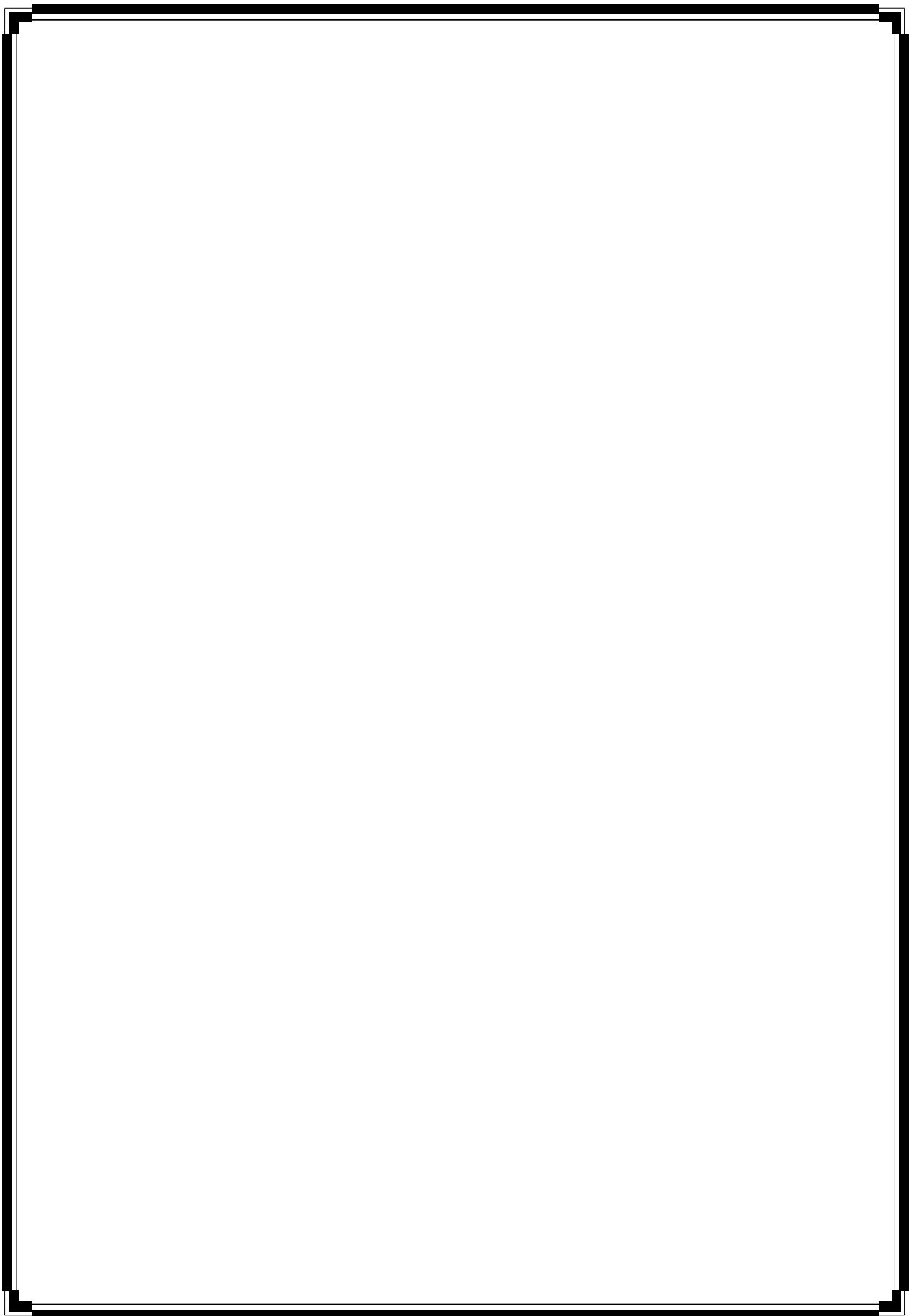
طالبة الماجستير

الاستاذ المساعد الدكتور

وفاء هادي حبيب الخفاجي

محمد صالح الزياي

٢٠١٣م



## المبحث الاول: التكوين الاجتماعي لنواب الاقليات غير المسلمة ١٩٢٥-١٩٥٨

مثل الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي عدد من الشخصيات ، ولم يكن هذا التمثيل بمعزل عن المكانة الدينية والعشائرية والمالية والثقافية ، فقد كانت هناك فئات اجتماعية عدة ، وهم رؤساء العشائر والمحامون واطباء وصحفيين وكذلك ملاك الأراضي ورجال الدين ووجهاء المدينة ، كما أن غالبية أعضاء المجلس قد أسهموا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، حيث تفاعلت عوامل عديدة في اختيار تلك الشخصيات لعضوية مجلس النواب ومنهم ما يلي :

### ١- ابراهيم حليم (١٨٧٦-١٩٥٢)

ولد في بغداد عام ١٨٧٦ ، كان ابوه المعلم نسيم بن شمعون من رجال التعليم القدماء ببغداد ، شغل عدداً من الوظائف الادارية في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١<sup>(١)</sup> ،انتخب نائبا عن بغداد في المجلس النيابي خلال المدة ١٩٣٠ - ١٩٤٩ ، اصبح مقررًا للجنة المالية سنوات طويلة ، اشتهر بتقاريره المالية والاقتصادية السنوية التي كان يقدمها عند مناقشته الميزانية كل عام<sup>(٢)</sup> ، غادر العراق ١٩٥١ الى لندن ومنها الى اسرائيل ،توفي عام ١٩٥٢<sup>(٣)</sup> .

### ٢- ابراهيم داود ناحوم (١٨٨٨-١٩٦٨)

ولد في بغداد عام ١٨٨٨ من عائلة كركوكية نزحت الى بغداد<sup>(٤)</sup> مثل يهود الموصل في مجلس النواب العراقي في ثلاث دورات خلال الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٩<sup>(٥)</sup> ، غادر العراق بعد ذلك الى اسرائيل وتوفي بها في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٦٨<sup>(٦)</sup> .



### ٣- اسحاق شأوول (١٨٩٨ - ١٩٦٧)

ولد في الموصل عام ١٨٩٨ م<sup>(٧)</sup> ، كان من تجار اليهود ، مثل يهود الموصل في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية السادسة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ، توفي في الموصل عام ١٩٦٧<sup>(٨)</sup> .

### ٤- بركات ناصر (١٨٩٢ - ١٩٧٧)

ولد بركات ناصر في سنجار عام ١٨٩٢ . كان والده رئيس عشيرة ، وهو لا يقرأ ولا يكتب ، مثل اليزيديين في الموصل في مجلس النواب العراقي ، في الدورة الانتخابية الثانية عشر ١٩٤٨ - ١٩٥٣ ، توفي عام ١٩٧٧<sup>(٩)</sup> .

### ٥- توفيق بهنام السمعاني (١٩٠٠ - ١٩٨٢)

هو توفيق بهنام يونان السمعاني مسيحي الاصل ، ولد في ناحية بعشيقية في الموصل عام ١٩٠٠ ، تلقى علومه الاولى في مدرسة دينية تابعة لاحد الاديرة ثم ذهب الى بغداد سنة ١٩٢٢ ، ودرس في احدى المدارس الاهلية ، ثم دخل في كلية الحقوق وبقي فيها لمدة سنتين وتركها ليتجه نحو الصحافة ، وتنقل السمعاني بين صحف عديدة<sup>(١٠)</sup> ولسنوات طويلة حتى اسس عام ١٩٣٧ جريدة الزمان ، وهي جريدة يومية سياسية ، استمرت في الصدور لأكثر من عقدين حتى توقفت عن الصدور في عام ١٩٦٣ ، وعدت من الصحف السياسية العراقية الكبيرة<sup>(١١)</sup> ، انتخب نائبا عن البصرة في الدورة الانتخابية الثامنة ، ونائبا عن الموصل في الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الرابعة عشر، الخامسة عشر، السادسة عشر ،<sup>(١٢)</sup> ثم انتخب نائبا لنقيب الصحفيين العراقيين لدورتين متتاليتين ولل سنوات (١٩٦١ - ١٩٦٣) ، وفي سنة ١٩٨٢ توفي في بغداد عن عمر ناهز الـ ٨٢ عاماً<sup>(١٣)</sup> .

## ٦- ثابت عبد النور (١٨٩٠-١٩٥٩)

هو ثابت بن عزيز عبد النور، ولد في الموصل سنة ١٨٩٠ ، مسيحي معروف<sup>(١٤)</sup> ، درس في مدرسة الاباء الدومنيكان<sup>(١٥)</sup> ثم مدرسة الاعدادية الملكية ، سافر الى الاستانة ، ودخل كلية الحقوق<sup>(١٦)</sup> ، وبعد ان اشهر اسلامه عام ١٩٢٢ غير اسمه من نيقولا عبد النور الى ثابت عبد النور<sup>(١٧)</sup> ، يعد من كبار الاقتصاديين والمتقنين في البلاد ، تقلد وظائف حكومية متعددة ومناصب رفيعة منها مدير امور النفط في وزارة الاقتصاد والمواصلات في الاول من حزيران ١٩٣١<sup>(١٨)</sup> ، انتخب نائبا عن الموصل في الدورة الانتخابية الاولى ١٩٢٥ ، والدورة الانتخابية الثالثة عام ١٩٣٠ ، توفي عام ١٩٥٩<sup>(١٩)</sup> .

## ٧- جميل الصادق (١٨٨٩-؟)

ولد عام ١٨٨٩ في البصرة ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، واكمل دراسته في كلية الحقوق عام ١٩٣٩ ، انتمى الى نقابة المحامين ١٩٤٠<sup>(٢٠)</sup> انتخب نائبا عن البصرة بتمثيله الطائفة المسيحية في الدورة الانتخابية الثانية عشر ١٩٤٨ والدورة الانتخابية الثالثة عشر ١٩٥٣<sup>(٢١)</sup> .

## ٨- حنا خياط (١٨٨٤-١٩٥٩)

ولد في الموصل عام ١٨٨٤ ، وحاز على درجة بكالوريوس في العلوم و الآداب من كلية الطب الفرنسية من بيروت عام ١٩٣٠ ، وحصل على دبلوم الطب من جامعة اسطنبول ١٩٠٨ ، عمل طبيباً ونائبا جمعية الهلال الاحمر بالموصل ، وقد تولى وزارة الصحة في عهد الحكومة العراقية في ١٢ ايلول ١٩٢١ فهو أول وزير

صحة عراقي (٢٢) ، شارك في تأسيس مدرسة التمريض في بغداد ١٩٣٣ ،  
وعميداً للكلية الطبية الملكية في بغداد سنة ١٩٤٣ ، وهو مؤسس في جمعية مكافحة  
السل ، ، انتخب نائباً عن الموصل في الدورة الانتخابية العاشرة عام ١٩٤٣ (٢٣)  
توفي في ٢٩ نيسان ١٩٥٩ (٢٤) .

#### ٩- خدوري خدوري (١٩١٢-١٩٩٤)

ولد في البصرة عام ١٩١٢ ، درس الابتدائية و الإعدادية فيها ، لأسرة موصلية  
مسيحية الاصل ، درس في كلية حقوق بغداد ، عين معاوناً لإدارة التموين عام  
١٩٤٤ ، انتخب نائباً عن المسيح في بغداد عام ١٩٤٨ و عام ١٩٥٤ ، توفي في بغداد  
عام ١٩٩٤ (٢٥) .

#### ١٠- خضر خديدة (١٩٠٠-؟)

هو خضر بن خديدة حمو شرو ، ولد في الموصل في قضاء سنجار عام ١٩٠٠ ، يقرأ  
ويكتب ، انتخب نائباً عن اليزيديين في الموصل في الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، و  
الرابعة عشر ، والخامسة عشر ، والسادسة عشر (٢٦) .

#### ١١- خضوري شكر (١٨٩٠-١٩٤٦)

ولد في بغداد عام ١٨٩٠ ، درس في مدارسها ، زاول التجارة و الاعمال ، كان  
عضواً في مجلس ادارة غرفة تجارة بغداد ، وعضواً في الجمعيات الخيرية والاندية  
الاجتماعية ، انتخب نائباً عن يهود بغداد عام ١٩٣٧ ، توفي في بغداد عام  
١٩٤٦ (٢٧) .

## ١٢- رزوق غنام (١٨٨٢-١٩٦٥)

ولد في بغداد سنة ١٨٨٢ ، درس في مدارسها ، كان ملماً باللغات التركية والانكليزية والفرنسية فأجادها لغة وكتابة ، كان من انصار الحرية والمساواة<sup>(٢٨)</sup> ، عمل محرراً في جريدة العرب ، عام ١٩٢٠ ، اصدر جريدة العراق وترأس تحريرها<sup>(٢٩)</sup> ، الى جانب نشاطه الصحفي والاعلامي ، انتخب نائباً عن بغداد ممثلاً عن المسيح في الدورات النيابية (١٩٣٠-١٩٣٢) ، (١٩٣٥-١٩٣٦) ، (١٩٣٩-١٩٤٣) ، (١٩٤٣-١٩٤٦) ، (١٩٥٤-١٩٥٨) ، (أيار ١٩٥٨-تموز ١٩٥٨)<sup>(٣٠)</sup> وقد توفي في ٢٤ اذار عام ١٩٦٥<sup>(٣١)</sup> .

## ١٣- رفائيل بطي (١٩٠١-١٩٥٦)

ولد رفائيل بطرس عيسى بطي في مدينة الموصل عام ١٩٠١ ، تخرج من مدرسة الالباء الدومنيكان العالية عام ١٩١٤ ، انتقل الى بغداد واكمل دراسته في دار المعلمين الابتدائية ثم واصل التعليم في كلية الحقوق عام ١٩٢٤ ، وتخرج فيها عام ١٩٢٩ ، شغل منصب رئيس تحرير جريدة العراق ، ثم اصدر جريدة البلاد التي ارتبط بها حتى نهاية حياته<sup>(٣٢)</sup> ، اسهم في تحرير مجلة النادي العلمي<sup>(٣٣)</sup> ، انتخب نائباً عن البصرة في الدورة الانتخابية الخامسة ١٩٣٤ والدورة الانتخابية التاسعة ١٩٣٩ ، كما انتخب نائباً عن بغداد في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام ١٩٤٨ و الثالثة عشر ١٩٥٣ ، توفي في بغداد عام ١٩٥٦<sup>(٣٤)</sup> .

## ١٤- ساسون سيمح (١٨٩٣-١٩٧٦)

هو ساسون بن رحيم بن يعقوب بن سيمح، ولد في الموصل سنة ١٨٩٣ ودرس في مدارسها ، والم باللغة العربية وادبها وبعض اللغات الاخرى ، ولما نشئت الحياة



البرلمانية في العراق انتخب نائباً عن يهود الموصل في مجلس النواب العراقي في الدورات الانتخابية الثانية (١٩٢٨-١٩٣٠) والرابعة (١٩٣٣-١٩٣٤) والخامسة (١٩٣٤-١٩٣٥) والثانية عشر (١٩٤٨-١٩٥١) ، توفي في حيفا في ٢٠ حزيران عام ١٩٧٦ (٣٥) .

#### ١٥- سليم حسون (١٨٧١-١٩٧٤)

هو سليم بن سمعان بن ابراهيم حسون ، ولد في الموصل سنة ١٨٧١ ، درس في مدرسة الالباء الدومنيكان ، ثم اصبح مدرساً فيها سنين طويلة (٣٦) ، ألف العديد من الكتب المدرسية منها (تعليم الطلاب اصول التعريف والاعراب) عام ١٨٩٩ و(الاجوبة الشافية في فني الصرف والنحو) عام ١٩٠٦ و (مختصر مفيد في اصول الصرف والنحو) جزءان عام ١٩٠٦ و (خلاصة الجغرافية وكتاب الذهب لتذهيب احداث العرب ) جزءان عام ١٩١١ (٣٧) ، عين مفتشاً في معارف منطقة الموصل والبصرة ، ترك الوظيفة ورحل الى عدد من اقطار اوربا ، ثم عاد لينشأ داراً طباعية حديثة في بغداد وعمل في الحقل الصحفي (٣٨) ، انتخب نائباً عن الموصل في الدورة الانتخابية الرابعة (٣٩) ، والدورة الانتخابية الخامسة (٤٠) ، وانتخب نائباً عن بغداد في الدورة الانتخابية الثامنة لعام ١٩٣٧ (٤١) ، توفي في بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٤٧ (٤٢)

#### ١٦- سليمان شينة (١٨٩٩-١٩٧٨)

ولد في بغداد عام ١٨٩٩ ودرس في المدرسة الاعدادية ، وعمل بعدها ضابطاً في الجيش التركي ، اسره الانكليز ونقلوه الى الهند واطلقوا سراحه عام ١٩١٩ ، فعاد الى بغداد وانتفى الى دراسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٢٥ ومارس المحاماة

واصدر (مجلة المصباح) <sup>(٤٣)</sup> ، و واضب على اصدارها لمدة خمسة سنوات ،  
وانتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٤٧ ، ثم جدد انتخابه في حزيران ١٩٤٨ ، حتى  
غادر العراق سنة ١٩٥١ الى اسرائيل وتوفي في تل ابيب عام ١٩٧٨ <sup>(٤٤)</sup> .

#### ١٧- صالح قحطان (١٨٩٣-١٩٧١)

هو صالح بن موشي بن يامن قحطان ، ولد في بغداد عام ١٨٩٣ ، <sup>(٤٥)</sup> ، تعلم اللغات  
التركية والفارسية والالمانية والإنكليزية الى جانب لغته العربية ، انتمى الى مدرسة  
الحقوق عند تأسيسها ١٩٠٨ فنال الشهادة سنة ١٩١٢ <sup>(٤٦)</sup> من رجال الحقوق كان  
مشاورا في ديوان مجلس الوزراء في ٢ اذار ١٩٢١ ، ثم انتخب نائباً عن يهود بغداد  
في مجلس النواب العراقي للفترة (١٩٣٩-١٩٤٣) ، توفي في بغداد عام ١٩٧١ <sup>(٤٧)</sup> .

#### ١٨- عبد الاحد عبد النور (١٨٨٨-١٩٤٨)

ولد في الموصل عام ١٨٨٨ ، درس الابتدائية و الاعدادية فيها ، حصل على  
الشهادة الطبية من الجامعة الامريكية ببيروت عام ١٩١١ ، تخصص بالطب الباطني  
، انتخب نائباً عن المسيح في الموصل في المجلس النيابي للدورات الانتخابية الثامنة  
١٩٣٧-١٩٣٩ ، والحادية عشر ١٩٤٧-١٩٤٨ ، توفي في الموصل في ٢٨ شباط  
عام ١٩٤٨ <sup>(٤٨)</sup> .

#### ١٩- عبد النبي مير معلم (١٨٧٤-١٩٥٩)

ولد في مدينة البصرة سنة ١٨٧٤ م ، درس الابتدائية فيها ، بعدها دخل دار  
المعلمين و تخرج منها ، عين معلماً في مدارس البصرة واصبح من اعلامها ، تعلم  
اللغة التركية فعين موظفاً في دائرة الولاية في العهد التركي ، انتخب نائباً عن يهود

البصرة في أربع دورات للفترة من (١٩٢٨-١٩٣٣) ومن (١٩٤٧-١٩٥٢) (٤٩) ،  
توفي سنة ١٩٥٩ (٥٠).

## ٢٠- عزرا العاني (١٨٨١-١٩٦٦)

ولد في بغداد في ٦ كانون الثاني ١٨٨١ ، وتلقى دراسته في مدرسة الالينس ، وقد  
مارس التجارة وكان من تجار بغداد المعروفين ، انتخب سكرتيراً لغرفة تجارة بغداد  
للفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٢ ، انتخب نائباً عن يهود بغداد في الدورة الانتخابية الثامنة  
، توفي في امريكا عام ١٩٦٦ (٥١).

## ٢١- فريد داود سمرة

ولد في بغداد عام ١٩١٠ ، درس في الجامعة الامريكية في بيروت ونال شهادة  
البكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية ، انتخب نائباً عن يهود البصرة في مجلس  
النواب العراقي في الدورة الانتخابية العاشرة (١٩٤٣-١٩٤٥) ومثل يهود بغداد في  
الدورة الانتخابية الحادية عشرة للفترة (١٩٤٥-١٩٤٨) (٥٢) زاول الاعمال التجارية  
، غادر العراق الى تل أبيب سنة ١٩٧١ ، وتوفي هناك بعد مرض عضال في ٢٨  
كانون الثاني ١٩٨٢ (٥٣).

## ٢٢- متي سرسم (١٩٠٤-١٩٨٣)

ولد في مدينة الموصل ١٩٠٤ ، درس الابتدائية و المتوسطة و الاعدادية فيها ،  
تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت قسم الصحافة ، أسهم في اصدار العديد من  
الصحف منها جريدة (فتى العراق) (٥٤) ، وجريدة البلاغ (٥٥) انتخب نائباً عن  
مسيحي الموصل في الدورات الانتخابية التاسعة ١٩٣٩ ، والدورة الانتخابية الحادية  
عشر ١٩٤٧ ، والثانية عشر ١٩٤٨ ، والثالثة عشر ١٩٥٣ ، والرابعة عشر ٢٦

تموز ١٩٥٤ ، والخامسة عشر ١٦ ايلول ١٩٥٤ ، والسادسة عشر ١٠ ايار ١٩٥٨  
(٥٦) ، توفي في الموصل ١٣ نيسان ١٩٨٣ .

### ٢٣- متو خلف (١٨٩٠-١٩٥٩)

ولد في الموصل عام ١٨٩٠ ، والده رئيس عشيرة ، انتخب نائباً عن اليزيديين  
في الموصل في الدورة الانتخابية الحادية عشر ، توفي عام ١٩٥٩ (٥٧) .

### ٢٤- نجيب الصائغ (١٩١٣-٢٠٠٠)

ولد ١٩١٣ في الموصل وانهى دراسته فيها ثم الى التحق بكلية الحقوق وشغل  
مناصب قانونية في وزارة المالية (٥٨) ، ثم مارس المحاماة واشتهر فيها ، انتخب  
نائباً عن الموصل في مجلس النواب العراقي في اذار ١٩٤٧ ، وجدد انتخابه في  
حزيران عام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ ، واعيد انتخابه للنيابة عن الموصل في كانون الثاني  
١٩٥٣ وحزيران ١٩٥٤ (٥٩) ، اصدر مذكراته بكتابين. الاول بعنوان (من اوراق  
نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري) سنة ١٩٩٠ ، والثاني بعنوان  
(ذكريات نصف قرن من المحاماة) سنة ١٩٩٩ ، توفي في بغداد في اوائل سنة  
٢٠٠٠ (٦٠) .

### ٢٥- نعيم زلخة (١٨٧٩-١٩٢٩)

ولد في بغداد عام ١٨٧٩ ، ودرس في مدرسة الاليانس ، ثم قصد استانبول عام  
١٨٩٩ ، ونال هناك شهادة الحقوق عام ١٩٠٥ حيث عاد الى بغداد لممارسة  
المحاماة وعين عضواً بمحكمة استئناف الموصل عام ١٩٠٩ (٦١) ، مثل يهود بغداد  
في مجلس النواب العراقي في الدورتين الاولى والثانية (١٩٢٥ - ١٩٣٠) توفي عام  
١٩٢٩ (٦٢) .



## ٢٦ - وديع جبوري (١٩٠٣-١٩٦٧)

ولد في البصرة في ٢٩ أيلول عام ١٩٠٣ ، أكمل دراسته فيها، زاول التعليم سنة (١٩٢٠-١٩٢٢) ، عاد الى مقاعد الدراسة ولكن هذه المرة في مجال الطب في الجامعة الامريكية في بيروت وتخرج منها سنة ١٩٢٩ ، ثم أكمل دراسته العليا في الطب في جامعة جنيف في سويسرا فنال الدكتوراه سنة ١٩٣٢<sup>(٦٣)</sup> ، انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب العراقي في اب ١٩٣٥ في الدورة الانتخابية السادسة ، وانتخب للمرة الثانية في الدورة الانتخابية العاشرة في نيسان ١٩٤٤ ، توفي في كانون الثاني ١٩٦٧<sup>(٦٤)</sup> .

## ٢٧- يعقوب مراد الشيخ(١٨٩٦-١٩٦٠)

ولد في الموصل عام ١٨٩٦، يقرأ ويكتب ،انتخب نائباً عن المسيح في الموصل في الدورة الانتخابية السادسة ١٩٣٦ ، توفي عام ١٩٦٠<sup>(٦٥)</sup> .

## ٢٨- يهودا زلوف (١٨٥٨-١٩٤٤)

هو يهودا بن صالح بن حسقيل بن ساسون زلوف ،ولد في بغداد سنة ١٨٥٨ م ، درس في مدرسة الإلياس ، وتعلم اللغات الفرنسية والتركية والانكليزية والفارسية والعبرية علاوة على لغته العربية<sup>(٦٦)</sup> ، ويعد من التجار اليهود الاثرياء والمالكين لبيوت تجارية في بريطانيا<sup>(٦٧)</sup> ، انتسب الى غرفة تجارة بغداد منذ تأسيسها<sup>(٦٨)</sup> مثل يهود بغداد في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الرابعة للمدة ١٩٣٣-١٩٣٤ توفي في بغداد عام ١٩٤٤<sup>(٦٩)</sup> .

## ٢٩- يوسف الكبير (١٨٩٨-١٩٩٠)

ولد في بغداد سنة ١٨٩٨ ، واكمل دراسته فيها ، ودرس الحقوق في كلية الحقوق في بغداد وتخرج منها ، وعين مشاوراً قانونياً في وزارة العدلية ١٩٢٢<sup>(٧٠)</sup> ، التحق بخدمة الحكومة لكنه استقال من الوظيفة في السنة التالية وامتهن المحاماة ، وتولى في الوقت نفسه التدريس في كلية الحقوق عين استاذاً في كلية الحقوق<sup>(٧١)</sup> ، مثل يهود الموصل في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية السابعة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، ويهود بغداد في الدورة الانتخابية السادسة (١٩٣٥ - ١٩٣٧)<sup>(٧٢)</sup> توفي في سويسرا في ٣١ ايار ١٩٩٠<sup>(٧٣)</sup>.

## ٣٠- يوسف حبيب اوفي (١٨٧٥-١٩٦٥)

ولد في بغداد سنة ١٨٧٥ ، اكما دراسته فيها ، يعد من وجهاء بغداد ، وزاول التجارة والاعمال ، ثم وظف في العهد الوطني فكان معاون مدير الخزينة المركزية<sup>(٧٤)</sup> ، انتخب نائباً عن بغداد في الدورة الانتخابية الرابعة (١٩٣٣ - ١٩٣٤) ، توفي في بغداد يوم ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥<sup>(٧٥)</sup>.

## ٣١- يوسف رسام (١٨٩١-١٩٥٩)

هو يوسف بن نمرود بن يوسف رسام ، ولد في الموصل عام ١٨٩١، درس في مدارسها ، اصبح ملاحظاً في وزارة الداخلية في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ، فقائمقام في الاقضية الشمالية ومنها سنجار ، انتخب نائباً عن المسيح في الموصل عام ١٩٥٤ وجدد انتخابه في ايار عام ١٩٥٨ ، توفي في اذار عام ١٩٥٩<sup>(٧٦)</sup>.

## ٣٢- يوسف سر كيس (١٨٨٤-١٩٧٨)

هو يوسف بن نعوم بن الحويجان سر كيس ، ولد في بغداد في تشرين الثاني ١٨٨٤ ، اكمل دراسته فيها ، قام برحلة الى فرنسا والاقطار الاوربية ، وعاد بعد ذلك الى بغداد منصرفاً الى ادارة املاكه<sup>(٧٧)</sup> ، انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب العراقي في الدورة الانتخابية الرابعة سنة (١٩٣٣ - ١٩٣٤) وتوفي في بغداد سنة ١٩٧٨<sup>(٧٨)</sup>

## المبحث الثاني : نواب الاقليات غير المسلمة ودورهم في مناقشات مجلس النواب في القضايا الاقتصادية ١٩٢٥ - ١٩٥٨

### ١- اهم القرارات التي اصدرها مجلس النواب في القطاع النفطي

كانت الحكومة العثمانية قد منحت شركة النفط التركية<sup>(٧٩)</sup> The Turkish Petrol Co , موافقة اولية في ٢٨ حزيران ١٩١٤، من اجل البحث عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد ، لكنها اجلت هذا الامتياز بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى(١٩١٤ - ١٩١٨) ودخول الدولة العثمانية طرفاً رئيساً في الحرب ضد الحلفاء التي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية<sup>(٨٠)</sup>.

وبعد قيام الحكم الملكي في العراق في ١١ آذار عام ١٩٢١، قرر مجلس الوزراء العراقي في ١٣ آب عام ١٩٢٣ عدم اعتراف الحكومة العراقية بالامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية ، وفي الوقت نفسه فوضت وزير المالية (ساسون حسقيل)<sup>(٨١)</sup> ، للتفاوض في لندن مع الشركة المذكورة لطلب الامتياز ، وبعد مفاوضات استمرت حتى ١٤ اذار ١٩٢٥ منحت حكومة ياسين الهاشمي الاولى (٢ اب ١٩٢٤ - ٢١ حزيران ١٩٢٥) ، شركة النفط التركية امتيازاً لاستخراج النفط

في بعض انحاء العراق ، كما عقدت الحكومة مع شركة النفط الانكليزية – الفارسية (شركة نفط خانقين<sup>(٨٢)</sup> Khanqin Oil CO) اتفاقية اخرى للاستثمار في عهد حكومة عبد المحسن السعدون<sup>(٨٣)</sup> الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥ – ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ في ٣٠ اب ١٩٢٥)<sup>(٨٤)</sup>.

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥ في اول دورة لمجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ اثيرت قضية النفط لاسيما ما يتعلق بالامتياز الممنوح لشركة النفط الانكليزية – الفارسية ، وقد تباينت اراء النواب بخصوص هذا الامتياز فبين نائب الموصل (ثابت عبد النور) أنّ هذا الامتياز قد صدق حسب شروط امتياز الشركة المذكورة التي اخذت على عاتقها استخراج النفط وبيعه في العراق بأثمان زهيدة واطاف مبينا ان غلاء اسعار النفط تضر في البلاد<sup>(٨٥)</sup>، ووجه سؤالاً الى وزير الاشغال والمواصلات عبد الحسن الجلي<sup>(٨٦)</sup>، عن الاسس التي اعتمدها الحكومة باتفاقاتها مع شركة النفط الانكليزية – الفارسية وعن تاريخ عرض هذه الشركة للنفط والبنزين في اسواق العراق<sup>(٨٧)</sup> ، وما اذا كانت الاسعار التي ستحددها الشركة تلبي رغبات الاهلين وتطمأنهم<sup>(٨٨)</sup>.

تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٣ حزيران ١٩٢٦ بلائحة تعديل لقانون امتياز شركة النفط الإنكليزية - الفارسية الامر الذي دفع عدداً من نواب الاقليات وعلى راسهم نائب الموصل (ثابت عبد النور) الى التساؤل عن الفوائد الحقيقية التي يجنيها العراق من هذا التعديل ، فطلب النائب نفسه استيضاحا من الحكومة عن الفائدة التي سينالها العراق

بعد انتهاء مدة الامتياز التي مددت (٣٥) سنة اخرى اي اصبحت (٧٥) سنة (٨٩)، كما طلب استيضاحاً عن الفوائد التي ستجنيها الحكومة من هذا الامتياز ،في الوقت الذي رفضت الحكومة في عام ١٩٢٣ تمديد مدة الامتياز (٩ سنوات) ،كما طالب الحكومة السابقة التي وقعت الامتياز ان تبين للمجلس دواعي منح هذا الامتياز ، وانه في حالة الرفض فأنا نطالب بمحاكمة المسؤولين على ذلك (٩٠) .

عرضت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ - ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ) (لائحة قانون اعفاء شركة النفط الانكليزية - الفارسية المحدودة من رسم الترانزيت (٩١) ،أوضح وزير المالية (يوسف غنيمة) (٩٢) اسباب اقدم الحكومة على تقديم هذه اللائحة موضحا ان الدولة تجتهد حالياً على اعفاء هذه الرسوم لتكون حرية المرور مجانا وذلك ، لان البلاد تستفيد من ذلك (٩٣) .

وعند اجراء التصويت على هذه اللائحة في جلسة المجلس المنعقدة في ١٩ تموز ١٩٢٨ ،وافق عليها (٤٦) نائبا من اصل (٥٧) نائبا ،كان من بينهم من الاقليات غير المسلمة من الموصل (رؤوف اللوس ، ساسون سيمح ، الخوري يوسف الخياط ، ومن بغداد ، ساسون حسقيل ، نعيم زلخة ، يوسف غنيمة ، اما البصرة سليمان غزالة ) (٩٤)

تقدمت حكومة نوري السعيد (٩٥) الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٢ ) في ١٤ أيار ١٩٣٢ ، إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٧ نيسان ١٩٣٢ (بلائحة قانون تصديق المقاوله) بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية التي صارت تعرف بـ(شركة نفط العراق) ابتداءً من عام ١٩٢٩ فيما يتعلق

بالامتياز<sup>(٩٦)</sup>، اذ تحدث في هذا الصدد نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) في المجلس مطالباً الحكومة بضرورة الزام هذه الشركة بموجب الاتفاقية توظيف العراقيين ترجيحاً على الغرباء عن البلاد واعادة جميع الذين تم ابعادهم عن العمل<sup>(٩٧)</sup>. لم يشارك نواب البصرة في مناقشة هذه اللائحة لكنهم صوتوا عند اجراء التصويت عليها وافق على هذه اللائحة (٦٩) نائبا من اصل الحاضرين البالغ عددهم ٧١ نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة من الموصل (اسحاق افرايم ، رؤوف اللوس، الخوري يوسف الخياط ، ومن بغداد (ساسون حسقيل ، ابراهيم حليم ، اما رزوق غنام تغيب عن الحضور<sup>(٩٨)</sup>.

كما طرحت الحكومة في الجلسة نفسها لائحة (قانون تصديق الاتفاقية ) المعقودة في ٣٠ نيسان بين الحكومة وشركة استثمار النفط البريطانية (شركة نفط الموصل فيما بعد )<sup>(٩٩)</sup> ، وفيها تحدث نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) فطالب الحكومة بضرورة لفت نظر الشركة الى التزامها حسب نصوص الاتفاقية نفسها في مسألة تدريب عدد من العراقيين في اوربا وتزويدهم بالمعلومات والاختبارات العلمية والفنية في اصول تحريات النفط حتى يتخصصوا في اعمال استخراج النفط واستثماره<sup>(١٠٠)</sup>.

ومن الجدير ذكره ان نواب البصرة لم يشاركوا في مناقشة هذه اللائحة ولم يبدوا نواب بغداد اي تعليق عليها ، وعند التصويت على هذه اللائحة وافق عليها (٥٩) نائبا من اصل (٦٤) نائبا ، كان من بينهم من الاقليات غير المسلمة من الموصل (اسحاق افرايم ، رؤوف اللوس ، الخوري يوسف الخياط ) ومن نواب اقليات بغداد (ابراهيم حليم ، ساسون حسقيل ، رزوق غنام)<sup>(١٠١)</sup>.

خلال مناقشة الميزانية العامة لسنتي ١٩٣٣ و١٩٣٤ المالية، انتقد مجموعة من نواب المجلس الحكومة عن ارتفاع سعر بيع النفط و مشتقاته على الرغم من كونه يستخرج من البلاد، اذ تحدث بهذا الصدد من الاقليات نائب بغداد (ابراهيم حليم) وحمل السبب في ذلك يعود الى الشركات الاجنبية ،وطالب النائب نفسه الحكومة بضرورة معالجة هذه المسألة المهمة التي تمس حياة الشعب الاقتصادية (١٠٢).

اخذت الشركات الاجنبية منذ عام ١٩٣٥ تطالب الحكومة العراقية بالحصول على امتيازات للتحري عن النفط واستثماره في المنطقة الجنوبية من العراق (١٠٣) ،لذلك جرت مفاوضات متعددة في عهد وزارتي ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) ووزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ - ١٧ اب ١٩٣٧ ) لمنح امتياز التنقيب عن النفط الا ان المفاوضات لم تصل الى نتيجة حاسمة (١٠٤) ،وفي هذا الصدد شكل موقف نائب البصرة (توفيق السمعاني) اندفاعاً الى الدعوة لأخذ زمام المبادرة من قبل الحكومة والقيام بالتحري عن النفط و انتاجه وفقاً للامتياز مذكراً بالمساوى التي مارستها شركة نفط الموصل (١٠٥).

وفي عهد حكومة جميل المدفعي (١٠٦) الرابعة (١٧ اب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨)،تم التوصل الى اتفاق بين الحكومة وشركة نفط البصرة **The Basrah Petroleum CO.** ووافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ تموز ١٩٣٨ على صيغة الاتفاق النهائية لمشروع اتفاقية نفط البصرة (١٠٧) .

عرضت الحكومة لائحة الاتفاقية على مجلس النواب بجلسته المنعقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ و جرت مناقشات حادة بين عدد من النواب و وزير المالية

(جلال بابان) (١٠٨)، اذ شدد نائب بغداد (عزرا العاني) على ضرورة تحقيق الاهداف الوطنية ، وتامين احتياجات الشعب من النفط ، ووضح ان من مصلحة العراق الابتعاد عن هذه الاتفاقية . وعند اجراء التصويت على اللائحة وافق عليها (٦٧) نائبا من اصل الحاضرين البالغ (٧٥) نائبا فقد وافق عليها من الموصل ( ابراهيم ناحوم ، رؤوف اللوس ، عبد الاحد عبد النور) ، ومن بغداد (ابراهيم حليم) اما البصرة صوت نوابها بالأجماع (١٠٩)

وخلال الحرب العالمية الثانية استغلت شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق ما اصاب العراق ازمة مالية حادة هذا الوضع وأجريت مفاوضات في هذا الشأن مع حكومة نوري السعيد الرابعة (٧ نيسان ١٩٣٧ – ٢١ شباط ١٩٤٠) ، فعرضت الحكومة تعديل اتفاقيتي شركة نفط العراق والشركات المتحدة وشركة نفط البصرة (١١٠) ، وحظيت عند التصويت عليها بأجماع الحاضرين البالغ ٦٩ نائبا ومنهم من الموصل من الاقليات غير المسلمة (رؤوف اللوس ، متي سرسم، وتخلف عن الحضور ابراهيم ناحوم و من بغداد ابراهيم حليم ، صالح قحطان) و من البصرة ( روبين بطاط ، روفائيل بطي) (١١١).

عرضت حكومة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الاول ١٩٤٢ – ١٩ كانون الاول ١٩٤٣) اللائحة نفسها على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٠ نيسان ١٩٤٣ (١١٢)، بعد اجراء التعديلات عليها من قبل الشركات الاجنبية ، وعندها قبلت اللائحة بالأكثرية ، حيث كان عدد المصوتين (٦٧) نائبا وافق عليها (٦٣) من الموصل من الاقليات غير المسلمة (إبراهيم ناحوم ، رؤوف اللوس) و



تغيب عن الحضور متي سرسم ، من بغداد (ابراهيم حليم ) ومن البصرة (روبين بطاط ، روفائيل بطي) (١١٣) .

شرعت حكومة مزاحم الباججي<sup>(١١٤)</sup> (٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩) في الدخول في مفاوضات مع الشركات الاجنبية الا انها لم تصل الى نتيجة تذكر فقد استقالت وحلت محلها حكومة نوري السعيد العاشرة ( ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الاول ١٩٤٩) وقد اعلن نوري السعيد ان حكومته ستبدأ المفاوضات مع الشركات من اجل ان يحصل العراق لقاء تصدير النفط من شركة الامتياز على حصة لخزينة الحكومة تساوي مما تأخذ الدول المجاورة ، وكذلك زيادة التصدير من النفط الى ما يقل عن ٢٥ مليون طن في السنة خلال ٤ سنوات (١١٥).

وخلال مناقشة منهاج حكومة توفيق السويدي<sup>(١١٦)</sup> الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٢ ايلول ١٩٥٠) تحدث نائب الموصل(متي سرسم ) بقوله : "بأن تكون الحكومة جادة في مفاوضاتها مع الشركات والعمل على تعديل امتياز النفط بما يتفق والاماني الوطنية"<sup>(١١٧)</sup>

عرضت حكومة نوري السعيد الحادي عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢) لائحة (قانون تأسيس مصفى النفط) الذي قامت شركات النفط بعرقلة تنفيذه خوفاً من المساس بمصالحها النفطية ، على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥١ حظيت هذه اللائحة بالتأييد والقبول من قبل نواب المجلس المؤيدين للحكومة والمعارضين لها ، فقد اشاد نائب الموصل (متي سرسم) بلائحة تأسيس مصفى النفط قائلاً : "ان النفط الذي اعتبر نعمة للبلاد اصبح نقمة لها وعليها

فأن النفط ومصالح النفط يقبع الانكليز في بلادنا ، وحصّة العراق ضئيلة فالحكومة السعودية تتقاضى (٣٤ سنتا) على كل برميل من النفط الخام في حين يتقاضى في العراق اربع شلنات على الطن الواحد" ، وطالب باتخاذ موقف حازم من الشركات لكي يأخذ العراق حصته كاملة<sup>(١١٨)</sup> ، كما رحب نائب الموصل (عبد الله قصير) بهذه اللائحة وطالب بالوقت نفسه الحكومة بالعمل على تعديل امتيازات النفط ، التي وصفها بأنها (مجحفة بحقوق العراق وغير عادلة وغير منصفة)<sup>(١١٩)</sup>

على ما يبدو ان نواب الاقليات غير المسلمة في الالوية الثلاث كانوا يشعرون بالغبن الذي لحق ببلادهم من جراء الظروف التي تم فيها منح امتيازات النفط الى الشركات الاجنبية ، وكان للأحداث التي جرت في المنطقة متمثلة بما اقدمت عليه ايران من تأمين نفطها في الخامس والعشرون من أذار ١٩٥١ ، اثر فاعل على مجريات الامور في العراق فقد قوبل بالتأييد والمساندة من قبل الشعب العراقي وعلى اثر ذلك ظهرت دعوة النواب من مطالبة الحكومة بتأميم النفط اسوة بإيران<sup>(١٢٠)</sup>

تقدم مجموعة من النواب كان من بينهم من الاقليات غير المسلمة (رؤوف اللوس، عبدالله القصير) ، بطلب الى مجلس النواب لسن (لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق)<sup>(١٢١)</sup> ، اشاروا فيه الى سوء الاوضاع الاقتصادية و المالية في العراق والى الغبن الفاحش الذي لحق بالعراق من جراء الامتيازات التي انتزعتها الشركات ، وان البلاد المجاورة لجأت الى التأميم بالرغم ان شروطها لا تتناسب مع شروط العراق وفي نهاية الطلب اشاروا الى ما يلي : "... لذلك من الواجب ان نتقدم بطلبنا هذا الى الحكومة العراقية وفقاً للمادة ٤٥ من القانون الاساسي ، راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون

استثناء" (١٢٢) وبهذا الصدد خاطب نائب الموصل (عبدالله القصير) زملائه اعضاء مجلس النواب قائلاً : " حرام علينا ان نرى الذهب الاسود يسيل الى شواطئ البحر المتوسط ومنها الى ما وراء سبعة بحار ، وسواد العراقيين يننون من البطالة و العوز" (١٢٣)

ان المطالبة بتأميم النفط في العراق قد ساعد المفاوض العراقي على الوصول الى نتيجة سريعة في مفاوضات النفط مع الشركات حيث تم التوصل الى اتفاقية جديدة وقعت في ٣ شباط ١٩٥٢ بين الحكومة والشركات النفطية ، تأخذ بمبدأ مناصفة الارباح للشركات لا بمبدأ التأميم (١٢٤) ، قدمت الحكومة الاتفاقية الجديدة الى مجلس النواب للمصادقة عليها في ٩ شباط ١٩٥٢ (١٢٥)

وفي جلسة المجلس النواب المنعقدة في ١٤ شباط ١٩٥٢ تم مناقشة اتفاقية النفط بطريقة الاستعجال بناءً على طلب رئيس الوزراء نوري السعيد (١٢٦) ، وبالفعل جرت مناقشة سطحية لم تستغرق وقتاً طويلاً (١٢٧) ، حاول نواب الاقلييات ان يكون لديهم موقف في هذه المناقشة الا ان اقدام احد النواب الاقترحات في الاستفتاء بالذاكرة والتصويت على الاتفاقية ، وحصلت الموافقة وعند التصويت على الاتفاقية وافق عليها ٨٩ نائباً من اصل الحاضرين (٩٦) نائباً من بينهم من الاقلييات غير المسلمة (عبد الله القصير ، متي سرسم ، خضر خديدة) (١٢٨) .

بدأت المفاوضات بين حكومة عبد الوهاب مرجان (١٢٩) (١٥ كانون الاول ١٩٥٧ - ٣ اذار ١٩٥٨) و الشركات الاجنبية في ١٢ شباط ١٩٥٨ التي استمرت حتى عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ولكن هذه الحكومة تلكأت في الكشف عن سير

هذه المفاوضات ولم تستطع مكاشفة الرأي العام ومواجهته بالحقائق حيث صرحت بان المباحثات تكلفت بالنجاح وانها حصلت على معظم مطالبها من شركات النفط (١٣٠)

نستنتج مما سبق ان تركيز نواب الاقليات غير المسلمة كان ينصب في رغبتهم برفع الاجحاف الواقع على العراقيين من جراء ارتفاع اسعار النفط ،الى جانب ذلك كانوا يؤكدون ضرورة تحسن الظروف المعاشية للعمال الذين كانوا يعانون الكثير من الصعاب ،في الوقت الذي كانوا يشعرون به بالغبن الذي لحق ببلادهم من جراء منح الامتيازات الى الشركات الاجنبية ،كذلك مطالبة نواب الاقليات الحكومة بضرورة تعديل الاتفاقيات النفطية مع الشركات ،اذ كانت هنالك بعض المقترحات و المعالجات لهذا القطاع من قبلهم في جلسات المجلس النيابي

## ٢- مناقشات مجلس النواب العراقي للقطاع الصناعي

كان القطاع الصناعي في بداية الحكم الوطني في العراق هو امتداد للنمط الذي كان سائداً في العهد العثماني الذي يتسم بصناعات فردية بسيطة لا تسهم في رفع مستوى الدخل القومي (١٣١) ، الا ان القطاع الصناعي شهد تطوراً ملحوظاً مع بدأ الحياة النيابية في العراق عام ١٩٢٥ ،حين اخذ النواب يطالبون بضرورة تطوير هذا القطاع من خلال آرائهم وطروحاتهم في جلسات المجلس المتعاقبة ، وها هو نائب البصرة (سليمان غزالة) يطالب الحكومة في جلسة البرلمان المنعقدة في الحادي عشر من ايار ١٩٢٧ ، بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير الصناعة الوطنية من خلال جلب المكائن والمعدات الجديدة والمتطورة وتشجيع المنتجات الوطنية وخاصة البغدادية منها، وتقليص حجم الاستيرادات وزيادة الصادرات (١٣٢).

رفعت حكومة جعفر العسكري<sup>(١٣٣)</sup> الثانية ( ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ ) الى المجلس النيابي (لائحة قانون تحويل صرف المبالغ على اعمال رئيسة وإقراض مبالغ لسنة ١٩٢٧ ) ، فألقى نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) خطبة تحريرية اشاد فيها بخطة الحكومة الرامية للقيام بأعمال ومشاريع عمرانية ، وعدها الخطوة الاولى للمباشرة في الاعمال الرئيسية لفائدة البلاد<sup>(١٣٤)</sup> ، كما رحب نائب الموصل (ثابت عبد النور) بهذه اللائحة التي تهدف الى تشييد واعمار العراق الذي كان شعبه يعاني من مصائب وفقر وجوع وطالب بتنفيذ المزيد من المشاريع لإسعاد الشعب<sup>(١٣٥)</sup> .

اما نائب بغداد (يوسف غنيمية) فقد استهل كلامه بالأسف على الوزارة ، لأنه كان يتمنى ان تأتي الوزارة بـ" منهاج اعمال رئيسية اقوى اساساً وامتن عملاً " لا ان تقدم للمجلس اعمال " ترابية لا تلبث ان تتحول بعد سنة .... الى اخايد وحفر و اترية"<sup>(١٣٦)</sup> .

تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة ( ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨-٢٨ نيسان ١٩٢٩ ) بـ ( لائحة قانون تشجيع المشاريع الصناعية لسنة ١٩٢٩ ) ، وتضمنت هذه اللائحة تقديم التسهيلات والمساعدات لأصحاب المصانع ، الذين اشترطت الحكومة عليهم ان يتم استخدام الالة الميكانيكية الحديثة في الانتاج وان يكون هنالك نقلة نوعية في المادة المصنعة<sup>(١٣٧)</sup> ، وبهذا الصدد دعا نائب بغداد (نعيم زلخة ) الحكومة ان تراعي ظروف الحرفيين وتشجع المنتجات الاهلية ، و اشار الى مزاحمة الانتاج الاجنبي للإنتاج الوطني ، وطالب النائب نفسه من الوزارة ان تهتم بأصحاب المعامل وان تقوم بأعقائهم من ضريبة الدخل لمدة عشر

سنوات بدلاً من الأربع<sup>(١٣٨)</sup> ، وبناءً على اقتراح نائب بغداد (ساسون حسقيل) الذي دعا فيه الى تعديل مدة اعفاء المعامل من ضريبة الدخل لتصبح ست سنوات بدلاً من اربع سنوات<sup>(١٣٩)</sup> ، وعند التصويت على هذه اللائحة صادق عليها مجلس النواب بأجماع الحاضرين و البالغ عددهم (٥١) نائباً، ومنهم من الاقليات غير المسلمة من الموصل (رؤوف اللوس ، ساسون سيمح ، يوسف الخياط)<sup>(١٤٠)</sup>، ومن بغداد (ساسون حسقيل، يوسف غنيمة ، اما نواب البصرة لم يشاركوا في مناقشة هذه اللائحة سلباً كان ام ايجاباً، وصوتوا بالأجماع على تأييد هذه اللائحة<sup>(١٤١)</sup>.

قدمت حكومة نوري السعيد الاولى (٢٣ اذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣٠ ايار ١٩٣١ بلائحة (قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩) ، وقد اوضحت الحكومة الاسباب التي دعته لتشريع هذا القانون، وذلك لغرض تقديم الاله من انجاز المشاريع الضرورية<sup>(١٤٢)</sup>

فتحدث نائب الموصل ( ثابت عبد النور ) بصدد هذه اللائحة بضرورة صرف المبالغ المخصصة على مشاريع مثمرة ينفع منها العراق كله<sup>(١٤٣)</sup> ، وطالب النائب نفسه الحكومة بتشجيع الصناعات المحلية واهميتها للبلاد<sup>(١٤٤)</sup> وعند التصويت على هذه اللائحة قبلت بإجماع الحاضرين البالغ (٥٦) نائباً دون ان يعلق عليها اي نائب من الالوية الثلاثة من الاقليات الغير مسلمة<sup>(١٤٥)</sup>.

قدمت حكومة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤ - ٢٦ اب ١٩٣٤) (لائحة قانون المشاريع العمرانية الرئيسية لسنة ١٩٣٤) ، الى مجلس النواب لإ

قرارها في جلسته المنعقدة في ٢١ نيسان ١٩٣٤<sup>(١٤٦)</sup>، وقد انتقد نائب الموصل (سليم حسون) الحكومة كونها تقدم المشروع تلو المشروع وتعطي الوعود بأنها ستعمل ولا تقوم بتنفيذ وعودها ، وتوضع العراقيل لعدم تنفيذ هذه المشاريع<sup>(١٤٧)</sup> ولما عرضت اللائحة للتصويت صادق عليها المجلس النيابي بإجماع الحاضرين والبالغ عددهم (٥٠) نائباً<sup>(١٤٨)</sup>.

وعندما تشكلت وزارة ياسين الهاشمي الثانية<sup>(١٤٩)</sup> ( ١٧ اذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) قدمت للمجلس النيابي (لائحة قانون الاعمال العمرانية لمشروع الخمس سنوات )، في ٢٦ اذار ١٩٣٦<sup>(١٥٠)</sup> ، وقد تعرضت هذه اللائحة الى انتقادات لبعض من نواب المجلس النيابي ، اذ بين نائب الموصل (رفائيل بطي) بأن على الحكومة عندما تضع خططها لتنفيذ المشاريع يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حاجات البلاد الماسة ، واطاف انه يرى أن الحكومة اهلته مشاريع مهمة كان من المفروض تنفيذها وخاصة طريق موصل – بغداد ومد سكة الحديد الى الموصل واختتم حديثه بالقول : "أن الموصل ذات خصائص ومميزات مهمة ، كما ان مناخها سيجعل فعالية لدى الاهالي ، فيها النشاط والهمة والحماسة ولكن ماذا يفيد هذا اذا كانت ايدي اهله مغلولة " ، ورجى الحكومة بدراسة هذه المطالب وبذل اقصى جهدها لإنجازها<sup>(١٥١)</sup>، وانتقد نائب البصرة (روبين سومبخ) الوزارة من تقديمها لهذه اللائحة وعدها تبذيراً لأموال الدولة على مشاريع ليست ذات اهمية ، وطال النائب نفسه الاهتمام بالمشاريع المهمة حتى يطمئن الشعب على امواله<sup>(١٥٢)</sup>

،وعندما عرضت اللائحة للتصويت وافق عليها الاعضاء بالإجماع والبالغ عددهم ٣٦ نائباً (١٥٣) .

تقدمت حكومة حكمت سليمان<sup>(١٥٤)</sup> الاولى (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ - ١٧ اب ١٩٣٧) الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٨ ايار ١٩٣٧ بمشروع(لائحة قانون تعديل المصرف الصناعي - الزراعي) <sup>(١٥٥)</sup> ، وفي الجلسة الأخيرة من الإجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، عرضت الحكومة نفسها الى مجلس النواب لائحة (قانون الاقتراض) <sup>(١٥٦)</sup> وبشأن هذه اللائحة بين نائب الموصل (رفائيل بطي) رأيه : " بأن هذا القرض يصرف في سبيل اعمال عمرانية ، وستحقق فائدتها في خدمة الشعب" لذا طلب من النواب تأييدها <sup>(١٥٧)</sup> ، وقد اثنى نائب بغداد (خضوري شكر) على هذه اللائحة ووضح للوزارة النتائج المترتبة من سيطرة الشركات الاجنبية على مقدرات العراق التجارية و الصناعية و التي اصبحت تتلاعب باقتصاد البلاد<sup>(١٥٨)</sup> .

وعند اجراء التصويت على هذه اللائحة وافق عليها بالأجماع (٨٣) نائبا من الموصل (رؤوف اللوس ، رفائيل بطي) ، من بغداد ( ابراهيم حبيب ، خضوري شكر، يوسف حبيب اوفي) <sup>(١٥٩)</sup> .

تقدمت حكومة حمدي الباجه جي الثانية <sup>(١٦٠)</sup> (٢٩ اب ١٩٤٤ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦ ) خلال الدورة الانتخابية العاشرة الى مجلس النواب العراقي في اجتماعها الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ بلائحة (قانون الزام اصحاب المشاريع



الصناعية بتنفيذ مساكن للعمال)<sup>(١٦١)</sup>، وبعد المناقشات المستفيضة من قبل النواب ، اعترض نائب الموصل (نجيب الصائغ) على الفقرة (أ) من اللائحة التي تمنع جواز نقل ملكية المساكن المشيدة خلال (٢٠ سنة) من تاريخه وسيعتقد بأن هناك حيفا متسائلاً بقوله : "لو اراد صاحب المشروع ان يملك تلك الدار الى العامل نفسه فهذا يكون بموجب هذا القانون حجر عثرة"<sup>(١٦٢)</sup> ، وتحدث وزير المالية (يوسف غنيمه) في حكومة صالح<sup>(١٦٣)</sup> موضحاً الاخفاقات التي حصلت نتيجة للوضع العالمي المتأزم الأمر الذي اصبح حجر عثر امام تنفيذ الكثير من المشاريع<sup>(١٦٤)</sup>.

وفي الاجتماع الاعتيادي للدورة الانتخابية الثانية عشر لسنة ١٩٤٨ عرضت على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في (٥ كانون الاول ١٩٤٨ ) لائحة (قانون مصرف الدهون )<sup>(١٦٥)</sup>، جرت مناقشات حول الموضوع وخلالها ، تحدث نائب الموصل (نجيب الصائغ) مبينا ان الحكومة توخت من هذا المشروع تخليص الطبقة الفقيرة من تحكم المرايين عن احتياجاتهم الى الاستقرار وطالب الحكومة بضرورة تحديد الاستقرار لمن كان راتبه لا يتجاوز (٢٥) ديناراً وخاصة الموظفين الصغار<sup>(١٦٦)</sup>.

عرضت حكومة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٥ ايلول ١٩٥٠) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٦ نيسان ١٩٥٠ ، باجتماعه الاعتيادي لائحة (قانون مجلس الاعمار) ، وبعد مناقشات مستفيضة داخل المجلس ، رحب نائب الموصل (متي سرسم ) بهذه اللائحة التي تجعل مجلس الاعمار وزارة ، وطالب النائب نفسه بتنفيذ المشاريع التي وعدت الحكومة بتنفيذها<sup>(١٦٧)</sup> ، وعندما عرضت اللائحة للتصويت وافق عليها ٦٣ نائباً من مجموع الحاضرين ٨٧ منهم من

الاقليات غير المسلمة من بغداد(سليمان شينة ،روفائيل بطي)ومن الموصل(توفيق السمعاني،متي سرسم )وخالفها (نجيب الصائغ) ومن البصرة(عبد النبي مير معلم ،يعقوب بطاط)<sup>(١٦٨)</sup> .

وعندما عرضت حكومة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢ ) لائحة (قانون المنهاج العام للأعمال العمرانية على مجلس النواب بجلسته المنعقد في ١٧ ايار ١٩٥١)<sup>(١٦٩)</sup>، وخلال ذلك ابدى نائب الموصل (متي سرسم) استغرابه من عدم احتواء المنهاج ولو الى مشروع واحد للواء الموصل ، ولاسيما في مجال الري التي يقينها اولاً من الكوارث الطبيعية وثانيها ما تحققه من فائدة اقتصادية<sup>(١٧٠)</sup> ، ورد رئيس الوزراء نوري السعيد، مؤكداً ورود مشاريع عمرانية للموصل ضمن المنهج ،منها حفر ابار ارتوازية وانشاء قرى في منطقة الجزيرة وانشاء المصايف<sup>(١٧١)</sup>،وقد اشار نائب البصرة (جميل صادق)بان مجلس الاعمار شكل لغرض الاشراف على المشاريع العمرانية الرئيسية في البلاد، ولكن من الملفت للنظر ان هذه المشاريع لم تنفذ لحد الان ،واوضح النائب نفسه بأن هذه المشاريع ناقصة من الناحية الفنية وغير مدروسة<sup>(١٧٢)</sup> ، وتساءل النائب (توفيق السمعاني) ، عن سبب اهمال الحكومات المتعاقبة تأسيس شركة للملاحة العراقية لحاجة البلاد اليها<sup>(١٧٣)</sup> ، وتساءل ايضاً عن ما تم بشأن استثمار معدن الكبريت في العراق لحاجة البلاد اليها<sup>(١٧٤)</sup> .لكنه لم يتلقا ايّ جواب من الحكومة على اسئلته<sup>(١٧٥)</sup> .

نستنتج مما سبق ان اهتمامات نواب الاقليات غير المسلمة كانت تهدف الى ضرورة الاهتمام بتطوير و تحسين الانتاج الوطني و الاعتماد عليه لسد حاجة البلاد ،

وحصر الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الشركات الاجنبية ، جراء منافستها للبضائع العراقية ، الا ان سيطرة بريطانيا من جهة و الجهل المخيم على البلاد من جهة اخرى وراء تعثر الصناعة الوطنية وتلكؤها ، الى جانب اصرار بريطانيا على منع تطور العراق الاقتصادي وجعله تابعاً للاقتصاد البريطاني ، وقد تباينت اراء نواب الاقليات منهم من رحب باللوائح و المشاريع والآخر عارضها و انتقدها وكلها تهدف الى مصلحة البلد و الحفاظ على اموال الشعب.

### ٣- اقرار الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥ - ١٩٥٨

كان لنواب المجلس النيابي دور فاعل واسهامات واضحة في مناقشة وتقويم الميزانية<sup>(١٧٦)</sup> العامة ، من خلال مناقشتهم وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم من اجل تطوير السياسة المالية ، وتوظيف الاموال لتنفيذ المشاريع العمرانية والخدمية والصناعية والزراعية ، ففي عام ١٩٢٥ نوقشت اول ميزانية عراقية في مجلس النواب والتي بدأت من اول نيسان ١٩٢٥ حتى ٣١ اذار ١٩٢٦ ومقدارها (٥٣,٩٣٠,٦٦٥) روبية<sup>(١٧٧)</sup> و ٨ اناات<sup>(١٧٨)</sup> ، وبين وزير المالية (رؤوف الجادرجي)<sup>(١٧٩)</sup> في كلمة له عند عرض الميزانية على المجلس انه : "سعيد لتولي شرف حضور اول ميزانية للحكومة العراقية بعد بدء حياتها الدستورية"<sup>(١٨٠)</sup> ، وخلال المناقشة بين نائب الموصل (ثابت عبد النور) في ان التوازن الموجود في الميزانية امرٌ ظاهري فقط ، بعد أن تم تدقيق أرقام ومحتويات الميزانية نجد ان العجز موجود حقا ، واختتم حديثه مبينا حاجة "الامة الى التصرف و الاقتصاد"<sup>(١٨١)</sup> ، و اما نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) فقد انتقد حالة الاختلاف بين النواب على مسائل عدها "غير جوهرية ، وبين أن الامة تنتظر من المجلس ان

يكون عند حسن ظنهم في خدمة البلاد" (١٨٢) ، وعند التصويت على هذه الميزانية قبلت بالإجماع (١٨٣) .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٥ ايار ١٩٢٦ ، قدمت لجنة الميزانية تقريراً عن لائحة الميزانية العامة ١٩٢٦ المالية التي قدرت بـ(٠٠٠ ، ٧٠ ، ٤١٤) لكاً (١٨٤) ، وبعد مناقشات مستفيضة ، ابدى نائب الموصل (ثابت عبد النور) رأيه حول هذه الميزانية وعدها "شوهاة لا تؤمن للبلاد حاجاتها .. لأن العجز فيها موجود" (١٨٥) ، واقترح نائب الموصل (الخورى يوسف الخياط) من اجل المباشرة بالمذاكرة على الميزانية العامة في المسائل العامة ، وقبل الاقتراح (١٨٦) ، بعدها اجراء التصويت على لائحة (قانون الميزانية العامة) ، حيث كان عدد المصوتين (٥١) نائبا وافق عليها (٣٩) نائبا (١٨٧) .

وعندما قدمت ميزانية عام ١٩٢٧ المالية التي بدأت من (١ نيسان ١٩٢٧ - ٣١ اذار ١٩٢٨) ومقدارها (٥٧٨,١٧٠,٥٧٠) ربية (١٨٨) ، تعرضت للانتقاد اللاذع ، اذ انتقدها نائب البصرة (سليمان غزالة ) شراء الحكومة الكتب للموظفين ، موضحا بأنها عملية مكلفة لخزينة الدولة ، مؤكداً على أن الموظف عليه ان يطور نفسه من خلال المطالعة الذاتية ، لان عملية شراء الكتب تكلف الخزينة مبالغ كبيرة ، ونحن بحاجة الى رأس مال لإقامة مشاريع مهمة و لوضع اسس فنية لأركان المملكة ، مشيراً الى ان تخصيص (٤٥) الفا ربية سنويا لشراء الكتب ، عملية غير مفيدة للبلاد ، مقترحا لو وظف هذا المبلغ للمشاريع الصناعية والزراعية فإنه يقدم فائدة أكثر وأعم (١٨٩) ، وعندما عرضت هذه اللائحة للتصويت ، صوت الى جانبها (٥٨)

نائبا من اصل الحاضرين البالغ (٦٠) نائباً منهم (نعيم زلخة، سليمان غزالة، روبين سوميخ، ثابت عبد النور، رؤوف اللوس، روبين بطاط) (١٩٠)

قدم وزير المالية (يوسف غنيمه) (١٩١) في ١٦ اب ١٩٢٨، الى مجلس النواب تقريراً مفصلاً عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨، التي كانت تخميناتها (٥٧٤,٤٠٥,٨٠٠) لك، جاء فيه بأنه ليس في أحوال البلاد ما يدعو الى التشاؤم، بل على العكس يجب ان يكون التفاؤل رائدنا (١٩٢)، ونتيجة لذلك تعرضت هذه الميزانية لجملة من الانتقادات داخل مجلس النواب، اذ انتقد نائب بغداد (نعيم زلخة) سياسة الحكومة المالية وذلك لعدم وجود موازنة في الصرف، وطالب النائب نفسه الحكومة بانتهاج سياسة مالية متوازنة تقوم على توسيع المشاريع الاقتصادية المهمة التي ستضيف موارد جديدة لميزانية الدولة، وعندما عرضت للتصويت، وافق عليها (٤٢) نائباً من اصل الحاضرين (٤٨) نائباً صوتوا عليها (١٩٣).

اما ميزانية عام ١٩٢٩ قدم وزير المالية في ٢٩ آذار ١٩٢٩، تقريراً مفصلاً عن لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٩ المالية) وبين الوزير في تقريره، ان هذه الميزانية التي خمنت نفقاتها بـ(٦٠٢,٤٧٠,٤٩٠) روبية، ستنال ما نالته الميزانية السابقة من النقد والارشادات وأوضح أن هناك: "حقيقة ملموسة وناصعة لا يمكن نكرانها وهي ان الميزانيات التي قدمتها الحكومات المختلفة الى مجلس الامة كانت تخميناتها تقارب الحقيقة لابل زادت الواردات الحقيقية عن التخمينات ... " (١٩٤) كما دعى الى أن تكون الميزانية مبنية على أسس متينة لكي تؤدي الاهداف المتوخاة منها بما يضمن للبلاد تقدمها، بعدها جرى التصويت على هذه

اللائحة ، وافق عليها (٤٥) نائباً من أصل (٥٤) نائباً ، وهو عدد المصوتين عليها  
(١٩٥)

وفي جلسة النواب المنعقدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٣١ ، ناقش مجلس النواب التقرير المفصل عن وزير المالية (رستم حيدر) و الخاص بـ(لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٠ المالية ) و جاء في هذا التقرير بأن هذه الميزانية خمنت نفقاتها بـ(٥٣٢,٥٧٠,٨٣٠) روبية<sup>(١٩٦)</sup> ، و جرت مناقشات حولها ف جاء انتقاد نائب الموصل (ثابت عبد النور) للميزانية لخلوها من مسائل مهمة واهمها الاتفاقيات التجارية مع سوريا و تركيا و ايران التي تؤمن مصالح البلاد التجارية<sup>(١٩٧)</sup> ، و طالب نائب بغداد (ابراهيم حليم ) الحكومة باتخاذ سياسة مالية متوازنة وموزعة توزيعاً عادلاً حسب اهمية الوزارات وكذلك الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية و العمرانية، وعند التصويت على هذه اللائحة وافق عليها (٤٣) نائباً من اصل الحاضرين (٤٥) نائباً ، منهم من الاقليات غير المسلمة (اسحاق افرايم ، يوسف عبد الاحد ، ساسون حسقيل ، رزوق غنام ، ابراهيم حليم)<sup>(١٩٨)</sup>

كما جرت مناقشات لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣١ المالية ) والتي تبدأ من ١ نيسان ١٩٣١ - ٣١ اذار ١٩٣٣ ) قدرت تخميناتها بـ(٩٨٠ ، ٥١٧,٤٧٠) روبية ، الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٢ اذار ١٩٣١<sup>(١٩٩)</sup>، وخلال المناقشات حولها ، انتقد نائب الموصل (ثابت عبد النور) هذه الميزانية بأنه كلما قدمت ميزانية الى هذا المجلس داعياً المجلس الى شد العزم لتذكير الحكومة بالواجب والقيام بما يرفع شأن البلاد و اضاف قائلاً : "أن الخراب الذي عم البلاد كان سبباً جوهرياً لعدم قيام الوزارة الحاضرة التي اعتزمت إصلاح الفاسد وقطع دابر الإهمال و من سوء الحظ ان هذه الاسباب قد استمرت بتأثير الكارثة

العالمية التي زعزت كيان الدولة...."<sup>(٢٠٠)</sup> جرى بعدها التصويت على تلك اللائحة ، إذ كان عدد المصوتين ٤٩ نائباً وافق عليها (٤٨) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة (ثابت عبد النور، الخوري يوسف الخياط ، رؤوف اللوس ، ساسون حسقيل ، رزوق غنام ، روبين سوميخ ، اسحاق افرايم)<sup>(٢٠١)</sup>

تقدمت حكومة نوري السعيد الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٢) الى مجلس النواب في جلسته المنعقد في ١٢ اذار ١٩٣٢ بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية)<sup>(٢٠٢)</sup> ، و اشار وزير المالية (رستم حيدر) الى أن هذه الميزانية هي اول ميزانية تضمنت تخمينات بالدينار العراقي بدلاً من الروبية ، حيث قدرت النفقات لسنة ١٩٣٢ ب(٣,٥٧١,٤٤٣) ديناراً<sup>(٢٠٣)</sup> ، داعياً المجلس على التأكيد على الجوانب الكفيلة بتقديم البنى التحتية للبلاد و تبويب الميزانية في ضوء ذلك استمرت مذكرات المجلس النيابي في جلسات عديدة من اجل توضيح الاسس والمبادئ للميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ ، حتى اقتنع النواب بسياسة الحكومة بعد ان ابدى الاقليات آراؤهم فيها ومنهم نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) الذي اشار انه بإمكان الحكومة ان تتلافى الضائقة المالية والاقتصادية من خلال اعداد ميزانية دقيقة وافية يمكن بواسطتها تجنب الحكومة اعباء الميزانية<sup>(٢٠٤)</sup> ، وانتقد نائب بغداد (رزوق غنام) الحكومة فيما يخص الميزانية العامة مبيناً بانها لم تسير على قواعد ثابتة واسس قيمة في الاعتمادات وارصاد المبالغ وهذا ما اوقعها في ضائقة مالية، بعد ذلك تمت مصادقة مجلس النواب على هذه اللائحة في ٣٠ اذار ١٩٣٢ حيث كان عدد المصوتين (٥٣) نائباً اذ وافق عليها

(٥١) نائب منهم من الاقليات غير المسلمة (اسحاق افرايم ، رؤوف اللوس ، رزوق غنام ، روبين سوميخ ، يوسف عبد الاحد ، ساسون حسقيل ) (٢٠٥)

اما الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣ المالية والتي خمنت ب(٩٧٠، ٧٤٦، ٣) ديناراً فجاءت متوازنة بعض الشيء اذ غطت الايرادات النفقات على حد قول وزير الاقتصاد والمواصلات (رستم حيدر) (٢٠٦) في حكومة رشيد عالي الكيلاني الاولى (٢٠، اذار ١٩٣٣ - ١٩ ايلول ١٩٣٣) حينما قال : "خرجنا من الازمة المالية ... والوضع المالي مهما قيل عنه هو سليم وقوي .. ان وضع العراق المالي الان لا دين عليه ولم يستعرض في هذه المدة وقد جاءت الميزانية متوازنة" (٢٠٧)، وجرت مناقشات مستفيضة ، اشاد نائب بغداد (يهودا زلوف) بهذه اللائحة وبين بان هذه الميزانية جيدة ولو انها لا تحقق كل رغائبنا ، وطالب من النواب ، منح الثقة لهذه الميزانية لأنها جاءت على اسس متينة و قواعد صحيحة (٢٠٨)، و طالب نائب البصرة (يوسف سركيس) الحكومة أن تكون هذه الميزانية مبنية على أسس المشاريع العامة لا على أسس التوظيف والمخصصات ، بعدها صادق المجلس على هذه الميزانية بإجماع الحاضرين البالغ (٥٨) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة(روبين سوميخ ، يوسف سركيس ، ابراهيم حبيب ، يوسف حبيب اوفي ، يهودا زلوف ، ساسون سيمح ، رؤوف اللوس ) (٢٠٩)

وعندما عرضت(لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤ المالية) والتي عرضتها وزارة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤ - ٢٦ اب ١٩٣٤) في جلسة مجلس النواب في ٢٠ اذار ١٩٣٤ لأجل مناقشتها وقرارها وكانت تخميناتها (٣،٨١٣،١٩٧) ديناراً ، (٢١٠)، وجرت مناقشات حولها ابدى خلالها نواب الاقليات



طروحاتهم، وفي هذا الصدد اشار نائب الموصل (ساسون سيمح) الى ضرورة معالجة الاصلاح الاداري، الذي يعد اساس تشكيلات الدولة، وان البلاد بأمس الحاجة الى مشاريع واعمال عمرانية نافعة، من خلال ميزانية دقيقة تضع اسس متينة للملكة العراقية<sup>(٢١١)</sup>، وعلى اية حال صادق مجلس النواب على هذه الميزانية في جلسة المجلس النواب المنعقدة في ١٨ نيسان ١٩٣٤، بإجماع الحاضرين البالغ (٦٣) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة (ساسون سيمح، سليم حسون، ابراهيم حليم، يوسف اوفي، يهود زلوف، رويين سوميخ، يوسف سركييس)<sup>(٢١٢)</sup>.

تقدمت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ المالية) وقدم وزير المالية رؤوف البحراني، تقريراً مفصلاً عن هذه الميزانية التي بلغت تخمينات نفقاتها ب(٣,٩٧٤,١٦٧) ديناراً، وبين ان سبب تأخرها كان بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد و اشار، بانه رغم ذلك ان هذه الميزانية قد احتوت على مشاريع اقتصادية وعمرانية وصناعية لتحسين مرافق البلاد وتنمية ثرواتها العامة وتشبيد المعاهد ومعاونة الزراعة والصناع بما يرتاح اليه ابناء البلاد قاطبة<sup>(٢١٣)</sup>، وجرت مناقشات حول الميزانية تحدث خلالها نائب الموصل (رفائيل بطي) موضحاً ان النظر في الميزانية من اهم الاعمال التي تقوم بها المجالس النيابية في العالم، و اضاف مبيناً ان واجبات النواب لا تقتصر على بحث الارقام الموجودة في اعمدة الفصول التي في الميزانية، وانما عليهم استعراض احوال الدولة وسياستها الخارجية بما ينسجم مع تقدم البلاد وتطوره ودعى الى ان تتبنى الحكومة مشاريع اقتصادية و عمرانية و صناعية من اجل تحسين واقع البلاد و النهوض به على كافة الاصعدة<sup>(٢١٤)</sup>، وعلى اية حال صادق المجلس النيابي على هذه اللائحة في جلسة المجلس المنعقدة في ١١ كانون الثاني ١٩٣٦، بأجماع الحاضرين البالغ (٨٧) نائباً منهم من الاقليات غير

المسلمة (اسحاق شائول ، رفائيل بطي ، يعقوب مراد الشيخ ، ابراهيم حليم ، رزوق غنام ، يوسف الكبير ، روبين سومخ ، وديع جبوري ) (٢١٥).

كما تقدمت الوزارة نفسها بلائحة قانون الميزانية لسنة ١٩٣٦ المالية التي قدرت نفقاتها ب(٤,٢٧٣,٣٥٠) ديناراً ، الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ، وتحدث وزير المالية (رؤوف البحراني) (٢١٦) في تلك الجلسة موضحاً أن السياسة المالية العامة في الدولة والأسس التي قامت عليها الميزانية الحاضرة لا تختلف اختلافاً جوهرياً على تلك السياسة والأسس الواردة في الميزانيتين العامة لسنة ١٩٣٥ المالية ، و اضاف مبيناً أن قصر المدة التي مرت بين الميزانيتين لم يطرأ اي تعديل جوهري يجدر التنويه في هذه الفترة الوجيزة التي تضمنت فيها الميزانية الحاضرة (٢١٧)، وحصلت مناقشات حول الميزانية تحدث خلالها نائب الموصل (روفائيل بطي ) ، حين أكد عدم التخوف من القرض الاجنبي في حالة استخدامه في انماء المشاريع التي تعود على البلاد بالفائدة وبرر ذلك بقوله: "نحن امة فقيرة والايدي العاطلة عن العمل كثيرة ، ثم لدينا كثير من الكنوز الارضية وبقاع واسعة من الاراضي الزراعية قل ما يتخذها في الاقطار الاخرى ...." و اضاف قائلاً سادتي: " ان العراق اغنى قطر اقتصادي .. ومع وجود مميزاته الطبيعية افقر قطر وهذا مما يؤسف له ...." (٢١٨) ، اما نائب بغداد (ابراهيم حليم) فقد طالب الحكومة بالحفاظ على واردات البلد الاقتصادية من خلال القيام بأعمال و مشاريع عمرانية يقتنع بها ابناء البلد وتسد حاجة العراق الضرورية ، وبعدها عرضت اللائحة للتصويت في جلسة اخرى للمجلس عقدت في ٢٧ شباط ١٩٣٦ ، وصادق عليها المجلس بالأكثرية ب(٥٨) نائبا وافق عليها (٥٦) نائبا منهم من

الاقليات غير المسلمة (روفائيل بطي ، ابراهيم حبيب ، روبين سومبخ ، وديع جبوري)  
(٢١٩).

وفي ٢٧ أيار ١٩٣٧ قدمت حكومة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ – ١٧ اب ١٩٣٧) بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ المالية ) ودعماً لها قدم وزير المالية (جعفر ابو التمن)<sup>(٢٢٠)</sup> تقريراً مفصلاً عن الميزانية مبيناً ما ستقوم به الحكومة لإصلاح السياسة المالية للدولة في كافة مجالاتها<sup>(٢٢١)</sup>، وجرت مناقشات مستفيضة تحدث فيها نائب بغداد(ابراهيم حبيب) عن ضرورة تطوير البلاد اقتصادياً وتوفير الخبرة الاجنبية بما يحتاج لها البلد، وقال :على الرغم من ان مهمة الحكومة مهمة صعبة وهي متشعبة و شاقة ،الا أن عليها التدقيق جيداً في وضع الميزانية لما لها من مساس بجميع الناس فهي بحاجة الى توزيعها بشكل عادل ودقيق لتخفيف العبئ على البلاد، ودعا نائب البصرة(روبين سومبخ)الى زيادة مخصصات الخدمات الاجتماعية و الصحة و المعارف ،لان مايصرف لها الى جزء يسير من الميزانية<sup>(٢٢٢)</sup> ،وعند التصويت على هذه الميزانية قبلت بأجماع الحاضرين البالغ (٨٤) نائباً منهم (رؤوف اللوس ، روفائيل بطي ، يوسف الكبير ، ابراهيم حبيب ، خضوري شكر ، يوسف اوفي ، روبين سومبخ، سليم حسون)<sup>(٢٢٣)</sup>.

استمرت الوزارات المتعاقبة بتقديم اللوائح القانونية الخاصة بالميزانية فقدمت حكومة جميل المدفعي الرابعة (١٧ اب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨) لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨ المالية ) وقدرت اتفقاتها ب(٥,٤٦٨,١١٣) ديناراً ،الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣ نيسان ١٩٣٨ ، لأجل المذاكرة عليها وقرارها<sup>(٢٢٤)</sup>، وبعد مناقشات مستفيضة بين النواب ،طالب نائب البصرة

(توفيق السمعاني) الحكومة بالنظر الى معاناة الشعب وتخليصه من الفقر و المرض و الضرائب الفادحة المفروضة عليه و التي تشكل مورداً اساسياً لميزانية البلد (٢٢٥) ، في حين اثنى نائباً بغداد (سليم حسون ، ابراهيم حبيم ) على هذه الميزانية لأجل تنفيذ المشاريع العمرانية المهمة للبلد، وابدى النائب (سليم حسون) امله بان يوافق النواب على هذه اللائحة (٢٢٦)، بعدها صادق مجلس النواب على هذه نمى الاقليات غير المسلمة (ابراهيم ناحوم ، رؤوف اللوس ، ابراهيم حبيم ، سليم حسون ، توفيق السمعاني ، عبد النبي مير معلم ) (٢٢٧)

كما قدرت نفقات الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية بـ(٦,٦٦٦,٠٠٠) ديناراً ، التي تقدمت بها وزارة نوري السعيد الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ – ١٩ شباط ١٩٤٠) الى مجلس النواب ،وبين رستم حيدر (وزير المالية ) أن هذه الميزانية ستكون مستندة الى أسس تضمن التوازن وتؤمن سير الأعمال ، وأن الواردات العامة ولاسيما واردات الكمارك والنفط قد تصبح عرضة للتغيير تحت الظروف القاهرة (٢٢٨)، وحصلت مناقشات حول الميزانية تحدث من خلالها نائب البصرة(روبين بطاط) حيناً ابدى رأيه حول أعمال هذه الميزانية وطالب الوزارة بضرورة القيام بالإصلاح السريع والجزري لواقع البلاد الاقتصادي حتى تستطيع ان تلحق الامم المتقدمة (٢٢٩)،وقد صادق بعدها المجلس على هذه الميزانية، حيث حظيت بإجماع الحاضرين البالغ (٦٠) منهم من الاقليات غير المسلمة (ابراهيم ناحوم ، متي سرسم ، ابراهيم حبيم ، رزوق غنام ، روفائيل بطي ، روبين بطاط)(٢٣٠) .

فيما قدمت حكومة نوري السعيد الخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠ - ٣١ اذار ١٩٤٠) بلائحة ( قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠ المالية ) التي قدرت نفقاتها ب(٦,٦٦٦,٧٨٠) ديناراً ، الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢١ اذار ١٩٤٠ (٢٣١) ، وقد اوضح وزير ماليتها(رؤوف البحراني) أن الميزانية وضعت في جو غير مستقر ومحاط بظروف عصيبة ولدتها الحرب العالمية ، و اضاف ان هذه الميزانية لم تختلف من حيث الشكل عن ميزانية ١٩٣٩ ، كما استطاعت الحكومة ان تقلل العجز الحاصل للميزانية الى حد كبير (٢٣٢)، وبعد مناقشات مستفيضة من قبل النواب ، تساءل نائب الموصل (متي سرسم) عن سعي الحكومة بضرورة معالجة العجز الحاصل في الميزانية و ايجاد الحلول لها و متابعة التقارير الواردة من قبل موظف الحسابات العام (٢٣٣)، بعدها صادق المجلس عليها بإجماع الحاضرين البالغ (٦٤) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة (ابراهيم داوود ناحوم ، متي سرسم ، ابراهيم حليم ، رزوق غنام ، روفائيل بطي ، روبين بطاط) (٢٣٤).

تقدمت حكومة طه الهاشمي الاولى (٣١ كانون الثاني ١٩٤١ - ١ نيسان ١٩٤١) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٥ شباط ١٩٤١ بلائحة(قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤١ المالية ) التي قدرت نفقاتها ب(٦,٦٥٧,٧٦٠) ديناراً (٢٣٥) ، وحصلت مناقشات حول الميزانية ، و خلالها ابدى نائب بغداد (ابراهيم حليم) ملاحظاته على الميزانية مشيراً الى العجز المتراكم فيها و الذي يعود سببه الى عدم التمسك بسياسة مالية سليمة و فعالة (٢٣٦)، بعدها صادق مجلس النواب على هذه

الميزانية بإجماع النواب الحاضرين البالغ عددهم (٦٤) نائباً منهم (متي سرسم ، ابراهيم ناحوم ، ابراهيم حيم ، رزوق غنام ، روبين بطاط ، روفائيل بطي)<sup>(٢٣٧)</sup>

كما تقدمت حكومة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الاول ١٩٤١ - ٤ تشرين الاول ١٩٤٢) بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢ المالية ) والتي قدرت نفقاتها بـ(٧,٦٢٧,٦٣٣) ديناراً ، وقدم وزير المالية (علي ممتاز دفتري )<sup>(٢٣٨)</sup> تقريراً مفصلاً عن الميزانية ، جاء فيه : "أن أول مظهر جديد في هذه الميزانية هو احتوائها على اعتمادات النفقات الاعتيادية والاعمال العمرانية الرئيسية على الصور موحدة ... الميزانية غير متوازنة لأنها تحتوي على عجز لم يكن من السهل تداركه " <sup>(٢٣٩)</sup> ، وبعد مناقشات اجراها النواب، طالب نائب بغداد (رزوق غنام) الحكومة بضرورة ايقاف هذا العجز، وحصر الصرف في الضرورات الخاصة ، وتوفير المبالغ لسد حالة العجز<sup>(٢٤٠)</sup>، بعدها صادق مجلس النواب على هذه الميزانية في جلسته المنعقدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ بأجماع الحاضرين البالغ عددهم (٦٠) نائباً منهم (ابراهيم ناحوم ، متي سرسم ، ابراهيم حيم ، رزوق غنام ، روفائيل بطي ، روبين بطاط)<sup>(٢٤١)</sup>

أما حكومة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الاول ١٩٤٢ - ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ ) فقد تقدمت نفقات الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ المالية وبتخمينات قدرت بـ(١٢,٢٧٨,٥٤٧) ديناراً وطرحت الميزانية للمناقشة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١ ايار ١٩٤٣<sup>(٢٤٢)</sup> ، وقدم وزير المالية (صالح جبر) تقريراً مفصلاً عن هذه الميزانية ، مبيناً ان الحكومة استهدفت في تنظيمها للميزانية ، باتباع خطة الاقتصاد في النفقات بوجه عام قدر الامكان ، وتقوية التدقيق والتفتيش المراقبة على

جباية وارادات الدولة و الترفيه عن احوال الموظفين والمستخدمين بقدر ما يسمح بذلك الوضع المالي<sup>(٢٤٣)</sup>، وبعدها جرت مناقشات بين النواب ورئيس الوزراء نوري السعيد استمرت (٣) جلسات ، وبهذا الصدد دعا نائب البصرة (وديع جبوري) الحكومة لإيجاد بعض المعالجات لمشاكل الميزانية و ضرورة المحافظة على مستوى الاسعار و جعلها ملائمة لا صاحب الدخل المحدود<sup>(٢٤٤)</sup>، صادق مجلس النواب على هذه الميزانية بجلسته المنعقدة في ٨ ايار ١٩٤٣ ، حيث كان عدد المصوتين عليهما (٦٣) نائبا منهم (ابراهيم ناحوم ، وتغيب عن الحضور متي سرسم ، رؤوف اللوس ) و (رزوق غنام ، ابراهيم حبيب ، روبين بطاط ، روفائيل بطي، وديع جبوري)<sup>(٢٤٥)</sup>

قدرت نفقات الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية بـ(١٣,٦٤٩,٨٠٠٠) ديناراً فقد قدمها وزير المالية (علي ممتاز دفترى) في حكومة نوري السعيد التاسعة (١٥) كانون الاول ١٩٤٣ - ٣ حزيران ١٩٤٤) وطرح خلالها تقريراً مفصلاً جاء فيه : "ان اول ما يلفت النظر في هذه اللائحة هو توحيد تخمينات ميزانية الدولة وذلك بدمج الاعمال العمرانية الرئيسية بالميزانية الاعتيادية"<sup>(٢٤٦)</sup>، وبعد مناقشات اجراها النواب ،تسال نائب بغداد (رزوق غنام ) عن الخطط التي اعدتها الحكومة في الميزانية للترفيه عن الطبقات الفقيرة والتخفيف من حدة الضرائب التي اثقلتها ، بعدها صادق مجلس النواب على هذه الميزانية بجلسته المنعقدة في ١٥ ايار ١٩٤٤ حيث حظيت بأجماع الحاضرين البالغ (٦٥) نائبا منهم (ابراهيم داوود ناحوم ، حنا خياط ، رزوق غنام ، ابراهيم حبيب ، روبين بطاط ، وديع جبوري ، روبين سوميخ)<sup>(٢٤٧)</sup>

اما لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية ) فقد تقدمت بها حكومة صالح جبر( ٢٩ اذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ ) الى مجلس النواب وتمت مناقشتها في جلسته المنعقدة في ١٤ حزيران ١٩٤٧ ، اذ قدم وزير المالية (يوسف غنيمه ) تقريراً مفصلاً عن هذه الميزانية جاء فيه : "تخمينات هذه الميزانية جاءت بعجز مقدارها (١,٥٠٠,٠٠٠) ديناراً... " (٢٤٨) ، وقد ناقشت هذه الميزانية من قبل النواب ، فقد بين نائب الموصل (نجيب الصائغ) رايه فيها قائلاً: " بأن هذه الميزانية ليست سوى ميزانية (روتينية) لا أكثر ولا أقل ، وان القواعد المالية الصحيحة تقضي بتنظيم الميزانية وفقاً لخطة ومنهاج معين " ، وتساءل النائب نفسه في ختام حديثه قائلاً : " هل ان الحكومة عند تنظيمها هذه الميزانية اتبعت سياسة مالية معينة او على الأقل راعت ان تكون هذه الميزانية منطبقة مع المنهاج الوزاري التي تقدمت به وهل تتمكن بموجبها من القيام بالمشاريع العديدة التي تضمنها المنهاج المذكورة " (٢٤٩) ، بعدها صادق مجلس النواب عليها بجلسته المنعقدة في ٢٩ حزيران ١٩٤٧ حيث كان عدد المصوتين (٧٨) نائباً وافق عليها (٧٧) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة (عبد الاحد عبد النور، متو خلف ، متي سرسم ، ابراهيم ناحوم ، سليمان شينه ، ابراهيم حليم ، فريد سمرة ، يعقوب بطاط ، كامل عبد الاحد ، عبد النبي مير معلم ، نجيب الصائغ ) (٢٥٠) .

قدت حكومة مزاحم الباجهجي(٢٦ حزيران ١٩٤٨-٦ كانون الثاني ١٩٤٩) بلائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٨، في جلس مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ حزيران ١٩٤٨، وطلب وزير المالية (علي ممتاز دفترى) المذاكرة عليها بطريقة الاستعجال، اذ تعرضت هذه الميزانية الى انتقادات شديدة من قبل النواب ، اذ انتقد نائب الموصل ( متي سرسم ) ظاهرة الاستعجال وحمل الحكومة مسؤولية التقصير وعدم انجازها بالوقت المحدد ، وتأثيرها السلبي



على مالية الدولة<sup>(٢٥١)</sup>، ورد وزير المالية (علي ممتاز دفتري) ، مبيناً انه ليس بالإمكان حصر الميزانية في شهر واحد ، ولذا فستتقدم الحكومة بميزانيات اخرى مؤقتة اذا دعت الحاجة لذلك<sup>(٢٥٢)</sup>، بعدها صادق مجلس النواب بالأجماع ، اذ وافق عليها (١١٣) نائباً من مجم، وع الحاضرين (١١٧) منهم من الاقليات غير المسلمة (سليمان شينة، روفائيل بطي، خدوري خدوري، متي سرسم، نجيب الصائغ ،ساسون سيمح، جميل صادق ' يعقوب بطاط ،عبد النبي مير معلم)<sup>(٢٥٣)</sup>، وتوالى تقديم اللوائح القانونية للميزانية الشهرية المؤقتة على مجلس النواب ،لذا تقدمت حكومة مزاحم الباججي ،بلائحة قانون الميزانية العامة لشهري اب وايلول ١٩٤٨ في جلسة المجلس المنعقدة في ٧ تموز ١٩٤٨، وتم المصادقة عليها بالأجماع<sup>(٢٥٤)</sup>، كما قدمت الحكومة نفسها لائحة قانون الميزانية العامة لشهري تشرين الاول والثاني في جلسة المجلس المنعقدة في ٤ تشرين الاول ١٩٤٨ ، وتم المصادقة عليها بالأجماع<sup>(٢٥٥)</sup>، وتبع ذلك تقديم لائحة قانون الميزانية العامة لشهري كانون الاول ١٩٤٨، وكانون الثاني ١٩٤٩، التي صوت عليها بالأجماع ايضاً<sup>(٢٥٦)</sup> ،وعليه يمكن القول ان العجز المالي لسنة ١٩٤٨ ،حال دون مناقشة الميزانية العامة بأكملها، مما عرض الحكومة لانتقادات شديدة من قبل النواب ،اذ تحدث نائب البصرة (يعقوب بطاط) عن هذا التقديم الشهري للميزانية العامة ،وعدها غير دستورية وتخالف الاساليب المالية وتدل على عدم وجود تخطيط دقيق ودراسة مستفيضة للميزانية<sup>(٢٥٧)</sup>

وفي ٢١ شباط ١٩٤٩ عرضت حكومة نوري السعيد العاشرة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية) التي قدرت نفقاتها بـ(٢٥,٩٥٢,٠٠٠) ديناراً (٢٥٨)

وقد قدم وزير المالية (خليل اسماعيل) (٢٥٩) اقتراحا بالاكتفاء بالمذاكرة والتصويت فعارض نائب الموصل (ساسون سيمح) قائلاً: "انما هي ميزانية روتينية لتمشية الاعمال اليومية للحكومة وبالرغم من ان الضرائب غير المباشرة خمسة اضعاف الضريبة المباشرة فهذه ادلة واضحة على عدم وجود تحديد للعلاقة بين الشعب و الحكومة وعلى ضوء ذلك يجب ان تتبنى الميزانية معالجة الاوضاع الداخلية ، الا ان اقتراح وزير المالية تم قبوله و اكتفى المجلس بالمذاكرة البسيطة ومن ثم التصويت على لائحة هذه الميزانية ، وبعد ان قبل الاقتراح صادق مجلس النواب بالأكثرية عليها حيث كان عدد المصوتين (٩٠) نائبا وافق عليها (٧٩) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة (ساسون سيمح ، عبد الله القصير، متي سرسم ، عبد النبي مير معلم، يعقوب بطاط ، جميل صادق ، سليمان شينة ، رزوق غنام ، عزت مراد الشيخ) (٢٦٠)

أما حكومة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ – ١٥ ايلول ١٩٥٠) فقد تقدمت بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠) وقدم وزير المالية (عبد الكريم الازري) (٢٦١) تقريرا مفصلا عن ميزانية ، حيث بين ان المهام الرئيسية للحكومة هي اعادة الثقة المالية للدولة ، ولا يمكن اعادتها الا بموازنة الصرف مع الايراد ، وازدادت ان الحكومة، وضعت تحقيق هذا التوازن نصب اعينها، حيث قدرت نفقاتها بـ(٣٣,٥٨٥,٢١٩) ديناراً (٢٦٢)، وبعد مناقشات اجراها النواب ، انتقد نائب الموصل (ساسون سيمح)سبب ارباك وعدم الاستقرار في الميزانية ناتج عن الاختلاف بين

السلطة وانباء الشعب فلا يحصل الاستقرار الا من خلال تعاون الشعب مع الحكومة<sup>(٢٦٣)</sup>، بعدها صادق مجلس النواب بأجماع الحاضرين البالغ (٦٣) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة(ساسون سيمح ، متي سرسم ، وتغيب بركات ناصر عن الحضور ) و (سليمان شينة ، ، عزت مراد الشيخ ، رزوق غنام ، يعقوب بطاط ، عبد النبي مير معلم ، جميل صادق)(<sup>٢٦٤</sup>)

استمر تقديم اللوائح للميزانية العامة للدولة العراقية أذ قدم وزير المالية وكالة (عبد الوهاب مرجان) في وزارة نوري السعيد الحادي عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ – ١٠ تموز ١٩٥٢ ) في ٢٦ نيسان ١٩٥١ لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١) المالية ، الى مجلس النواب وقد قدرت نفقاتها ب(٣٢٢,٩٢١,٢٩) ديناراً ، موضحا انه حصل انتعاش عام في احوال البلاد الاقتصادية ، حيث زادت صادراتها زيادة كبيرة وانخفضت الواردات العراقية كما كانت عليه عام ١٩٤٩ (<sup>٢٦٥</sup>) تعرضت هذه الميزانية الى مناقشات مستفيضة ، اذ اتى نائب بغداد (سليمان شينة) على هذه الميزانية وما حصل من انتعاش اقتصادي للبلد والذي تمثل بزيادة صادراتها وانخفاض الواردات (<sup>٢٦٦</sup>)،بعدها صادق مجلس النواب على هذه الميزانية بجلسته المنعقدة في ٢٣ ايار ١٩٥١ ، حيث كان عدد المصوتين (٧٣) نائبا وافق عليهما (٦١) نائبا ومنهم (حنا خياط ، عبد الله القصير ، متي سرسم ، عبد النبي مير معلم ، يعقوب بطاط ، سليما شينة ، عزت مراد شيخ ، نعيم صالح شماس )(<sup>٢٦٧</sup>).

كان على الحكومة استثمار الانتعاش العام في احوال البلاد الاقتصادية للعمل على تقليل العجز عن طلب زيادة الايرادات و تقليل المصروفات للتخلص من

الايضاح المتردية و التي تواجه الحكومة و لاسيما تلك المشاكل التي تواجه الجانب الزراعي و الفيضانات و الافات الزراعية.

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٩ شباط ١٩٥٢، عرضت الحكومة نفسها لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢ ) والتي قدرت نفقاتها ب(٤٤١,٤٤٩,٠٣٣) ديناراً ، وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي في البلاد وزيادة المصاريف الحكومية في هذه الميزانية الا ان الضرائب استمرت ثقيلة على كاهل الشعب (٢٦٨) ،وجرت مناقشات حول هذه الميزانية ،اذ اشار نائب البصرة(يعقوب بطاط) بان هذه الميزانية هي في خدمة الشعب وعلى الحكومة ان تكون يقظة وحريصة حول ايجاد الحلول الدقيقة لتحسن الوضع الاقتصادي و المالي للبلاد (٢٦٩)،بعدها صادق مجلس النواب على هذه الميزانية ، حيث كان عدد المصوتين (٨٦) نائبا وافق عليهما (٧١) نائبا فهم (بركات ناصر ، متي سرسم ، عبد النبي مير معلم ، يعقوب بطاط ، رزوق غنام ، سليمان شنية ، عزت مراد الشيخ) (٢٧٠)

اما ميزانية ١٩٥٣ ، فقد سجلت طفرة نوعية اختلفت كلياً عن ميزانيات السنوات السابقة ، عبر عنها وزير المالية (علي ممتاز الدفترى ) في حكومة جميل المدفعي السابعة (٧ ايار ١٩٥٣ – ١٧ ايلول ١٩٥٣) عندما قدم تقريراً مفصلاً عن لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ ) المالية والتي قدرت نفقاتها ب(٤٧,٩٢٣.٦٥٥) ديناراً ، في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ (٢٨ نيسان ١٩٥٣) مشيراً في تقريره الى وجود عوامل عديدة منها هبوط الاسعار العالمية وتراكم ووفرة طائلة في خزينة الدولة في السنوات الثلاث والزيادات الكبيرة في ايرادات النفط والارتفاع المنظر في ايرادات الجمارك (٢٧١) . فحاول نواب الاقليات الاقليات استغلال الوفرة في خزينة الدولة و المطالبة برفع العبئ المالي الثقيل و

التخفيف على كاهل خزينة الدولة الضعيفة الى جانب ذلك ايجاد الحلول للمشاكل المالية التي تواجه الحكومة العراقية ولهذا كرس نواب الاقليات عدداً من جلساته لمناقشة هذه القضية من خلال جلسات المجلس.

اما لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٥ المالية والتي بلغت تخميناتها ب(٥١,٥٤٦,٠١٠) ديناراً ، فقد تم عرضها في حكومة نوري السعيد الثالثة عشر( ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ – ٢٠ حزيران ١٩٥٧) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وبعد مناقشة بسيطة تم المصادقة عليها بعد ان وافق (٩٠) نائباً من اصل الحاضرين (٩٧) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة (توفيق السمعاني ، يوسف رسام ، عزت مراد الشيخ ، رزوق غنام ، ادور جرجي)<sup>(٢٧٢)</sup>

كما تقدم وزير المالية (خليل كنة)<sup>(٢٧٣)</sup> بلائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٦ المالية في حكومة نوري السعيد الثالثة عشر(١٧ كانون الاول ١٩٥٥- ٢٠ حزيران ١٩٥٧) ، قدرت تخميناتها ب(٦٥,١١١,٩٧٥) ديناراً ، وكان عدد المصوتين على هذه الميزانية (١٠٠) نائباً وافق عليها (٩٠) نائباً منهم من الاقليات غير المسلمة (توفيق السمعاني ، متي سرسم ، يوسف رسام ، ادور جرجي ، عزت مراد الشيخ)<sup>(٢٧٤)</sup> .

وقدرت نفقات ميزانية عام ١٩٥٧ ب(٧٠,٦٩٣,٤٣٠) ديناراً<sup>(٢٧٥)</sup> ولضرورة الاستمرار في الاعمال والمشاريع الاقتصادية والعمرائية وسد العجز في الميزانية ، وبعد مناقشات مستفيضة دعا نائب بغداد (رزوق غنام ) الى ضرورة توفير المال لغرض سد عجز الميزانية ، والنهوض باقتصاد البلد و الاعتماد على سياسة مالية صحيحة<sup>(٢٧٦)</sup>، بعدها صادق مجلس النواب على تلك الميزانية في ٢٨ شباط ١٩٥٧

بموافقة (١٠٩) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة(متي سرسم ، يوسف رسام ، ادور جرجي ، خضر خديدة، عزت مراد الشيخ)<sup>(٢٧٧)</sup>

اما نفقات ميزانية ١٩٥٨ المالية ب(٧٧.٢٠٠.٠٠٠) ديناراً ، بعد ان عرضت من قبل وزير المالية (نديم الباجة جي) <sup>(٢٧٨)</sup> في حكومة عبد الوهاب مرجان (١٥ كانون الاول ١٩٥٧ – ٣ اذار ١٩٥٨) <sup>(٢٧٩)</sup>، وجرت مناقشات حول هذه الميزانية من قبل النواب اذ انتقد نائب الموصل (توفيق السمعاني) العجز في الميزانية و اوعز سبب هذا العجز الى قلة التنظيم الاقتصادي و المالي وتخصيص الاموال على الامور الكمالية <sup>(٢٨٠)</sup> ،بعدها صادق مجلس النواب على تلك الميزانية، بجلسة المنعقدة في ٦ شباط ١٩٥٨ ، حيث كان عدد المصوتين (٩٥) نائبا ، وافق عليها (٨٥) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة (توفيق السمعاني ، خضر خديدة ، متي سرسم ، يوسف رسام ، ادور جرجي ، رزوق غنام ، عزت مراد الشيخ) <sup>(٢٨١)</sup>

نستنتج مما سبق انه على الرغم من ان السلطة التنفيذية متمثلة بوزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن تحضير الميزانية بوصفها هي التي تقوم بتحضير الميزانية بالاعتماد على الارقام التي تصلها من الوزارات ،الا اننا نجد ميزانية الدولة العراقية منذ ١ نيسان ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٨ قد استطاع نواب الاقليات في البرلمان في اخضاعها لمناقشات مستفيضة و جعلها بالشكل الذي يتلاءم مع سياسة البلاد ،وبعد ان شخص نواب الاقليات الميزانية و تحديد عيوبها من أن ميزانية الحكومات المتعاقبة هي ميزانيات غير موجود وفيها ميزانيات ملحقة وهذا عيب من وجهة النظر المالية، إلى جانب ذلك ان هذه الميزانيات هي غير دقيقة نتيجة تعدد اللوائح التي تقدمه الوزارات مما يضيف مبالغ مالية جديدة ، كما أن هذه الميزانيات هي استهلاكية و غير عادلة ولم تأخذ اتجاهاً واحداً وبهذا فهي لا تؤدي الفوائد

المتوخاة منها ولهذا سعى نواب الاقليات الى تقديم اقتراحات و مشاريع سدت الكثير من التغيرات و جعلها تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و معالجة بعض العجز الذي اصاب الميزانية العامة و انقاذ العراق من تدهور اقتصادي بسبب حدوث ازمت اقتصادية ضائقة الامر الذي جعل الحكومة تقدم ميزانيات متعثرة و الحقيقة لو دققنا في عرض تقديم الميزانيات لوجدنا ان بداياتها قد شكلت عجزاً كبيراً ولو لا حنكة بعض النواب مثل ساسون حسقييل و الوزير الخوري يوسف الخياط و اخرين ابتداءً من ميزانية ١٩٢٢ لعاش العراق في تدهور اقتصادي مستمر الا ان دور هؤلاء النواب من الاقليات كان له الدور البارز في اطفاء بعض الديون و تقليل العجز من خلال الحكمة و الدهاء الذي يتمتع به هؤلاء النواب و فعلاً جاءت تلك الزيادة في الارقام الواردة في الميزانية اعتباراً من عام ١٩٥١-١٩٥٨ جاء نتيجة مطالب نواب الاقليات بلزوم تطبيق قانون مناصفة الارباح الامر الذي انعكس على زيادة النفقات في الميزانية العامة.

#### ٤- مداوات مجلس النواب في شؤون القطاع الزراعي

##### أ- المشاريع الاروائية والزراعية

اخذت الحكومة العراقية و منذ تشكيلها عام ١٩٢١، بالاهتمام بشؤون الزراعة عامة، ففي مجال المشاريع الاروائية والزراعية فقد وجدت اوضاع الري على اسوء ما يكون ، ولا تفي بأغراض الزراعة وعلى الرغم من قلة المبالغ المخصصة للري والتي قدرت ب(٥%) من ميزانية عام ١٩٢١ - ١٩٢٩ (٢٨٢) ، وقد برز ذلك وبشكل واضح في انجاز الحكومة العراقية بعض الترميمات والاصلاحات لعدد من القنوات على نهر الفرات (٢٨٣) ، ونظرا لأهمية هذه المشاريع الاروائية منها الزراعية في تحسين الاوضاع الاقتصادية وضمن الرفاهية لأفراد الشعب فقد سعى نواب المجلس بكل عام ونواب الاقليات غير المسلمة بشكل خاص في مناقشتهم الى

حث الحكومة من اجل بذل المزيد لتطوير الري والزراعة في البلاد ، وكان لمطالبة ومساندة نواب الموصل من الاقليات غير المسلمة لزملائهم في مجلس النواب اثر في اقدام الحكومة على هذه الاصلاحات الزراعية في الفرات ، حينما تقدم نواب الاقليات غير المسلمة (ثابت عبد النور ، الخوري يوسف الخياط ) الى رئاسة مجلس النواب مع مجموعة نواب المنتفك(الناصرية) ونواب البصرة منهم (سليمان غزالة) مذكرة الى المجلس المذكور يدعون فيها الى الاصلاحات من خلال حفر انهار جديدة لقللة المياه في هذه الانهار القديمة<sup>(٢٨٤)</sup> ، وقد اثر ذلك على ناتج النخيل ، لان الفائدة من حفر انهار البصرة ، يحقق فائدتين الاولى انقاذ النخيل و الزراعة المشرفة على الهلاك والثاني سيكون الحفر سبباً لتشغيل بعض العمال الذين يرتزقون منه ، وقد حصلت الموافقة على المذكرة في مجلس النواب ، وتم رفعها الى الحكومة للبت في الموضوع<sup>(٢٨٥)</sup>

كما وقد تركزت المطالبة لوزير الاشغال والمواصلات بضرورة حفر انهار البصرة واعطاء الموضوع اهمية كبرى ، لان حياة اهل البصرة متوقفة على تلك الانهار ، وقد اجابه وزير الاشغال والمواصلات (محمد امين زكي)<sup>(٢٨٦)</sup> بأن الحكومة جادة في هذا الموضوع مع متصرف البصرة ، موضحاً انه يوجد مبلغ في الميزانية لغرض شراء ثلاثة مكائن حفارة ،واحدة منها للبصرة ، لأجل حفر انهار البصرة بواسطة العمال اذا لم تتوفر المكائن علماً ان الانهار التي ستقوم بكريها في البصرة وبعض الانهار الاخرى<sup>(٢٨٧)</sup>

طالب مجموع من نواب الموصل ومنهم الاقليات غير المسلمة (خضر خديدة ، بركات ناصر) الحكومة او بشكل خاص الضغط على الحكومة لحملها على القيام بحفر ابار ارتوازية في القرى والقصبات الفلاحية من اجل توفير مياه الشرب



للفلاحين ولتسهم في تطوير الانتاج الزراعي (٢٨٨) ، كما طالب نائب البصرة (جميل صادق ) الحكومة بتنفيذ مشاريع للإرواء و احياء الاراضي ، لرفع المستوى الزراعي في البلاد ، وضرورة انشاء مشاريع للري (٢٨٩) . ويبدو ان اهتمام الحكومة ولجؤها الى حفر الابار فكان بفعل دعوات نواب الاقليات الداعية لان تتبنى الحكومة الدراسات التي تعالج الجفاف في المناطق التي تشكو منه و التي لا تتوفر فيها الانهار ، وجاءت فائدة ذلك بأن كانت تلك الابار خير معين لأبناء الريف و حيواناتهم.

تقدم نواب البصرة منهم من الاقليات غير المسلمة (روبين بطاط ، روفائل بطي) مذكرة الى مجلس النواب يطالبون فيها ضرورة اصدار لائحة قانونية تدعو الى اجبار الملاك على تطهير الانهار الواقعة ضمن املاكه وهذا نصها "ان اغلب الانهار في البصرة المملوكة لأصحاب البساتين تستمد مياهها من الانهار الكبيرة العامة التي اصبحت مندرسة نتيجة الترسبات الطينية ، والاهتمام بهذه القضية من جهة ، وعدم وجود دائرة ري من جهة اخرى ، وعدم وجود تشريع يجيز الملاك على تطهير انهر ملكة ... فقد اصبحت غير قادرة على ارواء البساتين والاراضي وتكاد تؤدي الى موت النخيل والاشجار ... " ، وجرى التصويت على هذه اللائحة في مجلس النواب ، فقبلت في المجلس ، وتمت احوالها على الحكومة للنظر فيها (٢٩٠)

يبدوان مطالبين النواب في المجلس النيابي تجد لها صدى عند الحكومات المتعاقبة مما جعلهم يطالبون خلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية ، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع زراعية و اروائية ، وفي هذا الصدد، تمنى نائب

الموصل (توفيق السمعاني) ان يرى في الموصل مشاريع للري حتى تجني منها في القريب العاجل الثمرات المطلوبة (٢٩١)

ونستنتج مما سبق ان نواب الاقلية قد انصب اهتمامهم على مشاريع الري تطوير او استحداث وحمل الحكومة على القيام بالمشاريع الاروائية لاسيما تطهير الانهار وتحسين الشبكات و اجبار الملاك على تطهير الانهار الواقعة ضمن اراضيهِ و استحداث دائرة ري في كل الالوية الى جانب القيام بتنفيذ مشاريع اروائية وعلى سبيل المثال المناقشات التي تمت حول لائحة قانون الري و السداد الذي عرض على مجلس النواب في ٢٨ اذار ١٩٢٧. وتحدثوا اثناء ذلك بإسهاب عن اهمية مشاريع الري زراعياً و دفع الحكومة لتخصيص مبالغ مالية لتلك المشاريع فيما يعود بالنفع على الواقع الزراعي.

#### ب- الكوارث و مكافحة الآفات الزراعية

واجهت الزراعة في العراق مشاكل رئيسية تمثلت بالآفات الزراعية والكوارث ، التي تركت اثار سلبية على الحياة الاقتصادية في البلاد لذلك وضع نواب المجلس ولاسيما الاقلية غير المسلمة نصب اعينهم الاهتمام بمساعدة المتضررين وفي عدة دورات في مناقشة وبحث سبل معالجتها ، وتقليل مخاطرها و تحجيم اثارها على الزراعة ، وفي جلسة المجلس المنعقدة في ١٩ ايلول ١٩٢٥ تقدمت حكومة نوري السعيد الثانية بلائحة (قانون تسليف الزراعيين المتضررين) (٢٩٢) ، وتحدث عدد من نواب الاقلية بصدده هذه اللائحة فبين نائب الموصل (ثابت عبد النور) ان المبالغ المخصصة للواء الموصل و البالغة (لك روبية) قليلة جدا قياسا الى حجم اللواء (٢٩٣) وايده في ذلك نائب بغداد (يوسف غنيمه) و وزير المالية (رؤوف الجادرجي) الذي اضاف مبينا ان الضرر الاكبر الحاصل كان على لواء الموصل

(٢٩٤) ،اما نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) فقط طالب الحكومة بضرورة الاسراع في تهيئة المبالغ المخصصة لتوزيعها على المزارعين لحاجاتهم الماسة (٢٩٥)

وعلى اثر الضغوط التي تعرضت لها حكومة عبد المحسن السعدون الثانية من اجل زيادة التخصيصات لمساعدة المزارع المتضررة ، تقدمت الحكومة في ٧ كانون الثاني ١٩٢٦ مرسوم يتعلق بصرف (لكين ونصف) لتوزيعها على الزراع المتضررين (٢٩٦) ،اوضح نائب الموصل (ثابت عبد النور) ان المبالغ المعينة لمساعدة الزراع قليلة ، واضاف قائلاً : "ان الحكومة لا تظلم الفلاح بل تعلمه المثابرة في العمل" (٢٩٧) ، ونتيجة هذه المطالبات ، رد وزير المالية (صبيح نشأت) (٢٩٨) بأن حكومته ستعمل ما بوسعها لإعانة المزارعين ، واقترح الاكتفاء بالذاكرة والمصادقة على هذا المرسوم (٢٩٩) ، وعند التصويت عليه قبل هذا المرسوم لحصوله على الاكثريّة (٣٠٠)

كما كان للأضرار الناجمة عن خطر (حشرة الجراد) اثر في انتقاد النواب للحكومة لعدم اتخاذها اجراءات نهائية لمكافحة هذه الافة لخطورتها على المزروعات ، ومن اجل معالجة هذا الخطر على المزروعات عرضت حكومة جعفر العسكري الثانية لائحة (قانون تصديق الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة الجراد) على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٦ اذار ١٩٢٧ (٣٠١)

اثارت هذه اللائحة الشعور القومي لدى نواب المجلس اذ وجهوا انتقادات شديدة للحكومة لكونها وقعت اتفاقية مع فرنسا التي تستعمر سوريا الدولة الشقيقة ، فقال نائب الموصل (ثابت عبد النور) : "ان سوريا تتعذب وان في سوريا تحرق المدن وتقتل الاطفال وتنتهك المحرمات ... " وقاطعه عدد من النواب بأحداث (اصوات وضوضاء ) لكن النائب (ثابت عبد النور) استمر في حديثه و اضاف بأنه لا يقبل اي اتفاقية تعقد في بلاد عربية ويوقع عليها مندوب فرنسي (٣٠٢) ، وفي هذا الاثناء رد رئيس الوزراء (جعفر العسكري) ، على ذلك ما نصه : " اكبر و اعظم عار على العراق اذا اتفق على ما يضر بمصلحة سوريا او اذا جهز جيوشا متطوعة في جيش فرنسا ضد سوريا " (٣٠٣) وعند التصويت على هذه التصويت على هذه اللائحة قبلت بالأكثرية ، وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ المالية ، خصصت حكومة جعفر العسكري الثانية منها، مبلغاً قدرة (٩١,٤٣٠,٠٠٠ ربية) لمكافحة الجراد ، اذ اوضحت الحكومة ، ان مكافحة الجراد هي من الامور الحيوية للبلاد ، اذا تسلطت على مزارع البلاد و اوقعت فيها اضراراً بليغاً (٣٠٤) ، ولأجل تقليل العبء على الفلاحين تقدمت الحكومة نفسها في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٤ حزيران ١٩٢٧ بـ(لائحة قانون مكافحة الجراد لسنة ١٩٢٧) (٣٠٥) ، تحدث نائب البصرة (سليمان غزالة) ، بهذا الصدد مطالباً الحكومة بزيادة على ما ورد في اللائحة على ان يكون هناك تعاون مع باقي الدول المجاورة للعراق ، حتى تستطيع ان تحقق مكافحة صحيحة ، وانتقد النائب نفسه الحكومة لعدم جدوى صرفها المبالغ الموحدة ، اذا لم تحقق تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة ، لذا اقترح النائب نفسه ضرورة عقد معاهدات مع البلدان المجاورة لغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تستطيع بها مكافحة الجراد (٣٠٦)

وعلى ما يبدو ان المعالجات لمشكلة الجراد لم تكن جذرية ، وانها كانت انية  
وسطحية ، مما جعل نواب الاقليات غير المسلمة في المجلس استغلال اي فرصة في  
جلسات مجلس النواب ، لأثارة هذه الموضوع ، ففي جلسة المجلس المنعقدة في ٢١  
أيار عام ١٩٢٨ ، تسأل نائب بغداد (نعيم زلخة) الى أي حد وصلت مكافحة الجراد  
وما المبلغ المخصص لذلك ، علما ان لا توجد في العراق من الآفات ما عدا الجراد  
فقط بل توجد آفات كثيرة ، يجب على الحكومة مكافحتها (٣٠٧) ، فأجاب الوزير  
سلمان البراك (٣٠٨) بان المكافحة مستمرة و في كل مكان وفي جميع الجهات ، وأما  
المبلغ المخصص فليس لمكافحة هذا العام فقط بل للأعوام المقبلة (٣٠٩) .

خلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤١ المالية ، تحدث نائب الموصل (متي  
سرسم) مبينا حجم الاضرار الفادحة التي لحقت بالزراعة والتي اسماها بـ(الكارثة  
الزراعية) لا سيما حينما قال : "سادتي : تتمثل امامي النكبة الزراعية في الشمال  
في العالم الماضي نتيجة غزو الجراد ، وهذا الغزو ادى الى ان يقضي على (٧٠)  
قرية من قرى الموصل " و اضاف " ان الفلاح ايها السادة ليس بحاجة الى القصور  
والحدائق انه بحاجة الى القوت والكوخ وطبيب يداوي امراضه ... املي من وزير  
الاقتصاد ... ان يسعى ببذل الجهود للحيلولة دون تكرار مأساة السنة المنصرمة  
" (٣١٠) .

وخلال انعقاد جلسات الدورة الانتخابية الحادية عشر عام ١٩٤٧ وعند مناقشة  
مجلس النواب لائحة(قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان و ايار ١٩٤٧ )  
(٣١١) اثار نواب المجلس ومنهم نائبا الموصل (متي سرسم ، عبد الاحد عبد النور)  
موضوع مكافحة الجراد ، حيث طالبوا الحكومة باتخاذ الاجراءات الكفيلة لدرء

خطر الجراد ، على اعتبار ان ذلك من القضايا المهمة الى تمس شريحة كبيرة من الشعب ، الى جانب ذلك ما يتركه من تأثير على حالة البلاد الاقتصادية (٣١٢)

ان هذا الاهتمام من قبل نواب المجلس النيابي ، ومطالعة الحكومة في القضاء على خطر الجراد جاءت لتلافي الاضرار الزراعية البليغة التي حصلت في السنتين السابقتين ، وقد اجاب وزير الاقتصاد (جمال بابان) موضحا ان الحكومة اتخذت كل ما من شأنه القضاء على هذا الخطر (٣١٣).

ونستنتج مما سبق ان نواب الاقليات قد اولوا موضوع مكافحة الآفات الزراعية التي كانت تفتك بالمحاصيل اهتماماً كبيراً لا سيما مشكلة الجراد و التي سببت للفلاح اضرار كبيرة و مشاكل اخرى كالفيضانات المستمرة و المدمرة للأرض تعود بالضرر على الفلاح نفسه الذي كان اصلاً وضعه الاجتماعي متدهور يعمل لصالح الملاك هو وافراد أسرته. ومطالبين الحكومة بالإجراءات اللازمة التي تجد الحلول و مساعدة الفلاحين التي تتعرض اراضيهم و مزرعاتهم للكوارث الى جانب اصدار نشرات تساعد المزارعين في مواجهة تلك الآفات .

### ج- الخدمات الزراعية و البيطرية

اهتم نواب المجلس النيابي بتطوير الزراعة في العراق وضرورة تقديم الخدمات الزراعية والبيطرية وانشاء المصرف الزراعي لتسليف المزارعين ، اذ طالب ممثلو الاقليات غير المسلمة ومنهم النائب (ثابت عبد النور) حكومة عبد المحسن السعدون الثانية القيام بانشاء مصرف زراعي لمساعدة المزارعين من اجل تطوير الزراعة (٣١٤) . وكرر النائب نفسه طلبه ، من خلال سؤال وجهه الى وزير المالية

(رؤوف الجادري) .. بضرورة استحداث المصرف الزراعي من اجل معالجة الازمة المالية المتفشية في البلد، والعمل على نمو الحركة الاقتصادية في البلاد (٣١٥)

وفي جلسة مجلس النواب التي عقدت في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٦ ، تقدمت حكومة جعفر العسكري الثانية ب(لائحة قانون تحسين الزراعة وحلج القطن لسنة ١٩٢٦) (٣١٦) ، الى مجلس النواب وأبدى نواب الاقليات طروحاتهم التي تبين مساوئ وفوائد تلك اللائحة ، وجرت مناقشة هذه اللائحة داخل المجلس ، اذ ابدى نائب بغداد (يوسف غنيمه) رايه فيها بقوله : " ان هذه اللائحة التي بين ايدينا هي مفيدة جدا رغم مساوئها وكونها تطلق يد بعض الاقطاعيين بالزراعة على حساب السواد الاعظم من الفلاحين ، ولكن هذا اللائحة لازمة للبلاد لما للقطن من الاهمية التي اتى على ذكرها معالي وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) (٣١٧) .

كما تقدمت الحكومة نفسها بلائحة جديدة هي لائحة(قانون القطن لسنة ١٩٢٧) الى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧ ، وقد حظيت هذه اللائحة بتأييد بعض النواب من الاقليات غير المسلمة منهم (ثابت عبد النور ، الخوري يوسف الخياط) الذين طالبوا الحكومة في الوقت نفسه بأعمال زراعة القطن وبدعم المزارعين وتشجيعهم من خلال وضع محفزات ومساعدات مادية لهم (٣١٨) .

اما حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة التي تبنت مشروع يضمن لها اخذ حصتها من زراع الخضروات بطريقة المقطوع ، فقد تعرضت الى انتقادات لاذعة من قبل نواب الاقليات بعد ان دفع الامر لهؤلاء الزراع الى تقديم شكاوهم الى الحكومة عن طريق نواب المجلس ، وقد تبني نواب الاقليات وعلى رأسهم النائب (الخوري يوسف الخياط)، تلك الشكاوي وعرضها على المجلس ، وبينوا خلال المناقشات ان

هؤلاء الزراع اصيبوا بأضرار جراء ذلك ، وعدو ان هذه الطريقة غناً فاحشا ، مما ادى الى ترك غالب المزارعين مهنتهم هذه ، والى عرقلة مبدئ الحكومة القائم على تشجيع المزارعين (٣١٩).

ورد وزير المالية (يوسف غنيمه) ، على تلك الانتقادات مبينا ان هذه الطريقة حظيت بموافقة مزارعي العراق بأجمعه ، واطاف ان وزارة المالية غايتها ورغباتها رضاء الشعب ، بعدها قرر المجلس احالة الطلب الى الحكومة لدراسته (٣٢٠).

وعند عرض (لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣) التي رفعتها وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى، الى المجلس النيابي لإقرارها و تصديقها ،وتضمن هذه اللائحة طبيعة العلاقة بين صاحب المزرعة والسركال (٣٢١) والفلاح وتحديد حقوقهم وواجباتهم ،وكذلك كيفية تسجيل سندات الديون و التعهدات الزراعية و المقاولات المتعلقة بها ،وشرع المجلس بمناقشتها في جلسة ٢٥ ايار ١٩٣٣ (٣٢٢) ،وجرت مناقشات داخل المجلس ، اذ انتقد نائب الموصل (سليم حسون) هذه اللائحة لما ورد فيها بعض المواد التي فيها ثقل على الفلاح ،وابدى النائب دهشته عن كيفية اتهام الفلاح بانه سارق للملاك حينما قال : " فيا ترى هذا الفلاح الذي يسرق الملاكين ..فاني اراه جائعاً لا ثوب عليه ولا بيت يسكن فيه ولا اكل يعطي لعياله فماذا عمل بالأموال التي سرقها وخنق الملاكين ؟ " (٣٢٣) ، ولما وضعت اللائحة للتصويت ، صادق مجلس النواب على هذه اللائحة ، وافق عليها (٤٧) نائبا ، من اصل (٦٣) نائبا منهم من الاقليات غير المسلمة (، يوسف حبيب اوفي ، يهود زلوف



،ابراهيم حبيم)وخالفها سليم حسون وتغيب عن الحضور (رؤوف اللوس ، ساسون  
سيمح)(٣٢٤).

ومن اجل مساعدة الفلاحين لما لحق بهم من اضرار بسبب قلة الحاصل  
الزراعي ، تقدمت حكومة مزاحم الباجة جي، بمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٤٨  
بإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٤٧ المالية ) وشرع المجلس بمناقشته ذلك في  
جلسته المنعقدة في ٢٩ ايلول ١٩٤٨ (٣٢٥) ،وخلال تلك المناقشة انتقد نائب الموصل  
(متي سرسم) هذا المرسوم حينما قال : "سادتي : تتمثل امامي وانا اتصفح هذه  
المرسوم صفحة مؤلمة من حياة الفلاح في شمال العراق وما اصابه في السنوات  
الاخيرة من كوارث ومصائب قد اتى هذا المرسوم لتخفيف هذه المعاناة وكان المبلغ  
المرصود ضئيلاً ... وبهذا اطالب الحكومة بإغاثة هذه الطبقة وانعاش هذه الفلاح  
المسكين" (٣٢٦) .

طالب نواب الاقلييات الحكومة بالعناية و التوجيه الى تشجيع استخدام الاساليب  
الحديثة في الزراعة و تطويرها ، واكدوا على ضرورة ان تأخذ الحكومة على  
عاتقها مهمة مكنته الزراعة و جلب البذور المحسنة للحصول على نتائج ايجابية كماً  
و نوعاً .فقد اشار في هذا الصدد النائب (بركات ناصر) بتوفير الاهتمام بهذا  
الموضوع و توفير المكنائن و الآلات و المعدات والمزروعات و تطوير دائرة  
الزراعة لتصبح مؤهلة لنشر الوعي الزراعي بين الفلاحين و حثهم على استخدام  
"فن الزراعة الحديثة" عن طريق نشر اصدارات بهذا الخصوص ،وعلى اثر ذلك  
تقدمت حكومة نوري السعيد العاشرة الى مجلس النواب بلائحة "قانون ادارة  
المكنائن و الآلات الزراعية " وشرع المجلس بمناقشتها لغرض اقرارها في في ٢٧  
اذر ١٩٤٩ (٣٢٧) .

وقد اشاد نائب الموصل (نجيب الصائغ) بهذه اللاحة لأهميتها ولأنها ستؤدي الى نتائج مفيدة واجمع المجلس على اقرار اللائحة في ٢٧ اذار ١٩٤٩ (٣٢٨)

اصدرت حكومة نوري السعيد الحادي عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢) وخلال عطلة المجلس النيابي ، مرسوما برقم (٣) لسنة ١٩٥٠ ، اجرت فيه تعديلاً على قانون (مصالح المكائن الزراعية) الذي وضع قيود وضوابط مشددة في استيراد المكائن الزراعية ، مما اثر سلباً على نفوس الفلاحين ، اذ استطاعت الحكومة من فرض هذا القانون على المجلس لمناقشته واقراره بجلسته المنعقدة في ٨ شباط ١٩٥١ (٣٢٩)، وجرت مناقشات داخل المجلس ، وفي هذا الصدد انتقد النائب (متي سرسم ) تصرف الحكومة قائلاً : "بينما كنت امل ان ننفذ هذا اللاحة اسوة بالتطور الزراعي العالمي لجلب اكبر عدد ممكن من المكائن .. اذ بنا نفاجئ بمرسوم بصدر في ١٣ ايلول ١٩٥٠ وفيه اعتداء صريح على دستور .. فهل جوزت المادة (٢٦) الفقرة (٣) من القانون الاساسي بتوقيف القوانين برسوم ...." (٣٣٠) ، اما النائب (عبد الله القصير) فقد اكد ان سياسة اصدار المراسيم ليست ضرورية و لا تتفق واحكام القانون الاساسي ، وطالب الحكومة بضرورة السماح باستيراد المكائن و الآلات الزراعية لأهميتها (٣٣١).

عرضت حكومة فاضل الجمالي (٣٣٢) الاولى (١٧ ايلول ١٩٥٣ - ٢٧ شباط ١٩٥٤ ) على مجلس النواب (لائحة قانون الغابات ) وشرع مجلس النواب بمناقشة هذا اللاحة في جلسته المنعقدة في ٧ اذار ١٩٥٤ (٣٣٣) ، طالب النائب

(توفيق السمعاني) بضرورة الاهتمام بمشروع الغابات لأهميته وفائدته في خدمة البلاد (٣٣٤).

من خلال ما تقدم نجد مدى الدور الذي قام به نواب الاقليات لدفع الحكومة للقيام بواجباتها لترقية الواقع الزراعي بواسطة الخدمات الزراعية و البيطرية نتيجة التوصيات التي ادلى بها هؤلاء النواب و التي من خلالها بقي اسهام الحكومة بالعمل على القيام بالمشاريع التي من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي بشكل عام و الزراعي بشكل خاص.

## د- الفلاح والارض

تعد مسألة الارض من المسائل المهمة التي دارت حولها الصراعات ، في تاريخ العراق ، اذ كانت الاراضي في العهد العثماني ملكا للدولة (اميرية) وكانت الاراضي التي تشغلها العشائر ايضا ملكا للدولة ، يستغلها افراد العشائر بصورة جماعية على الاكثر . وكان شيخ العشيرة يتعامل مع الحكومة باسم عشيرته ، ويقوم بجمع الضرائب من افراد عشيرته ، وبعدها تسلم الى وكيل الحكومة المركزية .

خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق والانتداب وعهد الاستقلال ،نشأت طبقة الاقطاع ، حيث منحت الحكومة اراضي واسعة جداً على عدد محدود من رؤوساء العشائر في مختلف العراق ، تعود ملكيتها في الاصل الى الدولة (اميرية)، وتقوم هذه الفئة بالإدارة والاشراف على الاراضي المزروعة ، وتجنبي وارادات الاراضي وخيراتها على حساب الفلاح والذي كان نصيبه من الاراض البؤس والعناء (٣٣٥).

وعندما اخذت الازمة الاقتصادية العالمية تلوح في افق العراق تسأل نائب بغداد (يوسف غنيمه) عن الاجراءات التي اتخذتها الوزارات العراقية المتعاقبة لمعالجة

مشكلة الاراضي ، و التي من شأنها التخفيف من اعباء المزارعين المالية بصورة او بأخرى و لاسيما جبروت الاقطاعيين الذين ادوا الى سوء حالة الفلاحين (٣٣٦).

وفي ضوء الاجراءات المتخذة من قبل وزارة نوري السعيد الاولى (٢٣ اذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) ، لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية ، تقدمت الوزارة بلائحة (قانون الغاء وزارة الري والزراعة ) الى مجلس النواب وتحويل وزير الاقتصاد و المواصلات (٣٣٧) ، للسلطات المخولة لوزير الري والزراعة (٣٣٨) ، وخلال المناقشة ، أعلن نائب بغداد (ابراهيم حليم ) مخالفته لهذه اللائحة وواضح للمجلس مدى الاهمال الذي عانت هذه الوزارة والاثار السلبية الناتجة عن دمج هذه الوزارة بوزارة الاقتصاد والمواصلات، وطلب من المجلس عدم المصادقة على هذه اللائحة ، الا ان الوزارة الغيت بعد موافقة المجلس على هذه اللائحة ومصادقة الملك على امر الالغاء (٣٣٩)

وعند المذاكرة حول (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣١) القسم الخاص بدائرة الزراعة في ٢٩ اذار ١٩٣١ (٣٤٠)، تحدث نائب بغداد (ابراهيم حليم ) حول سوء الاهمال الذي تعانيه الزراعة واصفا دائرة الزراعة بقوله : "اصبحت هذه الدائرة مشلولة كرجل يمشي بعكازتين احواله على التقاعد " وان الحكومة بالغائها وزارة الري والزراعة كأنما "بترت .. يداً من يديها " وان سوء تصرف الحكومة تجاه الفلاحين سوف لا يعود عليها "بما تتبسم له الوجوه" (٣٤١).

وخلال ذلك يتضح مدى الدور الذي لعبه نواب الاقلية غير المسلمة في مناقشات البرلمان من خلال تقديم المقترحات ووضع الاسس الثابتة التي يجب ان يبنى عليها الوضع الاقتصادي العام في البلاد فلا يكون عرضة للتبدل تبعاً

لاجتهادات تتم عن سوء تدبير و تخطيط ، كما كان لنواب الاقلييات الدور الواضح في رسم سياسة الحكومة حول القطاع الزراعي الذي عانى في بدايته الطرق الزراعية من خلال استخدامه المحراث البسيط الذي تجره الحيوانات ، فكانت دعوة النواب الى استخدام المكننة الزراعية التي تؤدي الى زيادة الانتاج والى جانب ذلك حماية الفلاح و مساعدته للوقاية من الكوارث الطبيعية التي حصلت في الاربعينيات و الفيضانات و الآفات الزراعية لاسيما افة الجراد التي اخرت بالفلاح العراقي وزادت اعباءه.

### المبحث الثالث: دور ممثلو الاقلييات غير المسلمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية

#### ١- التربية و التعليم

شهد العراق خلال سيطرة الدولة العثمانية تدهوراً ملحوظاً في قضايا التعليم ، فلم يكن بالعراق كله عام ١٨٨٩ ، الا (٢٠) مدرسة رشيدية عدد طلابها جميعاً (٨٤٠) طالب، واتسمت المناهج الدراسية في هذه المدارس بكونها بتراء ولا تقي بالغرض<sup>(٣٤٢)</sup>.

اهتم الملك فيصل الاول اهتمام شديدا بالمعارف وسير التعليم في البلاد اذ كان منذ توليه العرش يستفسر عن حالة التعليم من قبل رجال التربية والمتخصصين العاملين في هذا الحقل<sup>(٣٤٣)</sup>.

نالت مسألة التربية والتعليم الاهتمام الواسع من قبل نواب الاقلييات غير المسلمة في مناقشات مجلس النواب التي ساهموا فيها مع بقية النواب اذ طالبوا في احاديثهم خلال انعقاد دورات المجلس بضرورة تطوير التعليم بمختلف مراحلہ الدراسية

وتطبيق التعليم الإلزامي والقضاء على الامية التي كانت متفشية في العراق بنسبة عالية (٣٤٤).

وبهذا الصدد وجه نائب الموصل (ثابت عبد النور) اسئلة عديدة الى الحكومة فيما يخص التعليم في البلاد متسائلاً عن مدى امكانية الحكومة للتوسع في فتح المدارس والخطة التي تنتهجها لغرض التعليم الابتدائي الزامياً، فضلاً عن مطالبته الاهتمام بأرسال البعثات التعليمية للدراسة خارج العراق سنوياً (٣٤٥).

ورد مدير المعارف العام (ساطع الحصري) (٣٤٦) ، على ذلك مبيناً ان انظمة التعليم الإلزامي تحتوي على مبدئين الاول: اجبار اولياء الطلاب لأرسال ابنائهم الى المدراس والمبدأ الثاني: اجبار النواحي والبلديات للقيام بإتيان النفقات اللازمة لهذا المشروع ... واذاف ان هذا العمل يحتاج الى نفقات باهظة جدا (٣٤٧).

اما النائب (الخوري يوسف الخياط) فقد بين اهمية المدارس الصناعية قائلاً : "ان المدارس الصناعية في بلادنا ضرورية وشديده الفائدة لأنها تسد فراغاً كبيراً وتتلافى احتياجات جمة للبلاد ... وتكسب الشباب واسطة لائقة لتأمين معيشتهم في المستقبل ... " (٣٤٨).

كما تحدث النائب نفسه عند مناقشة فصل ميزانية المعارف ، في الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥ المالية ، مبيناً واقع وظروف التعليم فأوضح ان محدودية ميزانية المعارف وعدم كفايتها تحول التوسع في التعليم )، والتمس من زملائه النواب في تبني مشروع المعارف ، وذلك بزيادة مخصصات ميزانية وزارتها لإنجاز مهمتها في اعداد رجال المستقبل على حد تعبيره (٣٤٩).

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ المالية ، فقد تعرضت حكومة جعفر العسكري الثانية ( ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ ) التي تقدمت بها الى المجلس النواب الى انتقادات شديدة من قبل نواب المجلس النيابي . فبين النائب (ثابت عبد النور) المعاناة الحقيقية في قطاع التعليم بسبب ما وصفه بـ"الخطة السقيمة" التي تشير بموجبها الحكومة قائلاً : "عندما يتذاكر المجلس في ميزانية وزارة المعارف يشكو نواب من الشكوى من النقص البارز في هذه الوزارة وينتقدون اشد الانتقاد الخطة التي تسير عليها في تثقيف ابناء الامة وتعليمهم العلم الصحيح حتى يؤلفون في المستقبل امة تنال مركزها تحت الشمس وتتبوأ مقعدها بين الامم ...". و اضاف قائلاً : "لقد مللنا الوعود وسئمنا الاقاويل .. نقص في التخصيصات نقص في عدد المعلمين نقص في المدارس والابنية والكتب في كل شيء فماذا اقول ؟". (٣٥٠)

والقى نائب بغداد (يوسف غنيمه) خطابا اشار فيه الى الاسس الواجب ان يقوم عليه منهاج وزارة المعارف ، فطلب من الوزارة ان تجعل في منهاج المدارس مبادئ تعليم الزراعة والتجارة و الصناعة و طلب في ختام حديثه توحيد منهاج التعليم في العراق من خلال جعل المدارس الاهلية تابعة لوزارة المعارف (٣٥١)، وابدى النائب نفسه اهتماما بالتعليم العالي لان العراق بحاجة الى التعليم العالي لأنه يخرج رجالاً يديرون ادارة الدولة فمن واجب الحكومة حين تريد ان تخدم البلد خدمة صادقة يجب عليها ان تفكر بالتعليم العالي ، وشجع اقامة المدارس الاهلية ، ودعا وزارة المعارف الى الاشراف على المدارس الاهلية وفرض منهاجها ونظام امتحاناتها وجعلها تابعة لتفتيش المعارف والامتحانات العامة (٣٥٢) .

وطالب نائب البصرة (سليمان غزالة) وزير المعارف بضرورة تعليم البنات قبل كل شيء وذلك من اجل ادارة البيت وتربية الاطفال والاجيال تربية صحيحة

وسليمة ، وان التأخر والتخلف ناتج عن عدم تربية وتوجيه البنات تربية صحيحة ، ودعا النائب نفسه وزير المعارف الى تشكيل لجنة ، يكون اعضائها من الذين لديهم الخبرة التربوية و التعليمية لغرض دراسة المناهج في وزارة المعارف لجميع المراحل الدراسية ، كما ناشد وزير المعارف بضرورة طبع الكتب العلمية لان الطلبة الفقراء لا يستطيعون الحصول عليها<sup>(٣٥٣)</sup>.

وانتقد النائب نفسه خطة وزارة المعارف فيما يخص تعليم البنات ، وذلك لان البلاد تحتضن (٣٦) مدرسة فيها (٤٠٠٠) الاف طالبة ، مقابل (٢٤٢) مدرسة فيها (٦٠٠٠) الاف طالب ، بمعنى ان كل طالب متعلم واحد يقابله ٦ بنات خمسة منهن جاهلات ، مشبهاً حركة التعليم في العراق ب"طائر له جناحان احدهما قوي، و الاخر ضعيف، فلا يقوى على الطيران، كذلك المجتمع لا يمكن النهوض و الارتقاء به الم يكن كلا الفريقين متساوين"<sup>(٣٥٤)</sup>

وفي ٢٨ شباط ١٩٢٩ تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) الى مجلس نواب ب(بلائحة قانون المعارف لسنة ١٩٢٩ )<sup>(٣٥٥)</sup> ، وعند مناقشتها ، تحدث نائب الموصل ( الخوري يوسف الخياط) بعد ان رحب بهذه اللائحة ، تمنى ان يكون اصلاح التربية والتعليم شاملاً واطاف مطالباً بأنشاء جامعة علمية متكاملة لكي "تضمن حاجة العراق من كل وجوهها قائمة على اساس وحدة التعليم وتوحيد مناهج التدريس بفلسفة صحيحة وشعور وطني شريف ..."<sup>(٣٥٦)</sup>.

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ المالية ، والتي تقدمت بها حكومة نوري السعيد الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٢) ، ابدى



النائب (ابراهيم حليم ) سروره بسبب التصاعد المستمر في مخصصات وزارة المعارف ، منذ عام ١٩٢٥ ، حتى تاريخ انعقاد هذه الجلسة (٣٥٧) .

وقد نال موضوع ربط التربية بالأخلاق قسطا كبيرا من مناقشات النواب داخل المجلس النيابي لما لهذه المسألة من اهمية ، فقد اوضح النائب (سليم حسون): "ان مسألة التربية يجب ان يدخل فيها على الاخص مسألة الاخلاق ، ان ضعف الاخلاق المتزايد في بلادنا و يا للأسف نخاف منه على مستقبل الناشئة بل على ان هذه المسألة يجب ان تأخذ القسط الاوفر من التربية والتعليم ...." (٣٥٨) .

وانتقد نائب الموصل (روفائيل بطي) سياسة الحكومة الغير متوازنة بين ازدياد اعداد التلاميذ الراغبين بالتعليم ، وبين عدم توفيرها الابنية المدرسية ومبينا استغرابه حول ذلك قائلاً : "من الغرابة بمكان ان نسمع بلاداً كالعراق حديث النشء يطرد تلميذه ويقال لولي امره لا يوجد محل لولدك او لأبنتك... فهذا يدل على شيئا غريب في حياتنا الجديدة ... " (٣٥٩) ، وعد النائب نفسه الحكومات المتعاقبة قد قصرت في موضوع "الثقافة العامة وانشغالها في السياسة" قائلاً : "ان المعارف قد قصرت بشيء مهم من يوم تأسيس الدولة الى هذا اليوم وهو مسألة الثقافة العامة ... ان وضع البلاد هو انشغال اكثر الحكومات بالشغل الذي تعلمونه ويجعل وزارة المعارف مقصرة على ملاحظة المدارس ... اما الثقافة فلا يلتفت اليها احد ... " (٣٦٠) ، من جانبه اشار نائب بغداد (يوسف حبيب اوفي) الى مدى الاهمال الذي تعانيه المدارس فأصبحت مخصصاتها بتناقص مستمر وفي ختام حديثه تمنى ان تمد وزارة المعارف "يد السخاء لهذه المؤسسات العلمية " (٣٦١) .

وعند مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨ ) المالية الفصل الخامس بوزارة المعارف والتي قدمت من قبل حكومة جميل المدفعي الرابعة (١٧ اب ١٩٣٧ - ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ ) ، طلب نائب بغداد (سليم حسون) من الحكومة القائمة ان تهيب للخريجين من الطلاب الاشغال الحرة لأجل الاعتماد على انفسهم ، وليسدوا احتياجات البلاد من المواد المصنعة (٣٦٢) .

في حين وجه نائب الموصل (متو خلف) سؤالاً الى وزير المعارف جاء فيه : "بالنظر لانتشار العلم والثقافة التي هي من ضروريات الحياة وفقدان المدارس في قضاء سنجار وددت ان اسأل معالي وزير المعارف هل بالنية فتح مدارس في المراكز المهمة من هذا القضاء" (٣٦٣) .

كما طالب نائب الموصل (بركات ناصر) الحكومة بشمول ناحية الشمال بقضاء سنجار ) بفتح مدرسة ابتدائية فيها قائلاً : "تعلمون هذه الناحية مهمة جدا من حيث كثرة النفوس التي فيها والعشائر المحيطة بها وهذه الناحية محرومة من المدارس ، فهل في نية معالي الوزير ان يأمر بفتح مدرسة ابتدائية لكي يتعلم اولادنا فيها" (٣٦٤) .

كان لبعض النواب دور في عرض حال التعليم في الاقضية ،مطالبين بفتح مدارس فيها و رصد المبالغ في الموازنة لسد احتياجات التعليم هناك و العمل على رفع مستوى مدارس الاناث فيها و احداث مدارس نموذجية أسوة بالمدن.

ولم تخل مناقشات المجلس النيابي للظاهرة الالهة في العراق الا وهي الامية التي وصلت الى (٩٢%) من مجموع السكان تقريبا في عقد الخمسينيات، وعلى الرغم من مطالبة نواب المجلس بضرورة اعمام التعليم الإلزامي في مراحل الابتدائية و فتح المدارس في الأفضية و النواحي و القرى و الارياف ، وكذلك

الاهتمام بالتعليم العالي الا ان الحكومات المتعاقبة بدلاً من فتحها عمدت الى غلق البعض من هذه المدارس وفصل عدد كبير من الطلاب بتهمة (المبادئ الهدامة) واشتغالهم بالسياسة . وقد طالبوا في مناسبات عديدة خلال جلسات المجلس الى اعادة الطلاب الذين تعرضوا الى التوقيف و الطرد ،وبهذا الصدد تسال نائب بغداد (يوسف غنيمه) من وزير المعارف عن تفاصيل خطة وزارته لمواجهة الامية<sup>(٣٦٥)</sup>، فاوضح وزير المعارف (عبد المهدي المنتفكي)<sup>(٣٦٦)</sup>لمجلس النواب عن تفاصيل خطة وزارته بما نصه:" لقد رسمت وزارة المعارف خطة للثلاثة سنوات المقبلة (١٩٢٧-١٩٣٠) تقضي باكثر المدارس بقدر ما تسمح به ميزانية المعارف فضلاً عن تخصيص مبالغ مالية لفتح (٢٠)مدرسة قروية في الاقضية لمكافحة الامية"<sup>(٣٦٧)</sup>.

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٢٢ اذار ١٩٥٢ وجه مجموعة من نواب المجلس ،بينهم نواب من الاقليات غير المسلمة اذ وجه النائب (نجيب الصانع) استيضاحا الى وزير المعارف ، وهذا ما نصه : "اتخذت السلطات الحكومية في هذه الايام اجراءات مشددة بالنسبة الى فريق من الطلاب و الطالبات ومن ذلك تعطيل الدراسة في احدى المدارس و توقيف جميع الطلاب او طردهم او الحكم عليهم والى غير ذلك مما اقلق الشعب و اشغل جانبا من الرأي العام .لذلك نرجو ان توضح السلطات المسؤولة للمجلس الاسباب التي حدثت بها الى القيام بمثل هذه الاجراءات و انتهاج هذه السياسة . ايضاحا شافيا و لكم مزيد الاحترام"<sup>(٣٦٨)</sup> .

وعند التصويت على الاستيضاح بقبوله لأحاليته الى الحكومة او رفضه بطريقة تعيين الاسماء اذ كان عدد المصوتين (١٠٠) نائب ، وقد رفض الاستيضاح (٨٦)

نائباً منهم من الاقليات (توفيق السمعاني ، متي سرسم ، في حين وافق على الاستيضاح ١٤ نائباً منهم (نجيب الصائغ ، روفائيل بطي ، خضر خديدة) (٣٦٩).

ونستنتج مما سبق ان ممثلوا الاقليات غير المسلمة ساهموا بمناقشات فعالة لاجل معالجة الواقع التعليمي في العراق وحاولوا بكل الوسائل المتاحة تحسين قطاع التعليم و فعلاً شهدت المرحلة ١٩٥١-١٩٥٨ تحولات عديدة حسنت واقع التربية و التعليم و تمثل ذلك بالاهتمام المستمر بهذا القطاع ووضع الترتيبات المناسبة للمعارف مثل زيادة الانفاق المالي و اتساع دائرة التعليم الابتدائي و تنوع التعليم الثانوي و العالي

## ٢- الاوضاع الصحية

تأثر الوضع الاجتماعي في العراق تأثراً كبيراً نتيجة لحدوث نكبات و كوارث كالحروب الطاحنة و الامراض ، اذ ساءت الاحوال الصحية نتيجة لتردي الوضع المعاشي فأصبح فقر الدم عنواناً يقرأه الطبيب على وجوه الاغلبية الساحقة من الشعب وهو مؤشر على وجود الامراض التي أثرت على مئات من أبناء الشعب العراقي و يعود ذلك الى سوء التغذية و الامراض المستوطنة ، ويمكن القول أن الوضع الصحي في العراق خلال عهد السيطرة العثمانية ، وحتى انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ ، بالتأخر والتخلف وكان عدد الاطباء محدوداً جداً ، واقتصرت دور التمريض في المدن العراقية الثلاث (بغداد ، الموصل ، البصرة) فقط ، ولم يكن هناك اي اثر لمستوصف او مختبر او معمل علمي، وقد اسست ادارة صحة في العراق بعد الاحتلال البريطاني ، ولكنها لم تكن قادرة على تلبية طموحات العراق الصحية (٣٧٠).

لم تكن الحكومة عراقية منذ قيامها في عام ١٩٢١ تمتلك الاموال و التخصيصات اللازمة لانعاش الحالة الصحية نتيجة تدهور الوضع الصحي وترديه و على هذا الاساس وضعت وزارة الصحة منهجاً عملياً لمدة عشر سنوات استند

إلى عدد من الأسس ، منها تأسيس تشكيلات صحية عصرية ثابتة ، وتزويد مصالح الصحة بملاك ثابت قدر الإمكان (٣٧١) ، و تنفيذ برنامج لغرض تطور الجانب الصحي (٣٧٢) .

وقد حظيت الاوضاع الصحية باهتمام واسع في مناقشات المجلس النيابي في مختلف دوراته الانتخابية ، أذ شرع نواب الاقليات بالمطالبة و النهوض بالواقع الصحي في العراق فطالبوا الحكومة بزيادة التخصيصات المالية المتعلقة بالواقع الصحي من خلال الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥-١٩٢٦ ، وفي هذا الجانب تحدث نائب البصرة (سليمان غزالة) الطبيب الوحيد في المجالس الذي كان له حضوره الفعال قائلاً : "ان الامة قد انتخبت نوابها ، لأجل تأسيس المملكة على اركان قوية ..... وان احد اركان المملكة هو الصحة " ، مؤكداً على ان الصحة مؤشر واضح على مستوى البلاد ثقافياً وبما أن مصلحة الصحة العامة تعاني سلباً على حصتها من تخصيصات الميزانية الأمر الذي جعل هذه المؤسسة عاجزة عن اداء دورها في تحسين المستوى الصحي في البلاد ، لذا طالب الحكومة بضرورة الاهتمام بالصحة العمومية ، وقد اقترح النائب نفسه بعض الأمور المهمة منها جلب اطباء من الخارج يكونوا ذو مقدر علمية جيدة ، وفتح مدارس طبية في بغداد اضافة الى فتح مدرسة للصيدلية في بغداد ، واكد على ضرورة ارسال البعثات العلمية الى الخارج ، كما دعا النائب (سليمان غزالة) الحكومة الى ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي وتطويره بما يخدم المواطنين (٣٧٣) .

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٦ المالية في مجلس النواب تحدث نواب المجلس عن الجهود المبذولة من قبل الوزارات المتعاقبة لأجل تثقيف الشعب والاعتناء بصحته ، اذ تطرق نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) عن الحالة الصحية في البلاد ، وطالب بواجب الاهتمام بها ونشر اساليب الوقاية من الامراض وبضرورة التوسع في الخدمات الصحية لتشمل اقضية العراق ونواحيه لا بل حتى

قراه ، من اجل القضاء على الامراض المتفشية ، واقترح في الوقت نفسه اجراء تطعم اجباري لكافة العراقيين (٣٧٤) ، وابدى نائب بغداد (يوسف غنيمه ) رغبته في تعميم التدابير الصحية في جميع انحاء القطر ، والقى بلومه على السواد الاعظم من الشعب لانهم السبب الاساسي في التخلف الصحي في العراق (٣٧٥) .

وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٢٩ قدمت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (لائحة قانون وقاية الصحة العامة لسنة ١٩٢٩) ، لمناقشتها و اقرارها، و جرت مناقشات مستفيضة حول هذه اللائحة، اذ طالب نائب بغداد (نعيم زلخه ) الحكومة بوضع خطة صحية دقيقة وواضحة في الجانبين العلاجي و الوقائي ، و اشار الى النقص الشديد في امكانيات المستشفيات من حيث الكادر و الادوية و المستلزمات وانتشار الامراض و الاوبئة(٣٧٦) ، ورأى نائب الموصل (سليم حسون) ان التشكيلات الصحية قليلة قياسا الى نفوس العراق ، وهذا واضح من المستوصفات في اقصية العراق والتأكيد على ايجاد بديل للمستشفى الوحيد في مدينة الموصل التي لا تتناسب وحجم سكان اللواء(٣٧٧) .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٣١ ، ناشد نائب البصرة (ابراهيم حليم)وزارة نوري السعيد الاولى ، الاهتمام بالتعليم الصحي و توسيع فروع و زيادة عدد المستشفيات ، وكذلك الاهتمام بالصحة الريفية وتشجيع الاطباء الذين يذهبون للعمل في الريف(٣٧٨)

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣ جرت المذاكرة حول (لائحة قانون انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية الموقع عليها في روما ٩ كانون الاول ١٩٠٧) (٣٧٩) ، رحب

نائب بغداد (ابراهيم حبيب ) بهذا اللائحة ووضح الفوائد التي سيجنيها العراق جراء انضمامه الى هذا الاتفاقية (٣٨٠).

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ المالية ، اسهم نائب البصرة (وديع جبوري) في تناول قضايا هامة تتعلق بالجانب الصحي ، فقد لفت انتباه الحكومة الى كثرة الوفيات وقلة الولادات ، وطالب بضرورة توسيع كلية الطب وفتح كلية الصيدلة وانشاء معهد الاشعة والمختبرات في الالوية ، ودعا الحكومة الى اقامة مصحة للمصابين بالسل ورأى ضرورة ان تكون المستوصفات منتشرة في الاقضية والنواحي<sup>(٣٨١)</sup> ، وطالب نائب الموصل (رفائيل بطي) من الحكومة ان تضع خطة محكمة كجعل مداواة العيون اجبارية كالتجنيد ، وعلى كل شخص ان يكمل وثيقة تشير الى براءته من الامراض<sup>(٣٨٢)</sup>

وعند مناقشة مجلس النواب بلائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ المالية التي رفعتها حكومة حكمت سليمان، اوضح نائب بغداد (ابراهيم حبيب ) الاضرار الناجمة عن وجود المستنقعات والتي اصبحت بؤر للأمراض المعدية ولاسيما الملاريا ، واوصى الوزارة باتخاذ التدابير الوقائية ضد هذا المرض الخطير<sup>(٣٨٣)</sup> ، وقد اثار النائب (سليم حسون) ،موضوع الدعاية الصحية ،لكونه اعلامياً و صحفياً ،مشيراً الى ان للدعاية الصحية اثر قوي على السكان و خاصة العشائر وسكان الصحاري و البراري ،موضحاً انها يجب ان لا تكون مختصرة على النشرات فقط ،بل يجب ان تدعم بالصور ، لان الوقاية خير من العلاج<sup>(٣٨٤)</sup>.

اما نائب الموصل (عبد الاحد عبد النور) فقد طالب الحكومة بوضع منهاج علمي مبرمج تسير عليه دائرة الصحة العامة قائلا: "لم يزل الاسعاف الصحي الاولي مفقوداً في اكثر النواحي والقرى العراقية ... "ان درهم وقاية خيراً من قنطار علاج " ومالم تتخذ دائرة الصحة منهاجاً صحياً لوضع اسس صحية ثابتة للوقاية من

الامراض ، فأن مخاطرها تنتشر مهما بذلنا من الجهود لمعالجتها" (٣٨٥)، فيما ناشد نائب بغداد (سليم حسون) الحكومة بالاهتمام بمدرسة الصيدلية وزيادة عدد طلابها ، وان تسمح ، لا كبر عدد من الطلاب الدخول في صفوفها (٣٨٦).

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٠ تقدمت حكومة رشيد عالي الكيلاني الثالثة، بلائحة (قانون وقاية الصحة العامة) الى مجلس النواب لمناقشته و اقراره (٣٨٧)، اذ تحدث نائب بغداد (ابراهيم حبيب) عن خطورة الامراض المنتشرة في انحاء العراق ومنها مرض الملاريا و ما هي التدابير اللازمة لمعالجة هذه الامراض (٣٨٨)، وبهذا أخذ وزير الشؤون الاجتماعية رؤوف البحراني على عاتقه الإجابة على استفسارات النواب المنصبة حول مواجهة الامراض ، وقد أدعت بأنها ساعية لاتخاذ التدابير اللازمة (٣٨٩).

وعندما شرع المجلس بمناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢ المالية التي تقدمت بها وزارة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الاول ١٩٤١ - ٤ تشرين الاول ١٩٤٢) في ٢٣ نيسان عام ١٩٤٢، تحدث نائب البصرة (وديع جبوري) عن اهمية الصحة وانها تعس الجانب الصحي و الاجتماعي للبلد ، وطالب النائب نفسه الوزارة بإحضار الأطباء من الخارج لمعالجة الأمراض الفتاكة مثل السل والملاريا (٣٩٠)، وعند مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية ، طالب نائب بغداد (سليمان شينة) الحكومة بتحسين الخدمات الصحية وتوسيع مؤسساتها وذلك عن طريق تشييد المستشفيات و المستوصفات في المدن و الاقضية (٣٩١).



وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٧ نيسان ١٩٤٧ ، اقترح نائب الموصل (متي سرسم) تأسيس معهد للأشعة لسد حاجة الموصل (٣٩٢) ، وهذا النقص دفع النائب (عبد الله القصير) أيضا الى توجيه الانتقاد الشديد الى الحكومات المتعاقبة لعدم عنايتها بالحالة الصحية ، وقدم الى المجلس تقريرا تفصيلياً عن الحالة الصحية في العراق وكان اشبه ما يكون بدراسة متكاملة ، نتيجة خبرته الطويلة قائلا : "... بوصفي احد افراد الاسرة الطبية ومن الذي مارس الطبابة زماناً يفوق على ربع قرن ... ان سائر الدول تخصص حصة الاسد في ميزانية شؤونها للأعمال الوقائية ، اما عندنا فإن الآية معكوسة تماما ، فلو اتيح لنا تدقيق ميزانية الصحة العامة منذ سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٧ لو جدنا ان اهمية الوقاية ضئيلة جدا مع العلم بلادنا بحاجة ماسة لصرف معظم ميزانية شؤونها على الاعمال الوقائية باعتبارها جزء من المناطق الحارة ...." (٣٩٣) ، كما طالب النائب نفسه في حكومة نوري السعيد الحادية عشر بالسماح لتأسيس نقابة أطباء ، وتساءل عن الاسباب الموجبة لاهمال الطلبات المتكررة في هذه المسألة (٣٩٤) ، وحققة الامر اثار ذلك استغراب وزير الشؤون الاجتماعية (ماجد مصطفى) لعدم وجود نقابة للأطباء ، ووعد بتأسيسها لهم (٣٩٥) .

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية ، اقترح النائب (عبد الله القصير) بتبديل الخطوط الصحية الاساسية الصحية من الطب العلاجي الى الطب الوقائي مبينا بأن "الوقاية خير من العلاج" (٣٩٦) .

وعندما طرحت الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، للمناقشة على المجلس النيابي، تحدث النائب (توفيق السمعاني) مبيناً ان هناك تأخراً وتدهوراً في الوضع الصحي و اضاف بقوله : "...نحن نعالج المسؤولين في المستشفيات بالعشرات وتترك

المئات ولألوف في الخارج .. اقول ان هذا المسؤولية تقع على مجموع وزارات الدولة .. واذا اردنا ان نكوّن حياة قوية وبنني امة يجب ان نلاحظ موضوع الصحة ملاحظة دقيقة لان الشعب المريض يرجى منه خير ولا يمكن ان تنشأ على اكتافه حضارة تستحق الذكر ... " (٣٩٧)، فيما اكد نائب بغداد (عزت مراد الشيخ) على موضوع الوقاية الصحية و اشار الى زيادة مخصصات الوقاية في الميزانية (٣٩٨)

ومما تقدم نستنتج ان لنواب الاقليات الدور المهم في لفت الانظار الى الاوضاع الصحية المتردية و طالبوا بمعالجة ذلك الوضع كونه العمود الفقري و طالبوا بزيادة مصروفات هذا القطاع الحيوي و دعوا الى توسيع المشاريع الخدمية الصحية و زيادة عدد المؤسسات الصحية بالبلاد ورفدها بالملاك الوظيفي نتيجة ارتفاع امكانيات الحكومة المادية اثر زيادة عوائد النفط .

### ٣- المواصلات

#### أ - سكك الحديد

شهد العراق انشاء خطوط السكك الحديدية ، في ظل الاحتلال الاجنبي ، عندما منح السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) (٣٩٩) الالمان امتياز خط حديدي ( بغداد – برلين ) وقد تمت الموافقة الرسمية على هذا المشروع في ( ٥ اذار ١٩٠٢ ) ، وقد ابدت بريطانيا موقفا سلبياً تجاه هذا المشروع (٤٠٠) . وقد حاولت بريطانيا في سلسلة من المفاوضات مع الالمان ، التي لم يكتب لها الاستمرار بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى عندما تمكنت بريطانيا من دخول العراق واحتلاله بعد اعلان الحرب مباشرةً وشرعت بإنشاء خطين حديدين لأغراض عسكرية من البصرة الى بغداد يمر احدهم بطريق دجلة والآخر بطريق الفرات (٤٠١) وقد رفعوا الخط المار

بدجلة بعد احتلالهم بغداد في ١١ اذار ١٩١٧ وبقي الخط المار في الفرات صالحاً للاستخدام<sup>(٤٠٢)</sup> . اما من حيث ادارة خطوط السكك الحديدية ، فقد قامت بريطانيا بتسليمها الى الادارة المدنية البريطانية عام ١٩٢٠ ، واطلقت عليها اسم (سكك حديد العراق ) والتي كانت تسمى سابقاً (سكك حديد ما بين النهرين) وبقيت السيطرة البريطانية لهذه الخطوط والمنشآت بشكل مباشر وغير مباشر على هذه الحالة حتى قيم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨<sup>(٤٠٣)</sup> .

ولأهمية السكك الحديدية ، اسهم نواب الأقليات غير المسلمة مع بقية نواب العراق في مناقشة هذا الموضوع ، وذلك للأهمية التي يتمتع بها قطاع السكك، بكل جدية خلال دورات المجلس النيابي ، مطالبين بضرورة ربط مدن العراق بعضها ببعض ، ففي جلسة المجلس المنعقدة في ١٩ تموز ١٩٢٨ ، فقد القى نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) خطبة تحريرية بين فيها ما يحتاجه اهالي شمال العراق ، واهمها ربط مدنهم في خطوط السكك الحديدية لتحقيق الفائدة المرجوة من ذلك<sup>(٤٠٤)</sup> .

وخلال المذاكرة بشأن تحميل ايرادات السكك الحديد لسنة ١٩٣٤ المالية<sup>(٤٠٥)</sup>، وتحدث نائب بغداد (ابراهيم حليم ) عن قضية السكك ، وابدى انزعاجه لعدم ارتباط دائرة السكك الحديد بالحكومة ارتباطاً تاماً كمؤسسة عمرانية وناشد المجلس في حالة بقاء ادارة السكك بهذا الصورة المتذبذبة ان لا يصادق على اية لائحة خاصة بميزانية السكك الحديد<sup>(٤٠٦)</sup> وطلب من الحكومة ان تمتلك السكك الحديد من غير ثمن<sup>(٤٠٧)</sup> .

وطالب من الاقليات غير المسلمة نائب الموصل (سليم حسون) الحكومة حول مشروع ربط الموصل بسكك الحديد ، خلال مناقشة (لائحة قانون اضافة مبالغ الى ميزانية السكك الحديد لسنة ١٩٣٥) وتحدث قائلاً : "...متى تنتبه الحكومة الى صوت الموصل واهلها وتحقيق رغباتها في اصال بلدهم بالعاصمة بسكك حديدية .." (٤٠٨)

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٩ نيسان ١٩٣٦ ، شرع المجلس لمناقشة (لائحة قانون ابرام الاتفاقية العراقية – البريطانية الخاصة بنقل ملكية سكك الحديد للحكومة العراقية لسنة ١٩٣٦ ) ، و هنا تحدث رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ولخص الامور التي مرت بها قضية السكك وعلى الرغم من اعترافه بوجود بعض الاجحاف في هذه الاتفاقية الا انه اكد ان العراق سيحصل على استقلاله الكامل غير المنقوص عندما تتوفر الوسائل لدى المسؤولين وعند ذلك يأتي دور المحاسبة (٤٠٩) ،وجرت مناقشات داخل المجلس ،اذ انتقد نائب البصرة (روبين سومبخ) هذه الاتفاقية واوضح الاثار المترتبة منها في تدهور امور العراق الاقتصادية و السياسي ،وان بريطانيا وضعت شروط ثقيلة (٤١٠).

ونستنتج مما سبق ان نواب الاقليات قد بذلوا جهوداً حثيثة من خلال مطالبة الحكومة بضرورة دراسة بعض المشاريع من اجل تنفيذ السكك الحديدية واعطاءها اولوية وذلك بطرحها للاستثمار، كما يعود بالنفع للبلاد ولإدارة السكك التي تغير من المرافق الحيوية.

## ب- الطرق والجسور

زادت اهمية الطرق البرية وضوحاً لان السكك الحديدية لاتصل الى بعض انحاء البلاد ببعضها ، وهي قادرة على نقل التجارة الداخلية و الخارجية ولأجل

هذه الاهمية طالب نواب الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي ومن خلال مناقشاتهم وآرائهم داخل اروقة المجالس المتعاقبة ، بالاهتمام بالطرق والجسور من اجل خدمة المواطنين ولتكون مقياسا للرقى والتقدم في العراق ، فقد كان اكثر شبكات الطرق مهملة ، وخاصة تلك التي تربط مركز الالوية مع الأفضية التابعة لها ، حيث كان الاهالي يستخدمون الحيوانات واسطة نقل بين المركز وهذه الالقضية .

ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٧ ، تحدث نائب بغداد (يوسف غنيمه) قائلاً : " بعد الانتظار الطويل والمواعيد الخلابه كنا نتوقع ان تأتينا الحكومة بمنهاج اعمال رئيسية اقوى اساسا وامتن عملاً وذلك نتيجة اختبارات ودروس طويلة ترمي الى اصلاح مرافق البلاد وتجهيز ادارة صالحة ... وان مسألة الطرق غايتها طبعاً تسهيل المواصلات وتشجيع حركة النقل والاعمال الاقتصادية ولكن التجربة والاختبار اوضحت بأن وزارة الاشغال والمواصلات انما تقوم بأعمال ترايبية لا تلبث ان تتحول بعد سنة او سنتين الى أخاديد و حفر و اتربة ولا اعلم كيف ان وزارة الاشغال والمواصلات تصرف هذه المبالغ على الاعمال الرئيسية بهذه الصورة ..... " (٤١١) ، كما اقترح الناب نفسه انشاء جسور حديدية تربط العراق بالعالم المتمدن وبما وراء البحار حيث يسهل قدوم السياح ومرور المسافرين من التجار والشركات وغيرهم واكد على انشاء جسور دائمية قوية متحدثاً قائلاً : " ومن رأي ان لا نعمل جسراً صغيراً تمر عليه السيارات الكبيرة ، ان الاعمال المؤقتة لا تفيد ولا تدوم وهذه سياسة اقتصادية سقيمة لا فائدة فيها نحن الان في صدد حياتنا ويجب ان نضع منهاجاً الى ما بعد السنوات القليلة " (٤١٢)

وانتقد نائب الموصل (سليم حسون) الحكومة بقيامها باستيفاء اجور العبور على الجسور، وتحدث مبيناً ان مسألة العبور على الجسور في جميع البلدان المجاورة مجانياً ، وتسأل لماذا يحصل هذا في العراق فقط قائلاً : "الحكومة تقوم

بأنشاء الطرق وتقوم بأنشاء الجسور فما بالها تتوفى ثمناً رسماً او ضريبة على الجسور الثابتة التي هي كالطرق الثابتة ، وعد ثمن دفع العبور مسألة غريبة في بابها ويدل على التخلف وخاصة من جانب الحكومة" (٤١٣) ، فيما ايده في ذلك نائب البصرة (روبين سومينخ) واوضح بانها ظاهرة غير حضارية ، وهي تعكس حالة البلد امام البلدان المجاورة على اعتبار انها مسألة اجتماعية تخدم الشعب(٤١٤)

كما طالب النائب نفسه الحكومة بالاهتمام بطريق بغداد – موصل حتى لا تبقى الموصل محرومة من الاتصال بالعاصمة (٤١٥) ، وقد طالب نائب بغداد(ابراهيم حليم) الحكومة بالاهتمام بهذا الطريق لعدم جاهزيته للاستخدام ، وهذا من شأنه يشكل خطورة على المواطنين (٤١٦).

نستنتج مما سبق بالاهتمام الواضح من قبل نواب الاقليات غير المسلمة بشأن تحسين اوضاع الطرق و الجسور في العراق وتطويرها بشكل فني و دقيق، لانها تشكل جانب مهم من الناحية الاجتماعية وعملية انتقال بين منطقة واخرى وبشكل واسع بين انحاء البلد.

#### ٤- قضايا العمال و الموظفين

##### أ- العمال :

عمل نواب الاقليات على كسب هذه الشريحة من خلال مطالبة الحكومة بتحديد العلاقة بين ارباب العمل و العمال ، وقد لاحظوا الدور الذي تلعبه هذه الطبقة في احداث التغييرات الاجتماعية ونتيجة هذه الاهمية فقد نالت قضية العمال جانبا مهما من احاديث نواب المجلس النيابي و لاسيما من الاقليات غير المسلمة ، وفي جلسات مجلس النواب المنعقدة في كانون الاول ١٩٣٠ ، تقدم نائب الموصل (ثابت عبد النور) بتقرير الى المجلس ليتضمن

تكليف الحكومة بسن لائحة قانونية تضمن حقوق العمال في العراق وذلك لعدم وجود تشريع قانوني خاص يضمن حقوقهم ، منها تحديد ساعات العمل والاجور والضمان الصحي<sup>(٤١٧)</sup> ، مما دفع النائب نفسه الذي يمثل التيار المعادي للإقطاعية بتقديم تعقيباً اوجب على هذا الطلب بقوله : "ان قضية العمال ايها السادة من القضايا التي اصبحت نضعها في مقدمة امور البلاد الحيوية عندما نفكر في تأسيس كيان امة قوية مستقلة تدعى انها تريد مزاحمة الشعوب .... واعتقد ان هذا القانون سيكفل لهؤلاء الراحة والطمأنينة ... ونؤمن لهم حياة سعيدة" <sup>(٤١٨)</sup> ، وطالب نائب البصرة (يوسف عبد الاحد ) الحكومة برعاية حقوق العمال و مصالحهم ،الوقوف على معاناتهم و المصاعب التي يواجهونها ،لانهم عنصر فعال ومهم في المجتمع<sup>(٤١٩)</sup>

وحين تشكلت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) تقدمت بلائحة (قانون العمال) الى المجلس النيابي لمناقشتها وقرارها <sup>(٤٢٠)</sup> ،احتدم نقاش النواب حول هذا القانون فتحدث نائب بغداد (ابراهيم حليم ) واثنى على هذه اللائحة ومن اجل توفير الراحة للعمال ، طلب من الحكومة (تحديد ساعات العمل)<sup>(٤٢١)</sup> ، وشارك نائب بغداد (يوسف الكبير) والنائب (ابراهيم حليم ) الثناء على هذه اللائحة ، لأنها امننت على ارواح العمال وتمنى ان يتسع التأمين ليشمل فئات اكبر من العمال<sup>(٤٢٢)</sup> ، ولما وضعت اللائحة بالتصويت قبلت بالأجماع<sup>(٤٢٣)</sup> .

وخلال مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنتي ١٩٥٠ - ١٩٥١ المالية) ، تحدث نائب الموصل (متي سرسم) عن العمال ، فتساءل من الحكومة عن عدد العمال العاطلين في العراق ، وعن إجراءاتها بصدد معالجة اوضاعهم وتوفير فرص عمل لهم كما ربط النائب نفسه الغاية من تشغيلهم الجانب السياسي فتحدث قائلاً : "ان الغاية من ايجاد الاعمال لهم لمنع المبادئ الهدامة من التغلغل في صفوفهم لا يكفي ايها السادة ان تقول للعامل ظل جوعان عطشان ، فالنتيجة تأتي بأدوار سلبية تتغلغل في صفوف هذه الطبقات وتكون نتيجة ذلك خراب هذه الطبقة ..."(٤٢٤)

ويتضح مما سبق نضوج الفكر السائد عند نواب الاقليات فلقد طرحوا اثر البطالة في رواج الافكار الهدامة كالشيوعية و الماركسية الى العاطلين عن العمل مما يؤثر في طبيعة المجتمع العراقي و طبيعة المدنية العراقية اولاً و خطر انتشار هذه الافكار في خلق بؤر خطيرة داخل المجتمعات في المدينة العراقية الناشئة ثانياً الى جانب ذلك فهم دقيق من قبل نواب الاقليات لهذه المشكلة.

### ب- الموظفين

لم يغفل نواب الاقليات عن حق موظفي الدولة في الحصول على حقوقهم مطالبين الحكومة بالالتفات الى هذه الشريحة الاجتماعية لذا حظيت هذه القضية باهتمام كبير اثناء مناقشات المجلس ، إذ طالبوا بضمان حقوق هذه الشريحة التي قدمت بنظرهم عصارة شبابها في خدمة البلاد ، إذ تحدث نائب بغداد (يوسف غنيمه) عن ما سمعه من عدم التناسب بين الرواتب من أصغر راتب يعطى لموظف الدولة ، ثم تحدث عن نظام التعيين الذي لا يمكن ان يتصور المرء اغرب منه ، واستمرت المناقشات فعندما طرحت لائحة (قانون التقاعد) التي حددت في ١٠ حزيران ١٩٢٩ وعرضها لمناقشتها وقرارها في مجلس النواب ، و تحدث النائب نفسه عن ذلك مؤكدا اهمية المكانة التي يشغلها الموظف في المجتمع العراقي ، و اوضح ان التقاعد هو حق مكتسب وليس هبة وانه مشروع في القوانين ، وان هناك عقداً ضمناً بين الحكومة و الموظف وذلك عندما يدخل



الموظف في وظائف الحكومة يجد هناك قوانين تعطيه بعض الحقوق وتقطع منه كذا في الشهر ثم تعطيه التقاعد فيصبح هذا التقاعد حقا مكتسبا ، كما اشاد بهذه اللائحة ، وعد اقرارها ضمانا لحقوق العمال والموظفين ايام عجزهم او عندما يصابون بعاهاات (٤٢٥).

كما تقدمت حكومة مزاحم الباجة جي الى مجلس النواب بلائحة (قانون مخصصات غلاء المعيشة للمتقاعدين ) وقد اقرها المجلس في جلسته المنعقدة في ١٤ تموز ١٩٤٨ (٤٢٦) ، الا ان اللائحة لم توضع موضع التنفيذ مما دفع نائب الموصل (عبد الله القصير) الى التساؤل من الحكومة عن الأسباب التي دعت الى عدم تنفيذ هذا القانون (٤٢٧)

ورد وزير المالية (علي ممتاز دفتري ) على ذلك بسباب عدم تنفيذها ، يعود الى اعتقاد الحكومة بثقل تكاليف هذه اللائحة التي تصل الى اكثر من (٤٠٠) الف دينار على الخزينة التي ليس بوسعها في الوقت الحاضر تحمل مثل تلك الاعباء فقررت توقيفها الى ان يحين الوقت الملائم لتنفيذها (٤٢٨).

ومن ذلك يتضح مدى الافق الذي يحمله هؤلاء بحيث انهم لم يغفلوا حقوق الموظفين و طالبوا بأن لا تكون الوظائف حكراً على فئة معينة وأن لا تدخل المحسوبية في التعيين فالموظف معنى من المعاني الادارية له أهميته و تأثيره في المجتمع و حاول هؤلاء النواب تعريف الحكومة بالدور الذي يلعبه الموظف و حقوقه في الدولة داعين الحكومة للتخفيف من سوء حالته المعاشية و الصحية.



## الخاتمة

تظهر اهمية هذه الدراسة من خلال المشاركة الفاعلة للأقليات غير المسلمة في بناء المؤسسة التشريعية في العراق ، لاسيما و انه متعدد الطوائف و المكونات الدينية و العرقية و الاثنية ، الى جانب ذلك اهمية التوافق و توحيد الاتجاهات في اتخاذ القرار في مجتمعاً يسوده مثل هذا التنوع بعيداً عن الدوافع الفئوية و المناطقية و قد يبقى الدافع الوطني هو الاساس في ذلك ، و قد اظهرت هذه الدراسة مدى قوة هذا التنوع منذ اقرار القانون الاساسي (الدستور ) وقانون انتخابات المجلس التأسيسي والتي منحت بموجبها الاقليات غير المسلمة حق العضوية و المشاركة في جلسات المجلس التأسيسي العراقي و مجلس النواب العراقي ، وتاتي مهمة هذه الدراسة انها اظهرت مواقف الاقليات و نواياهم في هذا الاتجاه، من خلال اظهار التعايش و المشاركة الاخوية بالهوية الوطنية التي هي اسمى رابطة و اقوى صلة من الدوافع الحزبية و التخلفات السياسية لذلك فان الدستور العراقي في العهد الملكي اكد هذه الحقيقة التي مفادها ان النائب ليس ممثلاً عند منطقتة الانتخابية فحسب بل هو ممثل للعراق كله بفئاته و طوائفه سواء كانت مسلمة ام غير مسلمة . و قد مثل نواب الأقليات غير المسلمة و منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة و بداية الحكم الوطني في العراق دوراً مهماً في ارساء دعائم هذه الدولة اذ كانوا من اصول اجتماعية و ثقافية مختلفة اذ كان هؤلاء من الطبقات المتعلمة و المثقفة في العراق آنذاك منهم الطبيب و المحامي و الصحفي و الملاك التاجر .

ولابد من الإشارة إن الاجتماع الأول لمجلس النواب العراقي ترأسه عن الأقلية المسيحية ( سليمان غزالة ) في الجلسة الأولى باعتباره اكبر سناً في المجلس . و خلال المناقشات التي دارت في مجلس النواب أبدى نواب الأقليات غير المسلمة دوراً فاعلاً فيها من خلال أطروحاتهم التي أسهموا فيها في مناقشة مختلف شؤون البلاد الداخلية مطالبين الحكومات المتعاقبة بتطويرها في الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية.



## هوامش البحث:

- (<sup>١</sup>) غادة حمدي عبد السلام ، اليهود في العراق (١٨٥٦ - ١٩٢٠) ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة : ٢٠٠٨) ؛ ص ٣٢٤ ،ياهو دنكور ، دليل العراق الرسمي ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ٨٥٤ .
- (<sup>٢</sup>) يوسف رزق الله غنيمه ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ط٤ ، دار الوراق للنشر و التوزيع ،(لندن: ٢٠٠٩) ، ص ٢٥٧ .
- (<sup>٣</sup>) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، دار الحكمة،(لندن: ٢٠٠٢) ،، ج ٢ ، ص ٣٩٠ .
- (<sup>٤</sup>) علي صالح الكعبي ، نواب الوية اربيل و السليمانية و الموصل في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي(١٩٢٥-١٩٥٨) ، دار الينايبع ،(ستوكهولم : ٢٠١١) ،، ج ٢ ، ص ٧٢ .
- (<sup>٥</sup>) د .ك. و ، الدولة العراقية ، مجلس النواب ، سجل الدورة التاسعة ١٩٣٩ ص ٣٨٩ ، سجل الدورة العاشرة ١٩٤٣ ، ص ٢ ، سجل الدورة الحادية عشر ، ص ١٦
- (<sup>٦</sup>) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق ، ط٢ ، دار الوراق ،(بيروت: ٢٠٠٩) ، ص ١٤١ .
- (٧) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨) اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة الموصل ١٩٩٣ ، ملحق رقم (٨-٦) .
- (٨) الدولة العراقية ، مجلس النواب ، سجل الدورة السادسة ، ١٩٣٥ ، ص ص ٩٣-٩٦ .
- (<sup>٩</sup>) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-١١) .
- (<sup>١٠</sup>) اسهم في اصدار مجلة الزنبقة ثم ما لبث ان تركها والتحق بجريدة البلاد كمحرر ، وفي سنة ١٩٣٠ ترأس جريدة صدى العهد واما ان احتجبت تولى اصدار جريدة الطريق ثم جريدة النداء ، دليل العراق الرسمي ، المصدر السابق ، ص ٨٦٨ .
- (<sup>١١</sup>) ابراهيم خليل احمد ، توفيق السمعاني وجريدة الزمان ١٩٣٧-١٩٦٣ [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)
- (<sup>١٢</sup>) باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث (١٨٩٩- ١٩٦٩) ، راجعه وقدمه خلدون ناجي معروف ، مطبعة اوفسيت الميناء ، بغداد، ١٩٧٨ ، ج ١ ، ص ص ١٨١ - ١٨٢ .
- (<sup>١٣</sup>) ابراهيم خليل احمد ، توفيق السمعاني وجريدة الزمان ١٩٣٧-١٩٦٣ [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)
- (<sup>١٤</sup>) نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية عام ١٩٣٦ ، ط ١ ، مركز دراسات الخليج ، (البصرة : ١٩٨٣) ، ص ٨٧ .
- (<sup>١٥</sup>) مدرسة الاباء الدومنيكان ، تأسست سنة ١٨٥٦ ، اهتمت بتدريس التاريخ والجغرافية واللغة العربية والرياضيات ، فضلا عن دروس الدين واللغة السبيريانية :- ينظر : فاهم نعمة ادريس الياسري ، جريدة العالم العربي دراسة فكرية سياسية في مواقفها من القضايا الوطنية والقومية (١٩٢٤-١٩٣٠) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة القادسية: ٢٠١٢) ، ص ٦٨
- (<sup>١٦</sup>) د . فائق بطي ، رفائيل بطي ذاكرة عراقية ١٩٠٠- ١٩٥٦ ، ط ١ ، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق : ٢٠٠٠) ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .
- (١٧) ابراهيم خليل احمد ، الموصل والحركة القومية العربية في مطلع القرن العشرين ، موسوعه الموصل الحضارية ، (جامعة الموصل : ١٩٩٢) ، ص ١٣٢ .
- (<sup>١٨</sup>) باقر الورد ، اعلام العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨٩ ، يياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٨٧ ، ص ٨٧٠ .
- (<sup>١٩</sup>) نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية عام ١٩٣٦ ، ط ١ ، مركز دراسات الخليج ، (البصرة : ١٩٨٣) ، ص ٨٧ .
- (<sup>٢٠</sup>) حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي(١٩٢٥-١٩٥٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ،(جامعة البصرة: ١٩٩٧) ، ملحق رقم (١٣) .
- (<sup>٢١</sup>) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ص ص ٣٠٨- ٣٠٩
- (<sup>٢٢</sup>) باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ، ج ١ ، ص ٣١٥ ، نون حسين الطائي ، الاتجاهات الاخلاقية في الموصل في اواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، (جامعة الموصل : ١٩٩٠) ، ص ١٨٠ ، ص ٣٨٤ .
- (<sup>٢٣</sup>) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-١٠)
- (<sup>٢٤</sup>) موقع جمعية اطباء العراقيين [www.iimaonnlin.net](http://www.iimaonnlin.net)
- (٢٥) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٥٧
- (٢٦) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-١٣)
- (<sup>٢٧</sup>) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٢-١٧٣ .

- (٢٨) مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، حميد المطيعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ، المصدر السابق ج ١، ص ٢٦٩.
- (٢٩) كامل سلمان الجبوري ، معجم المؤلفين من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٠ ، ط١، منشورات دار الكتب العلمية (بيروت: ٢٠٠٣) ، ج ٣ ، ص ٣٧٤.
- (٣٠) حميد المطيعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج ١ ، ص ٧٤
- (٣١) مير بصري اعلام الادب في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٦.
- (٣٢) د. صباح مهدي رميض ، صحافة العهد الملكي مصدر الدراسة تاريخ العراق المعاصر (ابحاث ودراسات) ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، ط ١ ، (بيروت: ٢٠١٠) ص ١٨٨ ؛ نمبر طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات التاريخية ، (الجامعة المستنصرية : ١٩٨٤) ، ص ٢٣٤.
- (٣٣) مجلة النادي العلمي : اسهم في تحريرها عدد كبير من ادباء الموصل ومثقفوها ومن ابرزهم : صديق الدملاجي ، علي الجميل ، فتح الله سرسم، حنا خياط ، رشيد الخطيب ، فاضل العبدلي واخرون ، عالجت المجلة موضوعات ثقافية واجتماعية واهتمت بقضية المرأة . ينظر: ابراهيم خليل العلاف ، تاريخ الموصل الحديث ، (دراسات ومقالات) ، (الموصل : ٢٠٠٧) ص ٢٣٤.
- (٣٤) د. فائق بطي ، رفائيل بطي، ذاكرة عراقية ١٩٠٠-١٩٥٦ ، ط ١ ، دار للثقافة والنشر ، (دمشق: ٢٠٠٠) ، ج ١ ، ص ٦١ - ص ٩٤.
- (٣٥) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-٣) ، مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث، المصدر السابق ، ص ١٢٥-١٢٦؛ علي صالح الكعبي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٦.
- (٣٦) مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ ؛ فائق بطي ، اعلام في صحافة العراق ، (بغداد: ١٩٧١) ، ص ١٦٧.
- (٣٧) كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠-١٩٦٩ ، (بغداد: ١٩٦٩) ، ج ٢ ، ص ٥٤.
- (٣٨) كامل سلمان الجبوري ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ ؛ جريدة الاخبار ، العدد ٢٠٥٥ في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ .
- (٣٩) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٣ ، الجلسة الاولى ، ص ٤.
- (٤٠) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٤ ، الجلسة الاولى ، ص ٥.
- (٤١) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٧ ، الجلسة الاولى ، ص ٣.
- (٤٢) مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث، المصدر السابق ، ص ٣٦٠.
- (٤٣) مجلة المصباح : مجلة ادبية اجتماعية صاحب امتيازها والمسؤول سليمان شينة وكانت تصدر صباح كل خميس بحجم كبير بثمان صفحات صدر عددها الاول في ١٠ نيسان ١٩٢٤ وتوقفت عن الصدور في ٦ حزيران ١٩٢٦ حيث قررت وزارة الداخلية غلقها بسبب المقال المنشور في العدد (١٢٧) الذي احدث ضجة بين افراد الطائفة اليهودية وكانت تركز على تعليم اللغة العبرية . مازن لطيف علي ، الصحف اليهودية العراقية في ثلاثينيات القرن العشرين [www.dahsha.com](http://www.dahsha.com)
- (٤٤) عصام جمعة المعاصيدي ، الصحافة اليهودية في العراق ، ط ١ ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، (مصر : ٢٠٠١) ص ٧٨ ؛ باقر امين الورد ، اعلام الادب في العراق ، المصدر السابق ، ص ٧٦ ؛ جعفر عباس حميدي ، الحركة الصهيونية في العراق ١٩٢١-١٩٥٢ ، مجلة الامن القومي ، العدد (٤) ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢.
- (٤٥) كشف الموظفين والمستخدمين تحت ادارة المعتمد السياسي و الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة دار السلام ، (بغداد: ١٩٢٤) ص ٤٣ ،
- (٤٦) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث، ص ١٣٠
- (٤٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ١٩٣٩ ، ص ٣٨٩-٣٩٠ ؛ يوسف رزاق غنيمية ، المصدر السابق، ص ٢٨٤.
- (٤٨) الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٩٦٥
- (٤٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ١٩٢٨ ، ص ٣-٤ ، الدورة الانتخابية الثالثة ١٩٣٠ ، ص ١٣٩-١٤٠ ، سجل الدورة الحادية عشر سنة ١٩٤٧ ، ص ١٦-١٧ ، سجل الدورة الثانية عشر سنة ١٩٤٩ ، ص ٦-٨.
- (٥٠) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ١٢١.
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ١٧٢

- (٢) م.م.ن، سجل الدورة العاشرة ص ص ٣٠٢ ، وسجل الدورة الحادية عشر لسنة ١٩٤٧، ص ١٦ .
- (٣) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، ص ٧٧ .
- (٤) فتى العراق : جريدة يومية سياسية اجتماعية عامة صاحب امتيازها متي سرسم ، صدر العدد الاول في ١٥ اذار /١٩٣٠/ تميزت منذ صدورها برصانتها وباتجاهها العربي الواضح . للمزيد ينظر: وائل علي احمد النحاس ، تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، (جامعة الموصل : ١٩٨٨ )، ص ٧١ .
- (٥) البلاغ: جريدة يومية سياسية عامة تصدر ثلاث مرات في الاسبوع ، صاحب امتيازها متي سرسم صدر عددها الاول في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢١ ، اهتمت بالأدب العربي والتاريخ الاسلامي وتبنت الدعوة الى حماية المصنوعات الوطنية ورفعت شعار صيانة حقوق المرأة: للمزيد ينظر : وائل النحاس ، المصدر نفسه ، ص ٨٨-٨٩ .
- (٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق ، ج ١٠، ص ٣٠٠ - ص ٣١٥ .
- (٧) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-١١) .
- (٨) علي صالح الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
- (٩) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٥٠ .
- (١٠) حميد المطيعي ، المصدر السابق ، ص ٨٠٨ .
- (١١) غادة حمدي عبد السلام ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠ ؛ يوسف رزق غنيمه ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- (١٢) م.م.ن ، سجل الدورة الثانية ١٩٢٨ ، ص ٣ - ص ٤ .
- (١٣) سهيل قاشا ، مسيحيو العراق ، المصدر السابق، ص ٣٨٢ .
- (١٤) مير بصري ، اعلام السياسة ، ج ٢، ص ٤١٢ .
- (١٥) عدنان سامي نذير ، المصدر السابق ، ملحق رقم (٨-٧) .
- (١٦) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
- (١٧) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .
- (١٨) مجلة لغة العرب ، مج ٤ ، ج ٥ ، س ٤ ، تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ص ٣٠٥ .
- (١٩) د. ك. و ، الدولة العراقية ، مجلس النواب ، سجل الدورة الرابعة ، ١٩٣٣ ، ص ص ٤٨ - ٤٩ ؛ الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٩٥٦ .
- (٢٠) المصباح (مجلة)، العدد ٣٨ ، ١٥ كانون الثاني ١٩٢٥ .
- (٢١) يوسف رزق الله غنيمه ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .
- (٢٢) د. ك. و ، الدولة العراقية ، مجلس النواب ، سجل الدورة السابعة ١٩٣٧، ص ١٤ ، وسجل الدورة الثامنة ١٩٣٩، ص ٣٨٩ .
- (٢٣) مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٠٤ .
- (٢٤) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .
- (٢٥) سهيل قاشا ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .
- (٢٦) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .
- (٢٧) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .
- (٢٨) سهيل قاشا ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .
- (٢٩) شركة النفط التركية : أسست هذه الشركة من قبل بنك بريطاني كان قد تأسس في استانبول في عام ١٩١٠ باسم البنك الوطني التركي . وبإيعاز من الحكومة البريطانية بدأت المفاوضات بين هذا البنك والبنك الألماني ، انتهت في ٣١ كانون الثاني عام ١٩١١ بتأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة ، وفي ٢٥ أيلول عام ١٩١٢ أبدلت الشركة اسمها إلى شركة النفط التركية . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، (بيروت : ١٩٨٠) ، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ٢٦ - ٥٢ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ج ١، ص ٢٨٣ .
- (٣١) ساسون حسقيل: ولد في بغداد عام ١٨٦٠ ، ينتمي إلى أسرة يهودية عرفت بالثروة والتجارة والجاه . وتلقى دراسته في مدرسة الاليناس ، عين وزيراً للمالية ، وانتخب نائباً عن بغداد في تموز عام ١٩٢٥ ، وجدد انتخابه في أيار عام ١٩٢٨ وتشرين الثاني عام ١٩٣٠ ، وقد سافر إلى أوروبا للاستشفاء فأدركته الوفاة في باريس عام ١٩٣٢ . مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٢ - ٧٢ .

(٨٢) شركة نفط خانقين : وهي شركة صغيرة أسستها شركة النفط الانكليزية - الفارسية . للتفاصيل ، ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ١٢٥

(٨٣) هو عبد المحسن بن فهد ، أحد أفراد أسرة آل السعدون ، ولد في لواء المنتفك عام ١٨٧٩ ، شكل أربع وزارات (١٩٢٢ - ١٩٢٩) ، تولى خلالها رئاسة المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، ورئاسة مجلس النواب عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ و١٩٢٩ . للتفاصيل ، ينظر : لطفى جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ .

(٨٤) عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ٢٨٤ ، ٢٩٤ ؛ ج ٢ ، ص ١٤١ ومن المهم ان نذكر ان هذه الاتفاقية لم تعرض على مجلس النواب العراقي لإقرارها بل وقعت من قبل مجلس الوزراء فقط  
(٨٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٤٣) في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٩

(٨٦) عبد الحسين الجليبي (١٨٧٦-١٩٣٩) : ولد في الكاظمية عام ١٩٧٦ ، درس في مدارسها ، توفي والده وهو في عمر ١٨ سنة ، فحل محله في رئاسة العائلة وادارة املاكها ، عين عضواً في محكمة قضاء الكاظمية ، ثم عضواً في مجلس ادارة ولاية بغداد حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ ، ثم عين وزيراً للمعارف (تشرين الثاني ١٩٢٢ - تشرين الثاني ١٩٢٣) ، انتخب نائباً عن بغداد (١٩٣٠ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٥) ثم عين - عضواً في مجلس الاعيان في تشرين الثاني ١٩٣٣ ، توفي في الكاظمية عام ١٩٣٩ . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٦

(٨٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير اعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة ٤٣ في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٩  
(٨٨) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٤٦ في ١٦ نيسان ١٩٢٧ ، ص ٥٧٩  
(٨٩) المصدر نفسه ، الجلسة (٥٣) في ١٣ حزيران ١٩٢٦ ، ص ٥

(٩٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٤٦ في ١٦ نيسان ١٩٢٧ ، ص ص ٧ - ٨  
(٩١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة ١٨ في ١٦ تموز ١٩٢٨ ، ص ٤٢٠  
(٩٢) ولد عام ١٨٨٥ ، وهو من أسرة عرفت بثرائها وشغفها بالكتب والمؤلفات النفيسة ، شغل العديد من المناصب الإدارية ، أنتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي العراقي ، كما أصبح وزيراً للمالية في وزارة علي جودت الأيوبي عام ١٩٣٤ . ينظر : حارث يوسف غنيمه ، السياسي الأديب يوسف غنيمه ١٨٨٥-١٩٥٠ من أركان النهضة العلمية في العراق الحديث ، حياته . آثاره . عصره ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .

(٩٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة ١٨ في ١٦ تموز ١٩٢٨ ، ص ٤٢٢  
(٩٤) المصدر نفسه ، الجلسة ١٨ في ١٩ تموز ١٩٢٨ ص ٤٤٥ ، ص ص ٤٥٦ - ٤٥٧

(٩٥) نوري السعيد (١٨٨٩-١٩٥٨) : ولد في بغداد عام ١٨٨٩ . في سنة ١٩٠٣ التحق بالكلية العسكرية في استانبول وتخرج منها في سنة ١٩٠٦ ، اشترك مع الضباط العرب في (جمعية العهد) ، التحق مع الأمير فيصل بن الحسين في سوريا بين سنتي (١٩١٨-١٩١٩) ليصبح رئيساً لأركانها ، عاد إلى العراق في ١٩٢٠ وأصبح رئيساً لأركان الجيش ، أصبح وزيراً للدفاع في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ، شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات ، قدم طلباً في عام (١٩٤٩) لتأسيس حزب الاتحاد الدستوري فأجيز في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩) . عن حياة نوري السعيد ودوره السياسي أنظر : سعاد رؤوف شبر محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٥ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد : ١٩٨٨) ، ص ١٣

(٩٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة ٥٤ في ١٤ ايار ١٩٣٢ ، ص ٥٧١  
(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٥٧٢

(٩٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة ٥٤ في ١٤ ايار ١٩٣٢ ، ص ٥٧٢ ، ص ٤٧٣  
(٩٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة ٥٤ في ١٤ ايار ١٩٣٢ ، ص ٥٧٣

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٥٨٢

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ص ٥٨٦ - ٥٨٧

(١٠٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٢٩ في ٢٠ اذار ١٩٣٤ ، ص ٣٢٧

(١٠٣) عباس عطية جبار ، الحياة البرلمانية في العراق (١٩٣٢ - ١٩٣٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة بغداد : ١٩٧٢) ، ص ١٥٥



- (١٠٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، الجلسة ٣٠ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ ص ص ٣٥ - ٣٨
- (١٠٥) المصدر نفسه ، الجلسة ٣ في ١٤ نيسان سنة ١٩٣٨ ، ص ٣٨٣
- (١٠٦) جميل المدفعي (١٨٩٠-١٩٥٨): ولد جميل المدفعي في الموصل عام ١٨٩٠، وأتم دراسته العسكرية في بغداد ، ثم دخل مدرسة الهندسة في تركيا ثم عاد إلى العراق عام ١٩٢٣ ، فأُسندت له متصرفية لواء المنتفك ، ثم أصبح وزيراً للدخالية في وزارة نوري السعيد الأولى، توفي في بغداد في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ، ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص ١٥٤-١٥٦ .
- (١٠٧) د.ك. و. ، ملفات البلاط الملكي ، ملف شركة نفط البصرة ذات الرقم ص ٢٦/٣ تسلسل (١٢) ؛ شركة نفط البصرة ، الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية في ٢٩ تموز ١٩٣٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٨ ، ص ص ١ - ٥
- (١٠٨) جلال بابان (١٨٩٢-١٩٧٠): ولد عام ١٨٩٢ ، شغل منصب المتصرفية في الناصرية وكربلاء وأربيل حتى عام ١٩٣٢ حينما أصبح وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة ناجي شوكت . كما أصبح وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الكيلاني في آذار ١٩٣٣ ، أنتخب نائب عن أربيل في مجلس النواب ، توفي في بيروت عام ١٩٧٠ . نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ... ، ص ٦٥ ؛ باقر أمين الورد ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ ، حميد المطيعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥
- (١٠٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، الجلسة ٣ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، ص ص ٤٠ - ٤١
- (١١٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، جلسة ٤ في ١٢ حزيران ١٩٣٩ ، ص ٥٤
- (١١١) المصدر نفسه ، ص ص ٥٥ - ٥٦
- (١١٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة ٢٦ في ١٠ نيسان ١٩٤٣ ، ص ٢١٩
- (١١٣) المصدر نفسه ، ص ص ٢٢٤ - ٢٢٥
- (١١٤) مزاحم الباجتجي (١٨٩٠-١٩٨٢): ولد سنة ١٨٩٠ في النعمانية جنوب بغداد ، وأكمل دراسته فيها ودرس القانون في أستابول لكنه لم يكمل دراسته أصدر جريدة النهضة العربية سنة ١٩١٣ ، انتخب سنة ١٩٢٤ عضواً في المجلس التأسيسي وسنة ١٩٢٥ عضواً في مجلس النواب ، أصبح سنة ١٩٢٧ ممثل العراق في لندن ، شكل سنة ١٩٤٨ وزارته الوحيدة عقب استقالة محمد الصدر ، توفي في جنيف في ٢٣ أيلول ١٩٨٢ . ينظر : علاء جاسم محمد العربي ، رجال العراق الملكي ، ط١ ، دار الحكمة ، (لندن: ٢٠٠٤) ، ص ص ١٥١-١٥٤ .
- (١١٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ٢٠ في ١٤ اذار ١٩٤٩ ، ص ٢٩٢
- (١١٦) توفيق السويدي (١٨٩٢-١٩٦٨): ولد في بغداد عام ١٨٩٢ يرجع نسبه الى اسرة عرفت بوجاهتها ووطنيتها درس في مدارس بغداد ، واكمل دراسته الثانوية والجامعية في اسطنبول وباريس ، دخل كلية الحقوق في باريس ، عين عميد كلية الحقوق في بغداد ثم تدرج في المناصب الوزارية حتى اوكلت اليه مهمة رئاسة الوزراء فشكّلها في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ فكان اصغر من تولى هذا المنصب عمرا في تاريخ العراق في عهد الملكي ، توفي في بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٨ وانتقل الى بغداد ليدفن هناك ينظر : محمد مظفر الأدهمي ، النخبة العراقية وحركة التحرر العربي ، مجلة افاق عربية ، العدد ١ كانون الثاني ١٩٩١ ، ص ٨٦ ؛ توفيق السويدي ، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق و القضية العربية ، المصدر السابق ، ص ص ٩ - ١٠ ؛ مير بصري ، اعلام السياسية في العراق الحديث ، ج١ ، ص ١٢٤
- (١١٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة (٣٠) في ١٠ ايار ١٩٥٠ ، ص ٤١٤
- (١١٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (١١) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص ١٥٨
- (١١٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٢
- (١٢٠) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٤) في ١٨ اذار ١٩٥١ ، ص ٢٧١
- (١٢١) النواب الذين وقعوا الطلب : محمد صديق شنشل ، اسماعيل الغانم ، فائق السامرائي ، محمد مهدي كبة ، قاسم المفتي ، عبد الكريم كنة ، علي ابو التمن ، ذيبان الغبان ، عبد العزيز جميل ، جعفر حمندي ، جمال المفتي ، سعد عمر ، محمد مشحن الحردان ، جمال الراوي ، ناجي الهرمزي ، عبيد الحاج خلف . م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٢٧ في ٢٥ اذار ١٩٥١ ، ص ص ٣٢٧-٣٢٨
- (١٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢٩
- (١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٦٦٥ .
- (١٢٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٨ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (٧) ٩ شباط ، ص ص ٦٠ - ٦١

(١٢٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة ١٠ في ١٤ شباط ١٩٥٢، ص ١٥٣؛ وللمزيد ينظر: اسامة عبد الرحمن نعمان، تطوير سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ - ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة: بغداد)، ١٩٨٣، ص ٤١

(١٢٧) ان سبب مناقشة هذه الاتفاقية بشكل سريع لوجود الاغلبية المؤيدة لقرار الحكومة، اذ اعترض عليها سبعة نواب وهم: سعد عمر، عبد الكريم الازري، عبد الكريم كنه، جمال المفتي، ذيبان الغبان، عبد العزيز الجميل. ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة ١٠ في ١٤ شباط ١٩٥٢، ص ١٣٦

(١٢٨) م.م.ن، المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٢٩) عبد الوهاب مرجان (١٩٠٧-١٩٦٤): ولد عام ١٩٠٧ في الحلة، تخرج من كلية الحقوق ببغداد عام ١٩٣٣ و انتخب نائبا عن الحلة في اذار ١٩٤٧ جدد انتخابه في جميع الدورات، انتخب رئيسا لمجلس النواب في اول كانون الاول ١٩٤٨، جدد انتخابه في اول كانون الاول عام ١٩٤٩، عين وزير للمواصلات والاشغال ووكيلا لوزير المالية عام ١٩٥٠، تدرج في العديد من المناصب الادرية والوزارية وفي ١٠ ايار ١٩٥٨ اعيد انتخابية رئيسا لمجلس النواب الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسجن اثر الثورة وافرح عنه بعد ذلك ومرضى مرضا عضال توفي في بغداد في ١٥ اذار ١٩٦٤. ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٢٨٩ - ٢٢٩؛ حميد المطبوعي، المصدر السابق، ص ٥٣٣

(١٣٠) اسامة عبد الرحمن نعمان، المصدر السابق، ص ص ١٢٠-١٢٢

(١٣١) زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق (١٩٣٩ - ١٩٤٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل: ١٩٨٩)، ص ٣٠

(١٣٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ٨ في ١١ ايار ١٩٢٧، ص ٦٧

(١٣٣) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦): ولد في الموصل عام ١٨٨٥، تخرج في المدرسة الحربية في اسطنبول عام ١٩٠٤، تسلم وزارة الدفاع في الوزارة النقية الأولى، تولى رئاسة الوزارة عام ١٩٢٤، في عام ١٩٣٠ عين وزيراً للخارجية والدفاع وصار رئيساً لمجلس النواب، وفي عام ١٩٣٤ عُيِّن عضواً في مجلس الأعيان ثم وزيراً للدفاع عام ١٩٣٥، قتل أثناء انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦. ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، ط١، (بغداد: ١٩٨٧)، ص ٢٤ - ٢٧

(١٣٤) المصدر نفسه، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص ١٢٦٧

(١٣٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص ١٢٦٨

(١٣٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص ١٢٧٠

(١٣٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، الجلسة ١٤ في ٤ شباط ١٩٢٩، ص ٤٥٩

(١٣٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨، الجلسة ١٤ في ٤ شباط ١٩٢٩، ص ١٢٥

(١٣٩) المصدر نفسه، الجلسة ١٧ في ١٨ شباط ١٩٢٩، ص ١٧١

(١٤٠) المصدر نفسه، الجلسة ١٨ في ٢١ شباط ١٩٢٩، ص ص ١٨٩-١٩٢

(١٤١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨، الجلسة ١٨ في ٢١ شباط ١٩٢٩، ص ١٩٢

(١٤٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠، الجلسة ٤ في ٣٠ ايار ١٩٣١، ص ٥١

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٥

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٩

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٧٠-٧١، ص ١٥٣

(١٤٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٣٩ في ٤ تموز ١٩٣٣، ص ٦٠١

(١٤٧) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٤٣ في ٢١ نيسان ١٩٣٤، ص ٥٩١

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ص ٥٩٥ - ٥٩٦

(١٤٩) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧): هو ياسين حلمي سلمان ولد في بغداد عام ١٨٨٤ ودرس في إستانبول وتخرج من المدرسة العسكرية ضابطا عام ١٩٠٢ ثم تخرج من كلية الأركان عام ١٩٠٥ شغل منصب رئيس الوزراء لمدة ١٠ أشهر وأصبح عبد المحسن السعدون رئيسا للوزراء من بعده. شغل مناصب حكومية مختلفة لمدة عشر سنوات حتى أصبح رئيسا للوزراء للمرة الثانية عام ١٩٣٥

اشتهر ياسين الهاشمي بكونه أول رئيس وزراء عراقي يتم الاطاحة به عن طريق انقلاب عسكري حيث قام بكر صدقي بانقلابه الشهير عام ١٩٣٦، توفي في بيروت عام ١٩٣٧. ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، ص٢٢٩؛ <http://ar.wikipedia.org>.

(١٥٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة ٤٧ في ٢٦ اذار ١٩٣٦ ، ص٨٣٦

(١٥١) المصدر نفسه ، ص ٨٣٧

(١٥٢) المصدر نفسه ، ص ص ٨٤٣

(١٥٣) المصدر نفسه ، ص ص ٨٤٨ – ٨٤٩

(١٥٤) حكمت سليمان (١٨٩٨-١٩٣٧) : ولد في بغداد عم ١٨٩٨ وبعث الى اسطنبول لدراسة في جامعتها ثم عاد الى بغداد وعين مسؤولاً عن البريد ، اختير نائبا في المجلس النيابي ، ثم عين وزيراً للمعارف سنة ١٩٢٥ فوزير العدلية سنة ١٩٢٨ ، ثم وزيراً للداخلية سنة ١٩٣٣ ثم رئيساً للوزراء بعد انقلاب بكر صديقي ١٩٣٦ ، توفي عام ١٩٤٦ . ينظر: حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلام العراق ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٣

(١٥٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ١٢ في ٨ ايار ١٩٣٧ ، ص ١٥٥

(١٥٦) المصدر نفسه ، الجلسة ٣٣ في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٤٧٢

(١٥٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ٣٣ في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٤٧٢

(١٥٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ١٢ في ٨ ايار ١٩٣٧ ، ص ١٦١

(١٥٩) المصدر نفسه ، ص ص ٤٧٩ – ٤٨٠

(١٦٠) حمدي الباجتجي (١٨٨٦-١٩٤٨) ولد في بغداد عام ١٨٨٦ واتم دراسته في المدرسة الشاهانية الملكية في استانبول و تخرج منها عام ١٩٠٩ فعين استاذاً في مدرسة الحقوق في بغداد و قائمقام في الكاظمية ١٩٠٣ ، انتخب نائباً عن بغداد واسندت اليه وزارة الاوقاف ووكالة وزارة الدفاع توفي في بغداد عام ١٩٤٨ . ينظر: الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص ٨٧٩؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .

(١٦١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادي عشر ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ٣٩ في ٩ تموز ١٩٤٧ ، ص ٧١٨

(١٦٢) المصدر نفسه ، ص ٧٢١

(١٦٣) ولد عام ١٩٠٠ في مدينة العمارة ، ويعد احد رؤساء الوزارة في عهد الملكي ، عين وزيراً للمعارف عام ١٩٣٣ في وزارة جميل المدفعي ووزيراً للعدلية في حكومة حكمت سليمان عام ١٩٣٦ ، اصبح في عام (١٩٤٤ – ١٩٤٦ ) وزيراً للمالية ورئيساً لمجلس الاعيان ، وقد توسعت شهرته بعد ارتباط اسمه بمعاهدات (بور تسموث) بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٤٨ . ثم اختير عضواً في مجلس الاعيان سنة ١٩٤٩ ووزيراً للداخلية سنة ١٩٥٠ ، وفي حزيران عام ١٩٥٧ وبينما كان يخطب في مجلس الاعيان سقط على كرسيه متوقفاً بالنوبة . ينظر: حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣

(١٦٤) المصدر نفسه ، الجلسة ١٢ في ١٩ نيسان ١٩٤٧ ص ١٩٥

(١٦٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢) في ٥ كانون الاول ١٩٤٨ ، ص ٢٥

(١٦٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢

(١٦٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة (١٨) في ٦ نيسان ١٩٥٠ ، ص ٦٨٨

(١٦٨) المصدر نفسه ، ص ٧٠٨

(١٦٩) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٤ في ١٧ ايار ١٩٥١ ، ص ٢٠٢

(١٧٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ١٤ في ١٢ شباط ١٩٥١ ، ص ٩٠٧

(١٧١) ، م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ١٤ في ١٢ شباط ١٩٥١ ، ص ٩٠٨

(١٧٢) المصدر نفسه ، ص ٩١٢

(١٧٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، الجلسة ١٨ في ٧ شباط ١٩٥٤ ، ص ٤٣٣

(١٧٤) المصدر نفسه ، ص ٤٣٦

(١٧٥) المصدر نفسه ، ص ٤٣٦

- (١٧٦) الميزانية: ان مصطلح الميزانية هو اعداد ميزانية للنفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة عن مدة مقبلة ،ويعود تاريخها الى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ في فرنسا وهو عبارة عن خطة لبرنامج عمل مالي محتوية على بيان تقديري مفصل للنفقات و الإيرادات العامة للدولة الهدف منه تطبيق سياسة مالية عامة للدولة تعتمد من قبل السلطة التشريعية. محمد حلمي مراد، الميزانية العامة، قواعد اعدادها وتطبيقاتها في بعض الدول العربية ، محاضرات معهد الدراسات العربية ،(جامعة الدول العربية: ١٩٦٠)، ص ٥٨؛ احمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية، تحضيرها وتحليلها، دار الكتاب العربي، (القاهرة: ١٩٤٧)، ص ٦-٨
- (١٧٧) روبية : هي العملة الهندية التي وضعت في التداول في العراق بعد احتلال البريطاني ، وقيمتها تعادل (٧٥) فلسا و الأنة جزء منها ،يعقوب سر كيس مباحث عراقية - القسم الثاني ،(بغداد : ١٩٥٥ )، ص ص ١٧٤ - ١٧٥
- (١٧٨) الأنة : أو أنة ( Anna ) جمعها أنات ، وهي عملة هندية معدنية من النيكل ، وتساوي ١/١٦ من الروبية ، وكل أنة تساوي اربع بية ( Pice ) وهي عملة معدنية من النحاس ، واخيراً الباية ( Pie )، وهي عملة معدنية تساوي ٣/١ البية ، ويطلق عليها باللهجة العامية ( العانة ) ، ينظر :عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ( مصر : ١٩٤٦م ) ، ص ١٠٨ .
- (١٧٩) رؤوف الجادرجي (١٨٨٢-١٩٥٩): هو محمد رؤوف رفعت بن عبد الرؤوف ولد عام ١٨٨٢ في بغداد ودرس في استانبول و بعد ذلك في برلين .زاول المحاماة ثم انتخب نائباً في مجلس النواب ١٩٢٥-١٩٢٨. توفي في بيروت عام ١٩٥٩ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢، ص ص ٥٦-٥٥
- (١٨٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير اعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٢٢) في ٣ ايلول ١٩٢٥ ، ص ٢
- (١٨١) المصدر نفسه ، الجلسة (٤٣) في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٢٢
- (١٨٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير اعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٤٥) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٢٠
- (١٨٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٤٦) في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٩
- (١٨٤) كل (لك) ربية يعادل (١٠٠,٠٠٠) ربية
- (١٨٥) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٣٦) في ١٥ ايار ١٩٢٦ ، ص ٧
- (١٨٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠
- (١٨٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٥٠) في ٥ حزيران ١٩٢٦ ، ص ٢١
- (١٨٨) المصدر نفسه ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (٢) في ٤ ايار ١٩٢٧ ، ص ٨١٣
- (١٨٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (٢) في ٤ ايار ١٩٢٧ ، ص ٨٢٢
- (١٩٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (١٧) في ٢٥ ايار ١٩٢٧ ، ص ١١٨٧
- (١٩١) اصبح يوسف غنيمه وزيراً للمالية في عهد حكومة توفيق السويدي الاولى التي تشكلت في (٢٨ نيسان ١٩٢٩-٢٥ اب ١٩٢٩)
- (١٩٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٢٧) في ١٦ اب ١٩٢٨ ، ص ص ٦١٢ - ٦٢٢
- (١٩٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٤١) في ١٩ ايلول ١٩٢٨ ، ص ص ٩٩٢ - ٩٩٤
- (١٩٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٢٧) في ٢٨ اذار ١٩٢٩ ، ص ص ٣١١ - ٣١٢
- (١٩٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٥٧) في ٩ حزيران ١٩٢٩ ، ص ٨٤١
- (١٩٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٢٦) في ١٧ كانون الثاني ، ١٩٣١ ، ص ٣١٥
- (١٩٧) المصدر نفسه ، ص ٣١٢
- (١٩٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٣) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١ ، ص ص ٤٣٦ - ٤٣٧
- (١٩٩) المصدر نفسه م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٤١) في ١٢ اذار ١٩٣١ ، ص ٥٤١
- (٢٠٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٤١) في ١٢ اذار ١٩٣١ ، ص ٥٤٥ ، يقصد النائب هنا بالكارثة العالمية (الازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ )
- (٢٠١) المصدر نفسه ، الجلسة (٥٠) في ٣٠ اذار ١٩٣١ ، ص ٧٢٣

- (٢٠٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني ، لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة (٣٠) ، في ١٢ اذار ١٩٣١ ، ص ٢٢٦
- (٢٠٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦
- (٢٠٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة (٣٢) في ١٦ اذار ١٩٣٢ ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٩
- (٢٠٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢ ، الجلسة (٤٠) في ٣٠ اذار ١٩٣٢ ، ص ٤٣٢
- (٢٠٦) رستم حيدر (١٨٨٩-١٩٤٠) : ولد في مدينة بعلبك عام ١٨٨٩ وهو ينتمي الى اسرة (آل حيدر) وهي اسرة معروفة ورستم حيدر الذي يجيد الفرنسية والانكليزية والتركية اضافة الى العربية، شخصية فذة لعبت دوراً بارزاً في تاريخ سوريا والعراق. درس في اسطنبول في (المدرسة الملكية الشاهانية) وتخرج منها عام ١٩١٠، ثم ذهب الى باريس لمتابعة دراسته هناك في (السوربون) ، وشغل عضوية مجلس النواب ثم مجلس الاعيان . توفي في عام ١٩٤٠ . للمزيد ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٢٣٧
- (٢٠٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٢٣ في ٣ حزيران ١٩٣٣ ، ص ٢٣٦
- (٢٠٨) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٥
- (٢٠٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٥ - ٢٦٠
- (٢١٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٢٩) في ٢٠ اذار ١٩٣٤ ، ص ٣٠٦
- (٢١١) المصدر نفسه ، الجلسة (٤١) في ١٨ نيسان ١٩٣٤ ، ص ص ٥١٤
- (٢١٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢٤
- (٢١٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (١٤) في ٣١ كانون الاول ١٩٣٥ ، ص ٦٥
- (٢١٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٤
- (٢١٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (١٨) في ١١ كانون الثاني ، ١٩٣٦ ، ص ٢٣٥
- (٢١٦) رؤو البحراني (١٨٩٧-١٩٦٣) : هو محمد رؤوف بن الحاج حسن بن محمد البحراني ولد في بغداد عام ١٨٩٧ و درس في المدرسة السلطانية ، نال شهادة الحقوق عام ١٩٢٣ انتخب نائباً عن بغداد ١٩٣٥-١٩٣٦ ، توفي في بغداد عام ١٩٦٣ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٧٨-٧٩
- (٢١٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٣٢) في ٢٠ شباط ، ١٩٣٦ ، ص ٥٣٤
- (٢١٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٣) في ٢٢ شباط ، ١٩٣٦ ، ص ٥٦٩
- (٢١٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط ، ١٩٣٦ ، ص ص ٦٥٥ - ٦٥٧
- (٢٢٠) جعفر ابو التمن (١٨٨١-١٩٤٥) : ولد في بغداد عام ١٨٨١ ، من عائلة معروفة بالتجارة ، اسندت اليه وزارة التجارة في اذار عام ١٩٢٣ ، انتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٢٨ ، توفي في بغداد عام ١٩٤٥ . للمزيد ينظر : عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن و دوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد : ١٩٨٠).
- (٢٢١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (١٨) في ٢٧ ايار ١٩٣٧ ، ص ٢٣٧
- (٢٢٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٠) في ٣١ ايار ١٩٣٧ ، ص ٢٦٩
- (٢٢٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٠) في ٣١ ايار ١٩٣٧ ، ص ٢٧١
- (٢٢٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٤) في ٣ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٢٦٨
- (٢٢٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٥) في ٤ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٢٩٠
- (٢٢٦) المصدر نفسه ، ص ٣٠٣
- (٢٢٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٣١) في ١٦ نيسان ١٩٣٨ ، ص ص ٤٠٩ - ٤١٠
- (٢٢٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة (١٥) في ١٩ اذار ١٩٤٠ ، ص ١٤٥
- (٢٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ ،
- (٢٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ،
- (٢٣١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة (١٧) في ٢١ اذار ١٩٤٠ ، ص ٢٤٨

- (٢٣٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩
- (٢٣٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٦) في ١٧ نيسان ١٩٤٠ ، ص ص ٤٠٢ - ٤٠٣
- (٢٣٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة (٢٦) في ١٧ نيسان ١٩٤٠ ، ص ٤٠٣-٤٠٦
- (٢٣٥) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الجلسة (٢٦) ٢٥ شباط ١٩٤١ ، ص ٣٢٦
- (٢٣٦) المصدر نفسه ، الجلسة (٣١) في ٥ اذار ١٩٤١ ، ص ص ٤١٥
- (٢٣٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٣١) في ٥ اذار ١٩٤١ ، ص ص ٤١٦ - ٤١٨
- (٢٣٨) علي ممتاز دفتري (١٩٠١-١٩٩٠) :ولد في بغداد عام ١٩٠١ درس في المدرسة السلطانية ثم انتمى الى مدرسة الحقوق و نال شهادتها عام ١٩٢٩ انتخب نائباً عن بغداد في حزيران ١٩٤٨ ،توفي عام ١٩٩٠. للمزيد ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٠٤-١٠٥
- (٢٣٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١ ، الجلسة (٣٤) في ١٦ نيسان ١٩٤٢ ، ص ص ٤٤٧ - ٤٤٨
- (٢٤٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤١ ، ، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ ، ص ص ٥٤٤
- (٢٤١) المصدر نفسه ، ص ص ٥٤٦ - ٥٤٧
- (٢٤٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٣١) في ايار ١٩٤٣ ، ص ٢٤٨
- (٢٤٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٣١) في ايار ١٩٤٣ ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥١
- (٢٤٤) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٥) في ١٨ ايار ١٩٤٣ ، ص ص ٣١٥
- (٢٤٥) المصدر نفسه ، ص ص ٣١٨ - ٣٢٠
- (٢٤٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (١٩) ايار ١٩٤٤ ، ص ٢١١
- (٢٤٧) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٣) في ٥ ايار ١٩٤٤ ، ص ٢٨٧
- (٢٤٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (٢٦) في ١٤ حزيران ١٩٤٧ ، ص ص ٤٤٤ - ٤٤٥
- (٢٤٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (٢٨) في ١٦ حزيران ١٩٤٧ ، ص ٥٠٣
- (٢٥٠) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٦) في ٢٩ دار حزيران ١٩٤٧ ، ص ص ٦٧١ - ٦٧٥
- (٢٥١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٣) في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ ، ص ١١
- (٢٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥
- (٢٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦-٢٧
- (٢٥٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، ، الجلسة (١٠) في ١٧ تموز ١٩٤٨ ، ص ١٤٢
- (٢٥٥) المصدر نفسه ، الجلسة (١٤) في ٢١ شباط ١٩٤٩ ، ص ١٢١
- (٢٥٦) المصدر نفسه ، الجلسة (١٥) في ٤ تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص ٢٠٢-٢٠٨
- (٢٥٧) المصدر نفسه ، الجلسة (١١) في ١٠ شباط ١٩٤٩ ، ص ١٦٨
- (٢٥٨) المصدر نفسه ، الجلسة (١٤) في ٢١ شباط ١٩٤٩ ، ص ص ٢١٢
- (٢٥٩) خليل اسماعيل (١٩٠٢-١٩٧٩) : هو خليل بن اسماعيل حقي بن الحاج مستان ، ولد في بغداد عام ١٩٠٢ انتمى الى مدرسة الحقوق و تخرج منها عام ١٩٢٦ انتخب نائباً عن العمارة عام ١٩٤٩ ، توفي ببيروت عام ١٩٧٩ . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٤٦
- (٢٦٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (١٥) في ٢٣ شباط ١٩٤٩ ، ص ٢١٩
- (٢٦١) عبد الكريم الازري : ولد في الكاظمية عام ١٩٠٩ و اتم دراسته في بغداد ، حصل على شهادة بكالوريوس علوم في الاقتصاد من مدرسة لندن عام ١٩٣٠ ، انتخب نائباً عن العمارة عام ١٩٤٣-١٩٤٦ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٤٩

- (٢٦٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٤٨، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة (٢٣) في ٨ ايار ١٩٥٠ ، ص ٣٧٧
- (٢٦٣) المصدر نفسه، الجلسة (٣٦) في ١٧ ايار ١٩٥٠ ، ص ٥٣٩
- (٢٦٤) المصدر نفسه، الجلسة (٣٦) في ١٧ ايار ١٩٥٠ ، ص ٥٤٣
- (٢٦٥) م.م.ن، الدورة لانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (٣٧) في ٢٦ نيسان ١٩٥١ ، ص ص ٦١٣ – ٦١٨
- (٢٦٦) م.م.ن، الدورة لانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (٣٧) في ٢٦ نيسان ١٩٥١ ، ص ٦٣٣
- (٢٦٧) المصدر نفسه، الجلسة (٤٩) في ٢٣ ايار ١٩٥١ ، ص ٨٨٢
- (٢٦٨) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (٧) في ٩ شباط ١٩٥١ . ص ٦٨ ، ص ٧٣
- (٢٦٩) المصدر نفسه ، الجلسة (١٥) في ٢٤ شباط ١٩٥٢ ، ص ١٥٣
- (٢٧٠) م.م.ن، الدورة لانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (١٥) في ٢٤ شباط ١٩٥٢ ، ص ١٦٠
- (٢٧١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، الجلسة (٢١) في ٢٨ نيسان ١٩٥٣ ، ص ص ٣٦٣ ، ٣٨٣
- (٢٧٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (١٦) في كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص ص ٣١٧ – ٣١٨
- (٢٧٣) خليل كنة (١٩٠٩-١٩٩٥) : هو خليل بن اسماعيل بن حسن كنة ، ولد في بغداد عام ١٩٠٩ واتم دراسته الثانوية في الجامعة الامريكية في بيروت ، انتمى الى كلية الحقوق في بغداد و تخرج فيها عام ١٩٣٢ ، انتخب نائباً عن الفلوجة للفترة ١٩٤٧-١٩٥٨ ، توفي في بغداد عام ١٩٩٥ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٥٣-١٥٤
- (٢٧٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، الجلسة (٧) في ٥ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ص ٧٣ ، ٨٣
- (٢٧٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، الجلسة (٩) في ٢٤ شباط ١٩٧٥ ، ص ١٥١
- (٢٧٦) المصدر نفسه ، الجلسة (١٣) في ٢٨ شباط ١٩٥٧ ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٥
- (٢٧٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧
- (٢٧٨) نديم الباجه جي (١٩١٤-١٩٧٦): هو نديم بن احمد شاكور بن عبد الرحمن الباجه جي ، ولد في بغداد عام ١٩١٤ انتهى دراسته الثانوية فيها وحصل على شهادة بكالوريوس علوم ١٩٣٥ ، انتخب نائباً عن بغداد ١٩٥٤-١٩٥٨ ، توفي عام ١٩٧٦ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٦٢-١٦٣
- (٢٧٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة (٢٠) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص ١٧٦
- (٢٨٠) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٠) في ٦ شباط ١٩٥٨ ، ص ص ٣٦٧ – ٣٦٩
- (٢٨١) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢
- (٢٨٢) كاتلين م. لانكي ، تصنع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العماني ، (بغداد: ١٩٦٣) ، ص ٨٤
- (٢٨٣) مذكرات رستم حيدر ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، (بيروت" ١٩٨٨ ) ، ص ٦٢
- (٢٨٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٧) في ٣٠ تموز ١٩٢٥ ، ص ٤
- (٢٨٥) المصدر نفسه ، الجلسة ١٩ في ١١ شباط ١٩٢٩ ، ص ٩٤٠
- (٢٨٦) محمد امين زكي (١٨٨٠-١٩٤٨): هو محمد امين زكي عبد الرحمن محمود ، ولد في السليمانية وتلقى فيها دراسته الابتدائية ثم انتقل الى بغداد فدرس في الاعدادية العسكرية ثم رحل الى استنبول وتخرج من مدرسة الاركان عام ١٩٠٢ ، انتخب نائباً عن السليمانية ١٩٢٥ ، بعدها عين وزيراً للمواصلات ، تقلد عدة وزارات للفترة ١٩٢٥-١٩٤١ ، منها المعارف و الدفاع و الاقتصاد ، توفي في بغداد عام ١٩٤٨ . ينظر : حميد المطيعي ، موسوعة اعلام و علماء العراق ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٦٩٣
- (٢٨٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة ٢٧ في ١٧ ايار ١٩٢٧ ، ص ٩٥١



- (٢٨٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسات ١٣/٣٢/٣٨ في ٢٢ اذار و ٢٣ ايار و ٤ حزيران ١٩٥٣، الصفحات ص ٦٣٦، ص ٦٤٥، ص ٧٢١
- (٢٨٩) المصدر نفسه، ص ٧٣٠
- (٢٩٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٢٠) في اب ١٩٣٩، ص ص ٣٧٥، ٤٢٤
- (٢٩١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ١٨٤
- (٢٩٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥. الجلسة (٢٧) في ١٩ ايلول ١٩٢٥، ص ٣٠
- (٢٩٣) المصدر نفسه، ص ٤
- (٢٩٤) المصدر نفسه، ص ٥
- (٢٩٥) المصدر نفسه، ص ٥
- (٢٩٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٩) في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، ص ٢
- (٢٩٧) المصدر نفسه، ص ٣
- (٢٩٨) صبيح نشأت (١٨٨٣-١٩٢٩): ولد عام ١٨٨٣، تولى مناصب وزارية عديدة في الدولة العراقية، منها وزيراً للدفاع عام ١٩٢٥، وكان قبل ذلك وزيراً للأشغال والمواصلات، وتقلد أيضاً وزارة المالية، توفي عام ١٩٢٩. حميد المطبي، المصدر السابق، ج٣، ص ١٢١
- (٢٩٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٩) في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، ص ٤
- (٣٠٠) المصدر نفسه، ص ٥
- (٣٠١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة ٤١ اذار ١٩٢٧، ص ٥٢٩
- (٣٠٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٠
- (٣٠٣) المصدر نفسه. ص ٥٤٢
- (٣٠٤) المصدر نفسه. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة (٩) في ١٢ ايار ١٩٢٧، ص ٩٩٤
- (٣٠٥) المصدر نفسه، الجلسة (٢١) في ٤ حزيران ١٩٢٧، ص ١٢٥١
- (٣٠٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥٢
- (٣٠٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢) في ٢١ ايار ١٩٢٨، ص ١١.
- (٣٠٨) سلمان البراك (١٨٧٩-١٩٤٩): ولد في الحلة ١٨٧٨، أصبح وزيراً للري والزراعة في كانون الثاني عام ١٩٢٨، ووزيراً للدفاع وكالة في ايار ١٩٢٨، كما أصبح وزيراً للاقتصاد في تشرين الثاني عام ١٩٤٢، توفي في ١١ آذار عام ١٩٤٩. ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٥٠
- (٣٠٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢) في ٢١ ايار ١٩٢٨، ص ١٥
- (٣١٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة (٢٢) في ٥ اذار، ص ٤١٢
- (٣١١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادي عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٢٦) في ٢٦ اذار ١٩٤٧، ص ٢٠
- (٣١٢) المصدر نفسه، الجلسات (٨,٥,٣) في ٢٦ اذار - ١٤,٣، نيسان ١٩٤٧ الصفحات، ص ص ٢٠ - ٢٦، ص ٤٣
- (٣١٣) المصدر نفسه، الجلسة (٨) في ١٤ نيسان ١٩٤٧، ص ٩٣
- (٣١٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٠) في ٣١ اب ١٩٢٥، ص ٢٧
- (٣١٥) المصدر نفسه، الجلسة (٢٢) في ٣ ايلول ١٩٢٥، ص ١٩
- (٣١٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (١٥) في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٦، ص ١٥٤
- (٣١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٦
- (٣١٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٤) في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧، ص ص ٢٦٨-٢٦٩
- (٣١٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢٦) في ٢٣ اب ١٩٢٨، ص ص ٢٨١ - ٢٨٤



(٣٢٠) المصدر نفسه ، ص ٥٩٠

(٣٢١) السركال : وجمعها سراكيل ، تحريف للكلمة الفارسية ( سركار ) التي تعني الوكيل أو رئيس العمال ، وتسمى وظيفة السركال بالسركلة . فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، (بغداد : ١٩٨٦) ، ص ٣٣ .

(٣٢٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (١٩) في ٢٥ ايار ١٩٣٣ ، ص ١٥٣

(٣٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٨

(٣٢٤) المصدر نفسه ، الجلسة ٢١ في ٣٠ ايار ١٩٣٣ ، ص ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

(٣٢٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ١٤ في ٢٩ ايلول ١٩٤٨ ، ص ١٨١

(٣٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٢

(٣٢٧) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢٣) في ٢٧ اذار ١٩٤٩ ، ص ٣٤٩

(٣٢٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٥) في ١٠ نيسان ١٩٤٩ ، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨

(٣٢٩) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (١٣) في ٨ شباط ١٩٥١ ، ص ٧٤

(٣٣٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (١٣) في ٨ شباط ١٩٥١ ، ص ٩٣

(٣٣١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة (١٣) في ٨ شباط ١٩٥١ ، ص ١٠١

(٣٣٢) محمد فاضل الجمالي (١٩٠٣-١٩٩٧): ولد في الكاظمية في ٢٠ نيسان ١٩٠٣ ، درس الابتدائية فيها ، تخرج من معهد المعلمين عام ١٩١٨ ، حصل على شهادة البكالوريوس في التربية ١٩٢٧ من الجامعة الامريكية في بيروت ، والماجستير من جامعة كولومبية عام ١٩٢٩ ، والدكتوراه من الجامعة نفسها عام ١٩٣٤ ، انتخب نائباً عن الديوانية للفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٤ ، ثم عضواً في مجلس الاعيان في تشرين الاول ١٩٥٧ الى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، توفي في تونس في ٢٤ ايار ١٩٩٧ . ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧-٩

(٣٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة (٢٧) في ٧ اذار ١٩٥٤ ، ص ٥٩٤

(٣٣٤) المصدر نفسه ، ص ٥٩٧

(٣٣٥) للتفاصيل ، ينظر : عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الارضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد : ١٩٧٨) ص ص ١١١ - ١٣٢ ؛ حسين جميل ، العراق الجديد ، (بيروت : ١٩٥٨) ، ص ص ٢٠ - ٣١

(٣٣٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩ ، الجلسات (٣، ١٧) في ١١ تشرين الثاني و ٦ كانون الثاني (١٩٢٩) ص ص ٢٤ - ٢٧ ، ص ١٩٤

(٣٣٧) تغيير اسم وزارة الاشغال والمواصلات الى وزارة الاقتصاد والمواصلات بموجب هذه اللائحة

(٣٣٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (١٩) في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص ٢٢٩

(٣٣٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠

(٣٤٠) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (٤٩) في ٢٩ اذار ١٩٣١ ، ص ٦٩٧

(٣٤١) المصدر نفسه ، ص ص ٦٩٨ - ٦٩٩

(٣٤٢) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ - ١٩١٧ ، (بغداد : ١٩٥٩) ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، ص ١٥٦

(٣٤٣) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ - ١٩٣٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد : ٢٠٠٠) ، ج ٣ ، ص ٨١

(٣٤٤) للمزيد عن واقع التعليم في العراق انظر : ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢ ، ط ١ و مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة : ١٩٨٢) ؛ صالح محمد حاتم ، تطور التعليم في العراق ١٩٥٤ - ١٩٥٨ رسالة دكتوراه

غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد : ١٩٩٤ ) ، غازي فهد المرسومي ، تطور التعليم في العراق ١٩٣٢ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد : ١٩٩٠ ) .

(٣٤٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (١٣) في ١٧ اب ١٩٢٥ ، ص ٥

(٣٤٦) ساطع الحصري (١٨٧٩-١٩٦٨): هو ساطع بن محمد هلال الحصري، ولد في صنعاء باليمن في عام ١٨٧٩ ، ثم درس في المدارس التركية وتخرج فيها ونال عدة وظائف تعليمية وإدارية، شغل وظائف متعددة في الادارة العثمانية ثم التحق بحكومة الامير فيصل بدمشق ورافق الملك فيصل الى العراق ، اذ اشرف على تنظيم التعليم هنالك و تسلم معاون وزير المعارف ثم مدير المعارف العام ، توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ، للمزيد ينظر: ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق (١٩٢١-١٩١٤) ، ط١ ، منشورات دار الطليعة، (بيروت: ١٩٦٧) ، ج ١ ، ص ص ١٠-٢٧

(٣٤٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير اعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (١٢) في ١٧ اب ١٩٢٥ ، ص ٦-٥

(٣٤٨) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٨) في ٢١ ايلول ١٩٢٥ ، ص ٥٦

(٣٤٩) المصدر نفسه ، الجلسة (٣٥) في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ ، ص ٢٠

(٣٥٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة ١١ في ١٦ ايار ١٩٢٧ ، ص ١٠٤٨

(٣٥١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٤١ - ١٠٤٢

(٣٥٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٤٢ .

(٣٥٣) المصدر نفسه ، الجلسة ١٢ في ١٧ ايار ١٩٢٧ ، ص ١٠٥٥

(٣٥٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (١٢) في ١٧ ايار ١٩٢٧ ، ص ص

١٠٦١-١٠٦٣

(٣٥٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٢٠) في ٢٨ شباط ١٩٢٩ ، ص ٢١١ .

(٣٥٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

(٣٥٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١ ، الجلسة (٣٧) في ٢١ اذار ١٩٣٢ ، ص ٣٥٢ .

(٣٥٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٣٧) في ١٢ نيسان ١٩٣٤ ، ص ٤٦١ .

(٣٥٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٥) في ٢٤ اب ١٩٣٥ ، ص ٤٦ .

(٣٦٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٣) في ٥ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٣٣٢ .

(٣٦١) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٤) في ٦ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣٦٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٩) في ١٣ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٣٣٦ -

٣٦٤

(٣٦٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادي عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (١٨) في ١٧ ايار ١٩٤٧ ، ص ٢٩٧ .

(٣٦٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ، الجلسة (١٢) في ١٢ شباط ١٩٤٨

ص ١٧٣ ،

(٣٦٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (١٢) في ١٧ ايار ١٩٢٧ ، ص ١٠٥٤ -

١٠٥٥

(٣٦٦) عبد المهدي المنتفكي (١٨٨٩ - ١٩٧١): هو عبد المهدي السيد حسن المنتفكي ، الذي ينتمي الى اسرة آل شبر من الأسر العلوية

العربية العريقة ومن كبار الملاكين في لواء المنتفك ، ولد في قضاء الشطرة عام ١٨٨٩ ، انضم إلى جمعية حرس الاستقلال عام

١٩١٩ ، وشارك في ثورة العشرين ، كان عضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، واستقال منه بعد فترة وجيزة ، ثم أصبح نائباً عن

لواء المنتفك في المجلس النيابي في دورات متعددة ، تقلد العديد من المناصب الوزارية منها وزيراً للمعارف مرتين ، اسندت اليه

عضوية مجلس الأعيان عام ١٩٤١ ، ومثل العراق في جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، توفي في بغداد عام ١٩٧١ . ينظر: مير

بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ٥٨-٥٩

(٣٦٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (١٢) في ١٧ ايار ١٩٢٧ ، ص ١٠٥٥

(٣٦٨) للمزيد ينظر ، عبد الواحد الحصونة ، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي ١٩٤٧ - ١٩٦٣ ، رسالة

ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٣ ، ص ص ٧٥ - ١٣٩

(٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، الجلسة (١٣) في ٢٢ اذار ١٩٥٣ ،

ص ١٩٧ - ٢٠٠

(٣٧٩) للمزيد ، انظر : موسى دبر هاكوبيان ، حالة العراق الصحية في نصف قرن ، ط ٢ مقدمة بقلم د. حنا خياط وزير الصحة الاسبق ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد : ١٩٨١ ) ، ص ١١-١٢ ؛ متعب خلف جابر الجابري ، تاريخ التطور الصحي في العراق للفترة من ١٩١٤ - ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة . ١٩٨٩ .

(٣٧١) للتفاصيل عن المنهج الذي وضعت وزارة الصحة ، ينظر : موسى دبر هاكوبيان ، المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٦ .

(٣٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٢ - ١٩

(٣٧٣) م . م . ن . ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٨) في ١١ ايار ١٩٢٥ ، ص ٧٥

(٣٧٤) م . م . ن . ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (٤٢) في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧ ، ص ٦

(٣٧٥) المصدر نفسه ، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (٨) في ١١ ايار ١٩٢٧ ، ص ٩٤٦ - ٩٦٥

(٣٧٦) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٩) في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٩ ، ص ٧٤

(٣٧٧) المصدر نفسه ، ص ٧٦

(٣٧٨) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (٥٤) في ٨ نيسان ١٩٣١ ، ص ٧٧٢

(٣٧٩) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٧) في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣ ، ص ٢٦

(٣٨٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٢٧

(٣٨١) م . م . ن . ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٢٠) في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦ م ، ص ٢٧٩

(٣٨٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦

(٣٨٣) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٢) في ٢٣ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٢٩٩

(٣٨٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠٢

(٣٨٥) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٧) في ٩ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٣٣٢

(٣٨٦) المصدر نفسه ، ص ٣٣٤ - ٣٢٥

(٣٨٧) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الجلسة ٤ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص ١٨

(٣٨٨) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الجلسة ٤ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص ٢٢

(٣٨٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥

(٣٩٠) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الجلسة (٣٨) في ٢٣ نيسان ١٩٤٢ ، ص ٥١

(٣٩١) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٢٥) في ١٧ ايار ١٩٤٤ ، ص ٣٢١ .

(٣٩٢) م . م . ن . ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (١١) في ١٧ نيسان ١٩٤٧ ،

ص ١٦٣

(٣٩٣) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (١٥) في ٤ تشرين الاول ١٩٤٨ ،

ص ١٨٩

(٣٩٤) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٨) في ١٦ كانون الثاني ١٩٥١ ، ص ٩٣

(٣٩٥) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٧) في ٢٥ اذار ١٩٥١ ، ص ٣٤٣

(٣٩٦) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة (٣٨) نيسان ١٩٥٢ ، ص ٦٦١

(٣٩٧) م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة (١٧) في شباط ١٩٥٨ ، ص ٢٩٦ -

٢٩٧

(٣٩٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧

(٣٩٩) عبد الحميد الثاني : ولد عام ١٨٤٢ ، أحد أشهر سلاطين بني عثمان ، حكم سنة ١٨٧٦ - ١٩٠٩ أي أكثر من ربع قرن من

الزمان ، واقترب اسم عبد الحميد في كثير من الأحيان بالدستور ، فهو الذي أصدر الدستور ثم علقه بسبب الحرب مع روسيا ١٨٧٧ ثم

اعاده وأجرى أول انتخابات نيابية لمرة واحدة سنة ١٨٧٦ ، قادت جمعية الاتحاد والترقي انقلاباً ضده ونفي عام ١٩٠٩ إلى سالونيك ،

ومات في قصر البليزي في عام ١٩١٨ ، وهو السلطان الرابع والثلاثين والخليفة السادس والعشرين .د. إبلي منيف شهلة ، الأيام

- الأخيرة في حياة الخلفاء ، راجعه محمد عبد الرحيم ، ط١، دار الكتاب العربي ،( دمشق : ١٩٩٨ )، ص ٢٠٨ – ص ٢٠٩ ، اورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، ط١، مكتبة دار الإيثار ، ١٩٨٧ .
- (٤٠٠) علي ناصر حسين ، تاريخ السكك الحديدية في العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، دراسة سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، مطبعة السكك ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥ ؛ محمود النائب ، السكك الحديدية في العراق ، ط١ مطبع المعارف ،(بغداد : ١٩٥٨) ، ص ٦٢
- (٤٠١) عندما احتلت الجيوش البريطانية البصرة ، وأخذت تلاحق الجيوش العثمانية المنسحبة إلى الشمال على طول خطي دجلة والفرات ، أدركت قيادة الجيوش البريطانية أهمية مد خطوط للسكك الحديدية في هذين الاتجاهين ، فباشرت بهما وأخذت تمتد خطاً بين البصرة والناصرية ، وآخر ما بين البصرة والعمارة . وبعد احتلال هاتين المدينتين وما ورائهما إلى بغداد مدت خط الفرات إلى السماوة ، وأنشئ خط ما بين الكوت وبغداد ، ومن هناك إلى الحدود الإيرانية . وقد أوجبت الضرورة بعد ذلك أن يمد خط الفرات من السماوة إلى الحلة ، ومن الحلة إلى بغداد . فبوشر بذلك في عام ١٩١٨ وانتهى العمل فيه عام ١٩٢٠ ، فسار أول قطار في تاريخ العراق الحديث بين بغداد والبصرة في ذلك العام . ينظر : المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، (بيروت : ١٩٧١) ، ص ٣٥٢ .
- (٤٠٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٤ ، ص ١٥٦
- (٤٠٣) ثامر ياسر البكري ، ادارة منشآت النقل والمواصلات ، مطبعة دار القادسية ، (بغداد : ١٩٨٥) ، ص ١٠٩
- (٤٠٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (١٨) في ١٩ تموز ١٩٢٨ ، ص ٤٣١
- (٤٠٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٤١) في ١٨ نيسان ١٩٣٤ ، ص ٥٣٠
- (٤٠٦) المصدر نفسه . ص ص ٥٣١ - ٥٣٢
- (٤٠٧) المصدر نفسه ، ص ٥٣٥
- (٤٠٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ ، الجلسة (١٥) في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ، ص ١٣٤
- (٤٠٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٥٢) في ٩ نيسان ١٩٣٦ ، ص ص ٩٣٣ - ٩٣٥ ، ص ٩٥٠ ،
- (٤١٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٥٢) في ٩ نيسان ١٩٣٦ ، ص ٩٥٠
- (٤١١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧ ، ص ١٢٧٠
- (٤١٢) المصدر نفسه ، الجلسة (٥١) ، ٢٥ نيسان ١٩٢٧ ، ص ص ٧٢٦ - ٧٣٠
- (٤١٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٣١ في ٢٤ اذار ١٩٣٤ ، ص ، ٣٤١
- (٤١٤) المصدر نفسه ، ص ٣٤٤
- (٤١٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ ، الجلسة (٢) في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، ص ١٣
- (٤١٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ ، الجلسة (٢) في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، ص ٢٢
- (٤١٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (١٥) في ١١ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص ١٨٠
- (٤١٨) المصدر نفسه ، ص ١٨١
- (٤١٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٥
- (٤٢٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٢٨) في ٨ شباط ١٩٣٦ ، ص ٤٣٧
- (٤٢١) المصدر نفسه ، ص ٤٤٤
- (٤٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤٤٦
- (٤٢٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٩) في ١١ شباط ١٩٣٦ ، ص ٤٦١
- (٤٢٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة (٣٣) في ٤ ايار ١٩٥٠ ، ص ٤٩٤
- (٤٢٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، الجلسة (١٨) في كانون الثاني ١٩٣٠ ، ص ٢٠٦
- (٤٢٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (١٣) في ٢٨ ايلول ١٩٤٨ ، ص ١٦٥
- (٤٢٧) المصدر نفسه ، الجلسة (١٨) في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص ٢٤٥
- (٤٢٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة (١٨) في ٧ شباط ١٩٥٤ ، ص ٤٤٥